مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التعليم العالي في العراق
مقاربات نقدية ورؤى استشرافية

21

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

التعليم العالي في العراق
مقاربات نقدية ورؤى استشرافية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 3109 لسنة 2020

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الفهرست

التعليم العالي في العراق رؤية عامة

واقع وتحديات التعليم العالي في العراق 11

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

التعليم الجامعي الأهلي في العراق .. التحديات والحلول 41

أ.د. عبد الرسول عبد جاسم

الإدارة والحوكمة الطريق الصعب للاصلاح في التعليم العالي

من المركزية إلى اللامركزية والخصخصة: نحو رؤية لتطوير واقع التعليم العالي في العراق 83

د. حميد الهاشمي

دور إدارة التغيير في تأسيس ثقافة الحوكمة الجامعية الرشيدة 125

أ.م.د. صلاح الدين محمد أمين الامام – أ.م.د. شذى عبد الحسين جبر – أ.م.د. أسعد كاظم نايف

سياسة القبول المركزي في الجامعات دراسة في امكانية التعديل او التبديل 141

أ.م.د. ماهر جبار الخليلي

مفارقات تطبيق نظام المقررات في الجامعات العراقية: مقارنة بين التجربة الأمريكية وإمكانية تطبيقها في العراق 179

د. فاطمة محمد علي الاسدي

التصنيفات الاكاديمية وتحديات البحث العلمي

تقييم الأهداف والسياسات والاولويات الإدارية والتدريسية والبحثية في الجامعات العراقية **195**

أ.د. محمد الربيعي

الطريق للتميز الأكاديمي في التصنيفات العالمية للجامعات **231**

أ.د. سمير الجميلي

مظاهر الحريات لأكاديمية ممارستها ودرجتها في الجامعات العراقية .. دراسة تطبيقية **253**

د. حسين حسين زيدان

ستراتيجية مقترحة لتطوير المهارات والقدرات البحثية لدى طلبة الجامعة **289**

أ.د. هدى كامل منصور – د. منتظر كامل منصور

مقدمة المركز

واجه مركز البيان للدراسات والتخطيط صعوبات في عقد مؤتمره السنوي الثالث لعام 2020 والذي كان يحمل عنوان «التعليم العالي في العراق: مقاربات نقدية ورؤى استشرافية»، وذلك إثر تفشي جائحة كورونا في العراق والعالم. وكشف تفشي هذا الوباء الضعف البنيوي لمؤسسات الدولة في مختلف القطاعات ومن أهمها قطاعي التربية والتعليم. وعلى الرغم من أن التعليم العالي في العراق حقق قفزات كمية مهمة طيلة السنوات القليلة الماضية تمثلت بارتفاع عدد الجامعات والكليات الحكومية والأهلية الى 35 و 62 على التوالي، فضلا عن ارتفاع عدد المقبولين من طلبة الجامعات الى نحو 190 الفا، و31 الفا اخرين في الدراسات العليا، الا ان كل ذلك لم يعن تجاوزا للمشكلات الحقيقية التي منعت الأساتذة والخريجين من مواكبة المعرفة العلمية وفقا للمعايير المعتمدة دوليا.

وقد تمثّلت المشكلة الأساسية في التعليم الجامعي بعدم وجود خطط استراتيجية تبين متطلبات سوق العمل، مما أدى إلى اهمال التعليم التقني والمهني بشكل كبير. كما أن الاهتمام بالمستويات الكمية دفعت بالمعايير النوعية الى الإهمال وهو ما ظهر بقلّة التركيز على تحسين المعرفة الميدانية والمختبرية والبنى التحتية التي تعتمد الحوكمة.

وبقيت الجامعات العراقية الحكومية، ومن ثمّ الأهلية، نسخة مكررة لجامعة واحدة نظرا لغياب الاستقلالية في القرار الإداري، فضلا عن الاستقلالية في القبول الجامعي، وهو ما اضطر الجامعات والكليات الى قبول مستويات متدنية أحيانا من مخرجات التربية لأسباب مختلفة منها سياسية، وأخرى ضغط الشارع او عوامل أخرى غير منظورة.

ولم تنته المشكلات في التعليم العالي ففي مجال التقييم والتقويم ومعايير التطوير وتحسين الجودة والأداء، لم تحقق الجامعات العراقية نجاحا يذكر، فيما بقيت المجلات العلمية المحكمة والمناقشات العلمية في الدراسات العليا والاهتمام باللغات الحية بعيدة عن المعايير المطلوبة.

وقد دأب مركز البيان للدراسات والتخطيط على التركيز على المشكلات المؤسسية عسى وأن تخدم صناع القرار والمعنيين من اجل تكوين صورة عن الواقع ومقترحات من أصحاب الشأن والمختصين والمهتمين الحريصين على بناء الدولة العراقية.

هذا الكتاب مثّل البحوث والدراسات التي بعث بها الباحثون لمؤتمرنا الذي لم يحالفه الحظ في الانعقاد، لكننا سعداء بنشرها في هذا المؤلّف، الذي نحسبه كتابا مهما في مجاله ومفيدا في توصياته ومخرجاته. ولا يسعنا الا ان نشكر الجهود المخلصة التي بذلها أعضاء اللجنة العلمية كل من: الدكتور عدنان ياسين مصطفى، والدكتور عبد الرحمن نجم المشهداني، والدكتور احمد الجعفري، الذين تكفّلوا باختيار وتقويم البحوث الموجودة بين يدي القارئ الكريم من بين 39 بحثا ودراسة مختلفة بعث بها المختصون من مختلف الجامعات والمراكز العلمية داخل وخارج العراق.

د. علي طاهر الحمود

المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط

التعليم العالي في العراق
رؤية عامة

واقع وتحديات التعليم العالي في العراق

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الاسبق

الجزء الأول – مقدمة عن خلفية عن قطاع التعليم العالي:

يشهد مناخ التعليم العالى تغيرات غير مسبوقة فى عصر الثورة المعرفية بالألفية الثالثة، تتمثل فى تنامى معدلات الطلب على خدمات التعليم، وتزايد الحراك الاكاديمى للطلاب والأساتذة والبرامج الأكاديمية وحوكمتها، وتنوع انماط واساليب وتكنولوجيا التدريس والتعلم. وتتطلب عملية التحول الى مجتمعات المعرفة والايمان بمفهوم التعلم مدى الحياة وضرورة اعادة النظر في المواد التعليمية والبرامج والتخصصات الجامعية باستمرار لتواكب الطفرات العلمية المتسارعة في كافة التخصصات وبالتركيزحاليا على برامج الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كونها عنصر اسناد لباقي العلوم. ويعتبرالبحث العلمي هو اللبنة الأساسية للابتكار والتطور الاقتصادي والاجتماعي فبدونه لا يمكن أن يكتمل البناء المعرفي والحضاري ، فهو الحاجة الملحة لبناء المجتمعات وتطورها وايجاد الحلول لمشاكلها الخدمية والتنموية.

ان واقع حال التعليم العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص،بكافة قطاعاته، يتطلب اصلاحا شاملا،ويجب التعامل معه بشكل علمي، ودون محابات او اغفال للحقيقة. ان واقع التعليم العالي حاليا ومعاناته في عدم قدرته على تأمين رأس المال البشري والمعرفي المناسب للمجتمع واعداده لأفرادا مؤهلين يتمتعون بمهارات عالية اكاديميا ومهنيا وثقافيا وبما يتوائم مع احتياجات المجتمع وسوق العمل. ان اخفاقه في مجالات الابتكار والاختراعات والاكتشافات العلمية والحوكمة يعزى لتدني برامج البحث العلمي وضعف في مستوى التدريب وادارة الوقت فضلا عن تدني الثقافة العامة والسلوك المهني.

ان منظومة التعليم العالى العربى تعانى من اختلال هيكلى رئيسى فيما يخص العلاقة بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات اسواق العمل. فبالرغم من تزايد معدلات البطالة فى جميع انحاء العالم بفعل الأزمة المالية والاقتصادية لعامى (2008 و2009)، فقد شهدت الدول العربية بمنطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات أكثر ارتفاعاً واستمراراً على مدى العقد الماضى. إذ تفيد المؤشرات الاقتصادية لأسواق العمل ،في عام 2010، ان معدلات البطالة بين الشباب – وعلى وجه الخصوص خريجى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى – تتراوح من (25 %) فى البلدان العربية بشمال أفريقيا، الى (21 %) فى باقى بلدان الشرق الأوسط ، وهى معدلات مرتفعة بشكل كبير عند مقارنتها بقارة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى (15 %)، وجنوب آسيا (10,2 %)، وشرق آسيا (6,8 %)، والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء (11,5 %).[1]

اعتمدت المهام الرئيسية للتعليم العالي العراقي في تهيئة المقاعد الدّراسية لما بعد المرحلة الاعدادية، في مختلف التخصصات الاكاديمية والمهنية والتقنية، مع الاخذ بنظر الاعتبار التزايد السنوي المستمر بحكم النمو السكاني والذي اعتبر مساهمة في تحقيق التنمية المعرفية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ونظراً للطلب الكبير على قطاع التعليم العالي؛ نشأ نمو أفقي وعمودي سريع في هذا القطاع خلال الخمسة عشر عاماً الماضية والذي يتضح في تزايد عدد الجامعات والكليات الحكومية والاهلية وفي عدد التخصصات الأكاديمية التي تطرحها تلك الجامعات الذي اصبح عددها 35 حكومية و62 اهلية من غير المؤسسات التعليمية في اقليم كردستان.[2]

ومؤشر النمو الاخر هو الارتفاع المستمر لعدد طلبة مؤسسات التعليم العالي الذي بلغ سنة2017 حوالي 913652 طالبا وطالبة، في جميع المراحل الدراسية وللدراسات الاولية والعليا، ولمختلف الجامعات الحكومية والاهلية. ولكن للأسف ومع الكثير من التحديات النوعية و الكمية التي يشهدها التعليم العالي والبحث العلمي ظهرت مؤشرات بطالة أصحاب الشهادات الجامعية، الاولية والعليا ، ليكون عامل سلبي يضاف لتحديات كثيرة ترتبط بالمحاور العلمية والمالية والادارية واخرى . لقد أدى النمو الكمي، الغير مبرمج، لاعداد الطلبة في العديد من الحالات إلى التأثير

السلبي على جودة التعليم العالي بشكل عام. لذا برزت دعوات كثيرة لإجراء دراسات تشخيصية ودراسات تبحث في اسباب المشاكل وبهدف إيجاد الحلول للتحديات الخطيرة التي تؤثر على نظام ومخرجات التعليم العالي.[2]

وفي هذه الورقة سيتم تحليل التحديات والمشاكل التي تهدد نوعية التعليم العالي في العراق مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأساسية التي لها تأثير كبير على نوعية الخريجين من المؤسسات التعليمية، مثل الطلب المتزايد على التعليم العالي من قبل المجتمعات المحلية والإقليمية ومؤهلات الطلبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي والكفاية والفعالية الأكاديمية للهيئات التدريسية العاملة.

لذا ان اهم مهام المؤسسة هو وضع نظام شامل لضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى مجموعة معايير لضمان الجودة على مستوى التخصص.

التعليم العالي في العراق

ان جميع المؤشرات والاحصائيات والارقام المذكورة في ادناه عن التعليم العالي او التربية تستثني محافظات اقليم كردستان للسنوات بعد عام 1991. [2]

1-النمو في اعداد الجامعات

تأسست كلية الحقوق في بغداد عام 1908م كأول تشكيل للتعليم العالي وبعدها تتابع تأسيس كليات اخرى لتشكل جامعة بغداد عام 1957م وبتسعة كليات. استحدثت جامعات اخرى في الستينيات والسبعينيات من القران الماضي ليصبح عددها ستة واستمرت عملية الاستحداثات ليصبح العدد ثلاثة عشر جامعة لغاية عام 2003 والجدول (1) ادناه يؤشر النمو في الجامعات والكليات والمعاهد للسنوات 1985 / 1986 لغاية 2017 / 2018 حيث وصل عدد الجامعات الحكومية الى 35 لغاية عام 2018.

العام الدراسي	عدد الكليات والمعاهد	عدد الجامعات
1985/1986	74	6
1990/1999	114	11
1995/1996	118	12
2000/2001	181	13
2005/2006	223	17
2006/2007	238	17
2007/2008	251	19
2009/2010	289	19
2010/2011	296	19
2011/2012	316	20
2012/2013	347	22
2013/2014	357	29
2014/2015	386	35
2015/2016	393	35
2016/2017	397	35
2017/2018	407	35

جدول (1) النمو في اعداد الكليات والمعاهد والجامعات للسنوات الدراسية 1985/1986 لغاية 2017/2018

في عام 1969 تأسست مؤسسة المعاهد الفنية لترتبط بجامعة بغداد ولكنها استقلت في عام 1972 لترتبط بوزارة التعليم العالي حينها كانت تضم خمسة معاهد. ان هدفها هو تأهيل خريجين من حمل الدبلوم لعاميين دراسيين في تخصصات يفترض انها موجهة للمجالات التطبيقية وللايفاء باحتياجات سوق العمل من الفنيين المهرة. في عام 1988 تم تغيير تسميتها الى هيئة المعاهد الفنية. عام 1993 تم استحداث مجموعة من الكليات التقنية لتغطية حاجة العراق الى الملاكات التقنية بمستوى البكلوريوس ليغير اسمها عام 2001 الى هيئة التعليم التقني التي الغيت عام 2014 ووزعت تشكيلاتها على اربعة جامعات تقنية كانت قد تأسست في حينها. في نفس العام استحدثت عشر جامعات اكاديمية وكان على أمل ان توفر مستلزماتها المادية والبشرية لاحقا ولكن دخول داعش والازمة الاقتصادية حال دون تنفيذ الخطط التي وضعت لها.

بالرغم من تشريع الدراسة المسائية في الكثير من تشكيلات التعليم العالي لتلبية متطلبات المجتمع ولكن مؤشرات الطلب على المقاعد الدراسية يزيد عما هو متوفر لذا تم اقرار التعليم الاهلي والسماح بتأسيس كليات الجامعة الاهلية عام 1988 وشرعت وفق قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم (13) لسنة 1996 ليصبح عددها عشر كليات لغاية عام 2003 واستمرت الاستحداثات ليصل عددها (49) كلية جامعة لغاية 2015. شرع قانون التعليم الاهلي 25 لسنة 2016 والذي سمح لاستحداث الجامعات وفروع من الجامعات الاجنبية ليصبح عدد الجامعات الاهلية والكليات الجامعة بالاضافة للجامعة الامريكية في بغداد (62) لغاية عام2018.

2-النمو في اعداد الطلبة

تتبنى الوزارة سياسة توفير فرص التعليم الجامعي لكافة الطلبة الراغبين والمؤهلين لاكمال دراستهم الجامعية، للدراسات الاولية والعليا، وفق خطة علمية وتوفر المستلزمات.

أ- طلبة الدراسات الاولية

تعمل الوزارة على توفير المقاعد الدراسية لمعظم خريجي الاعداديات والذين هم في زيادة مستمرة والجدول (2) ادناه يشير للنمو في اعداد الطلبة المقبولين، حسب الجنس، ومجموعهم في مؤسسات التعليم العالي للسنوات 1990/1991 ولغاية 2016/2017.

السنة الدراسية	المقبلين من الذكور	المقبولين من الاناث	مجموع المقبولين في جميع المؤسسات التعليمية	مجموع الطلبة الموجودين في المؤسسات التعليمية الرسمية
1991/1990	30763	19229	49992	179542
1992/1991	33096	23692	56789	197786
1993/1992	32898	21065	53963	197437
1994/1993	33827	186228	52455	186140
1995/1994	48056	25721	73777	201984
1996/1995	56260	26528	82788	232896
1997/1996	53172	27612	80784	257278
1998/1997	55152	27367	82519	266505
1999/1998	60731	27939	88670	278785
2000/1999	49904	25504	75408	273991
2001/2000	53517	27355	80872	277195
2002/2001	61683	30784	92467	279292
2003/2002	63378	32616	95994	322226
2004/2003	74228	42080	116308	354922
2005/2004	49865	32880	82745	337007

344624	962745	40168	56105	2006/2005
353174	100029	41087	58942	2007/2006
368631	114357	47958	66399	2008/2007
382869	102581	45704	56877	2009/2008
416414	123339	54363	68976	2010/2009
476377	157560	70376	87184	2011/2010
489399	133219	59043	74176	2012/2011
554587	186134	80199	105935	2013/2012
627062	199046	85491	113555	2014/2013
591286	160769	74250	86519	2015/2014
608554	148410	70561	77849	2016/2015
643244	188598	88765	99833	2017/2016

جدول (2) اعداد الطلبة المقبولين ومجموعهم في مؤسسات التعليم العالي للسنوات 1980/1981 ولغاية 2017/2018

مؤشرات الجدول اعلاه توضح ان اعداد الطلبة المقبولين والمتواجدين في التعليم العالي في تزايد مستمر خلال السنوات الدراسية 1990/1991 لغاية2016/2017 وهي زيادة تدل وبشكل واضح على زيادة الطلب وتنامي حاجة المجتمع للالتحاق بالتعليم وبمختلف التخصصات. ان زيادة الفرص التعليمية صاحبها توسع كبير في البنى التحتية والمستلزمات المادية والبشرية لتتناسب مع الزيادة.

ان الانخفاض الذي حصل في اعداد الطلبة المقبولين في عام 1990/1991 كان بسبب حرب الخليج الثانية وعامي 2014/2015 و2015/2016 بسبب احتلال داعش لثلاثة محافظات تضم ثمانية جامعات.

بالتزامن مع ازدياد عدد المقبولين والمتواجدين من الطلبة في مؤسسات التعليم العالي ظهر تزايد اعداد الخريجين سنويا وباستمرار (باستثناء بعض السنوات) والجدول(3) ادناه يوضح بعض المؤشرات.

السنة الدراسية	ذكور	اناث	المجموع
1980/1981	11949	6550	18499
1981/1982	16125	7946	24071
198611987	17979	9078	27057
1990/1989	27458	16227	43685
1991/1990	21521	16712	38233
1996/1995	20024	13629	33653
2000/1999	31760	18436	50196
2003/2002	45719	23107	68826
2004/2003	50891	23844	74735
2005/2004	44468	26311	70779
2006/2005	42836	27466	70302
2007/2006	43383	32146	75529
2008/2007	38489	28024	66513
2009/2008	38205	30815	69020

73988	34354	39634	2010/2009
93357	42945	50412	2011/2010
98736	45398	53338	2012/2011
99772	47121	52651	2013/2012
112251	53717	58534	2014/2013
101061	47554	53507	2015/2014
130488	61916	68572	2016/2015

جدول (3) اعداد الطلبة الخريجين، حسب الجنس، في الدراسات الاولية للسنوات 2004/2005 لغاية 2015 /2016

الجدول اعلاه يشير الى الزيادة النسبية للخريجين بين السنتين الدراسية 1980/1981 و 2016/2017 هي 606.4 %.

ان احد اهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي2020-2011 هو رفع معدل التحاق الطلبة قياسا للسكان، ذوي الفئة العمرية 23-18، ليصبح (20%) . بلغ اعلى معدل التحاق هو (18.1) للسنة الدراسية 2016 – 2017 مرتفعا بنسبة (123%) عما كان عليه في السنة الدراسية 1981/1980 والجدول (4) ادناه يشير الى معدل الالتحاق الاجمالي للسنوات 1991/1990 لغاية 2017/2016.

السنة الدراسية	معدل القيد	السنة الدراسية	معدل القيد	السنة الدراسية	معدل القيد
1990/1991	8.1%	2000/1999	11.1%	2009/2008	12.1%
1991/1992	10.0%	2001/2000	10.9%	2010/2009	12.8%
1992/1993	9.0%	2002/2001	11.5%	2011/2010	14.2%
1993/1994	808%	2003/2002	12.3%	2012/2011	14.3%
1994/1995	9.3%	2004/2003	13.3%	2013/2012	15.8%
1995/1996	10.4%	2005/2004	12.4%	2014/2013	17.6%
1996/1997	11.2%	2006/2005	12.5%	2015/2014	18.1%
1997/1998	11.3%	2007/2006	12.5%	2016/2015	17.8%
1998/1999	11.5%	2008/2007	12.7%	2017/2016	18.1%

جدول (4) معدل القيد الاجمالي (الالتحاق) في التعليم العالي للسنوات 1991/1990 لغاية 2017/2016

ب– طلبة الدراسات العليا

ظهرت الحاجة لحملة الشهادات العليا، والتي كانت تعتمد على برامج الابتعاث فقط ، تماشيا مع استحداث مجموعة من الجامعات في الستينات من القرن الماضي. ان اعداد الطلبة التي كانت تقبل للسنوات الاولى لمختلف برامج الدراسات العليا لا تتجاوز المائة سنويا . مع التوسع الذي حصل في زيادة اعداد الجامعات، خلال الثمانينات من القرن الماضي، واعداد الطلبة وعزوف المبتعثين من العودة وهروب الكثير من الاكاديمين بسبب الحرب العراقية الايرانية ظهرت مؤشرات الحاجة الملحة لحملة الشهادات العليا. خلال تلك الفترة تم السماح لاقسام علمية غير مستوفية الشروط بقبول طلبة للدراسات العليا لسد النقص الحاصل في شريحة الاكاديميين. جدول(5) ادناه يوضح الزيادة الملحوظة في اعداد طلبة الدراسات العليا المقبولين والموجودين في مختلف الجامعات والتخصصات وللسنوات 1987/1986 لغاية 2018 / 2017 لتصل نسبة الزيادة في اعداد الطلبة المقبولين 741.4 %.

السنة الدراسية	عدد المقبولين	عدد الموجودين	السنة الدراسية	عدد المقبولين	عدد الموجودين	السنة الدراسية	عدد المقبولين	عدد الموجودين
1987/1986	2007	2950	1997/1996	3602	8784	2007/2006	5313	15491
1988/1987	2390	4323	1998/1997	4603	10542	2008/2007	4154	12611
1989/1988	1779	3859	1999/1998	6279	13312	2009/2008	5830	14915
1989/1990	1523	3278	2000/1999	6321	13679	2010/2009	7449	17252
1991/1990	749	2782	2001/2000	6341	14494	2011/2010	7766	21135
1992/1991	1207	3178	2002/2001	6985	16626	2012/2011	11945	26929
1993/1992	2903	4975	2003/2002	4258	19518	2013/2012	10786	29375
1994/1993	3003	6220	2004/2003	4390	20162	2014/2013	9743	29638
1995/1994	2880	7015	2005/2004	3701	19129	2015/2014	8791	25900
1996/1995	3114	7968	2006/2005	4683	17065	2016/2015	10765	27313
						2017/2016	12145	29475
						2018/2017	14879	31633

جدول (5) اعداد المقبولين والموجودين في الدراسات العليا للسنوات 1987/1986 لغاية 2017/2018

استمر تزايد اعداد خريجي الدراسات العليا نتيجة زيادة عدد الطلبة المقبولين والجدول (6) ادناه يشير للزيادة للسنوات1987/1986 لغاية 2015/2014 التي وصلت نسبتها الى.888 %.

السنة الدراسية	عدد المتخرجين	السنة الدراسية	عدد المتخرجين	السنة الدراسية	عدد المتخرجين
1987/1986	818	1997/1996	2306	2007/2006	5628
1988/1987	865	1998/1997	2538	2008/2007	4346
1989/1988	1690	1999/1998	3018	2009/2008	4706
1990/1989	1643	2000/1999	4451	2010/2009	3827
1991/1990	1237	2001/2000	4656	2011/2010	4910
1992/1991	1133	2002/2001	5414	2012/2011	5846
1993/1992	1178	2003/2002	4574	2013/2012	6888
1994/1993	1133	2004/2003	4894	2014/2013	7752
1995/1994	1495	2005/2004	5256	2015/2014	8081
1996/1995	1921	2006/2005	5756		

جدول (6) عدد الخريجين من الدراسات العليا في التعليم العالي للسنوات 1987/1986 لغاية 2015/2014

3-النمو في اعداد اعضاء هيئة التدريس

يمثل التدريسيون الركيزة الاساسية التي يقوم عليها التعليم العالي وتقع على عاتقهم مسؤوليات جسام سواء في تنفيذ خطط الوزارة او الاسهام في تطوير البيئة الجامعية والبحثية والجدول (7) ادناه يوضح النمو الحاصل في اعداد التدريسين للسنوات 1990/1991 لغاية 2016/2015 :

السنة الدراسية	ذكور	اناث	المجموع
1991/1990	8171	2371	10542
1992/1991	8054	2435	10489
1993/1992	8037	2509	10546
1994/1993	8982	2831	11813

11847	2944	8903	1995/1994
11632	3000	8632	1996/1995
11922	3176	8746	1997/1996
12045	3335	8710	1998/1997
11921	3434	8487	1999/1998
12076	3682	8394	2000/1999
12402	3996	8406	2001/2000
13240	4502	8738	2002/2001
15523	5302	1020	2003/2002
17003	5320	11033	2004/2003
19086	5970	12721	2005/2004
22674	6365	15186	2006/2005
29109	7488	19469	2007/2006
30109	9613	20029	2008/2007
31990	10080	21185	2009/2008
34008	10805	22363	2010/2009
35735	11645	23477	2011/2010
37404	12285	24556	2012/2011
39445	13665	25780	2013/2012
40993	14316	26677	2014/2013
42495	15005	27490	2015/2014
43457	15488	27969	2016/2015

جدول (7) اعداد التدريسين في التعليم العالي موزعين حسب السنة والجنس

من المعايير المهمة في جودة مؤسسات التعليم العالي هو تحقيق الارقام القياسية، العالمية، لنسبة اعداد الطلبة لاعداد اعضاء الهيئة التدريسية، والمحددة للتخصصات الطبية ب 10 والتخصصات الهندسية والعلوم الصرفة ب 15 والعلوم الانسانية ب 20 الى30، والتي لم تؤخذ بنظر الاعتبار عند استحداث الاقسام العلمية او الكليات او الجامعات ولم تعالج، عند وجود النقص، عند توفر الدرجات الوظيفية وإطلاق التعينات. لقد ظهر التفاوت الكبير في النسب بين جامعة واخرى او حتى بين كلية واخرى في نفس الجامعة والجدول (8) ادناه يشير الى نسبة الطالب لاجمالي التدريسيين في مختلف الجامعات العراقية لسنة 2015/2014.

الجامعة	عدد الطلبة	اجمالي عدد التدريسيين	الدكتوراه	الماجستير	نسبة الطالب لاجمالي التدريسيين
بغداد	44455	6773	3390	3383	7
الموصل	35499	4539	1950	2589	8
البصرة	26633	2717	1332	1385	10
المستنصرية	30899	2722	1333	1389	11
التكنولوجية	7121	1527	576	951	5
الكوفة	21946	1823	787	1036	12
تكريت	17325	1824	840	984	9
القادسية	17259	1198	469	729	14
الانبار	17705	1487	734	753	12
بابل	20860	1786	857	929	12
ديالى	16889	1211	483	728	14
كربلاء	15178	1051	421	630	14
ذي قار	12024	927	345	582	13

كركوك	10806	539	267	272	20
واسط	12809	708	316	392	18
النهرين	3914	999	487	512	4
العراقية	12124	753	449	304	16
ميسان	6772	518	177	341	13
المثنى	9765	509	181	328	19
سامراء	2643	214	96	118	12
سومر	2832	59	48	15	59
القاسم الخضراء	2271	210	64	146	11
البصرة للنفط والغاز	145	8	8	0	18
الفلوجة	1742	176	91	85	10
جابر بن حيان الطبية	186	4	4	0	47
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*	53				
نينوى	1492	190	97	93	8
تلعفر	819	33	5	28	25
الحمدانية	2001	52	25	27	38

*استحدثت الجامعة في العام الدراسي2015/2014 والهيئة التدريسية على ملاك الهيئة العراقية للحاسبات والمعلومات.

التقنية الشمالية	15078	1018	183	648	15
التقنية الوسطى	26637	1542	336	1042	17
الفرات الاوسط التقنية	18059	859	133	574	21
التقنية الجنوبية	14177	480	85	290	30

جدول (8) نسبة عدد الطالبة لإجمالي عدد التدريسيين في الجامعات لسنة 2015/2014

يتضح من الجدول اعلاه مدى النقص في عدد التدريسين الذي تعاني منه بعض الجامعات، وخاصة التي استحدثت في عام 2014، كما هي في جامعة سومر والحمدانية ومدى التخمة التي ظهرت في جامعات النهرين والتكنولوجية. وبسبب الازمة الاقتصادية والحرب على داعش لم تمنح الوزارة او الجامعات درجات وظيفية بعد 2014 مما سبب توقف النمو في الجامعات المستحدثة. ان الاجراء الذي اتخذ من قبل الوزارة في نهاية عام 2016 هو سحب درجات حركة الملاك من بعض الجامعات ذات النسب الواطئة ومنحت للجامعات ذات النسب العالية لتعيين بعض الملاكات وسد جزء من نقصها.

اشارت الاحصائيات ان نسبة حملة الماجستير مقارنة بحملة الدكتوراه هي الاكثر في معظم الجامعات ولكن اجمالي النسبة بدأ يتحسن. حيث سجلت النسبة 61 % في السنة الدراسية 2004/2003 لتصل الى 53 % في السنة الدراسية 2016/2015. ان أحد اهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم 2022-2011 هو زيادة حملة الدكتوراه قياسا للماجستير.[3]

4-البحث العلمي

عملت الوزارة الى اعتماد مفهوم التدريسي الباحث وباستثمار طاقات التدريسين الفكرية والعلمية لأعداد الدراسات واجراء البحوث التطبيقية الهادفة التي تخدم المجتمع فضلا عن مواكبة التقدم العلمي في العالم والجدول (9) ادناه يوضح اجمالي اعداد البحوث المنشورة والاعداد المنشورة 2017/2016 لغاية 2012/2011 للسنوات Scopus ضمن مستوعبات.

السنة الدراسية	اجمالي عدد البحوث المنشورة	عدد البحوث المنشورة في المجلات ضمن مستوعبات Scopus
2012/2011	7604	98
2013/2012	7973	193
2014/2013	7018	812
2015/2014	7141	2123
2016/2015	7932	3028
2017/2016		3365

جدول (9) عدد البحوث المنشورة للسنوات 2012/2011 لغاية 2017/2016

عند مقارنة اجمالي عدد البحوث المنشورة، للعام الدراسي 2015/2016، الى عدد اعضاء الهيئة التدريسية نجد ان النسبة، للأسف، بلغت 0.18 بحث لكل تدريسي. اما النمو في اعداد المراكز والوحدات البحثية فقد كان ملحوظا وكما هو في الجدول (10) ادناه.

السنة الدراسية	عدد المراكز والوحدات البحثية
1980/1981	7
1986/1987	10
1991/1990	13
1996/1997	21
2001/2000	37
2006/2005	53
2010/2009	71
2011/2010	84
2012/2011	87
2013/2012	106

جدول (10) النمو في اعداد المراكز والوحدات البحثية للسنوات 1980/1981 لغاية 2013/2012

التحديات التي تواجه التعليم العالي

من خلال متابعة مسيرة وزارة التعليم العالي والمؤسسات التابعة لها تم تشخيص التحديات التي تواجهها والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

1- زيادة الطلب على التعليم العالي:

كما يظهر في الجدول (2) ازدياد الطلب على التعليم العالي بشكل كبير في الستة عشر عاماً الماضية. أدى، من ناحية، إلى تشكيل عبء على مؤسسات التعليم العالي وخاصة على الجامعات الحكومية، وأدى من ناحية أخرى إلى الدعوة للسماح بتأسيس جامعات اهلية. وبناء

عليه، تم استحداث كليات وجامعات رسمية واهلية جديدة من قبل وزارة التعليم العالي للإيفاء بهذه المتطلبات. إضافة إلى ذلك، تم العمل ببرنامج التعليم الحكومي الخاص، الموازي، ليكون رافد مالي يضاف للتمويل الحكومي. ولتجاوز النقص في الموارد المالية للجامعات ومنحها الصلاحية لانفاقها ضمن ابواب محددة وبما يؤدي الى زيادة الطاقة الاستيعابية للقبول في الدراسات الاولية والعليا. ان التوسع في القبول في التعليم الاهلي والموازي سيحد من توجه خريجي الاعداديات للدراسة خارج العراق.

وبالتزامن مع التوسع في تأسيس مؤسسات التعليم العالي واعتماد بعض البرامج لتوسعة الطاقات الاستيعابية أصبح من الواجب التفكير في اتخاذ الاجراءات في تبني نظام ملائم لضمان جودة المخرجات.

2–غياب التوجه نحو التعليم التقني:

يعاني سوق العمل في العراق من تضخم واضح في عدد خريجي الجامعات الاكاديمية ونقص في الملاكات الفنية المهرة والأكفاء من حملة الدبلوم. ولهذه المشكلة جوانب تنموية واقتصادية وتعليمية عديدة يمكن تلخيصها كالآتي:

أ– غياب الهدف الأساسي لتأسيس مؤسسة المعاهد الفنية، عام 1969، او هيئة المعاهد الفنية لاحقا، والتي اصبحت هيئة للتعليم التقني واخيرا جامعات تقنية، في رفد المجتمع وسوق العمل بقوة عمل بشرية ماهرة ومطلوبة للطبقة المتوسطة من المهن، على مستوى العمالة (فنيي الكهرباء وفنيي الميكانيك وفنيي المختبرات...إلى آخره) أو على مستوى الخدمات (مساعدي المحاسبين والاداريين والمبرمجين، إلى آخره.).

ب- هيمنة القيم الاجتماعية السلبية فيما يخص التعليم المهني والتقني وغياب الحوافز لتوجيه الطلبة بالشكل الملائم نحو هذا النوع من التعليم وأصبحت معظم المعاهد الفنية، بالنسبة للكثير من طلابها، وسيلة للتحول للدراسات الجامعية. حيث يقضي الطلبة الذين لا يتم قبولهم في الجامعات، بسبب تدني معدلاتهم في الامتحانات الوزارية او كونهم خريجي المدارس المهنية، مدة عامين في أحد المعاهد الفنية، ثم يسعوا لتغيير دراستهم للحصول على الشهادات الجامعية ذات العلاقة بتخصصهم.

ت- انخفاض الطلب على التعليم المهني والتقني بسبب التساهل في متطلبات القبول في الجامعات. حيث شجع هذا الإجراء الطلاب الذين يحصلون على معدلات متدنية في الاعداديات، على اللجوء إلى الدراسات الجامعية بدلاً من اللجوء إلى المعاهد الفنية.

ث- تعاني معظم المعاهد الفنية من فقر مناهجها ومختبراتها وتقادمها، بسبب عدم مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي، ومن فقر التنسيق مع متطلبات السوق وعدم القدرة على جذب مدرسين أكفاء متواصلين مع المستجدات في عالم التكنولوجيا، ومن محدودية استقلاليتها ومن سوء التخطيط والإدارة ومحدودية الموارد المالية وعدم إدراكها لمفاهيم الجودة.

وبناء على إحصائيات وزارة التعليم العالي؛ شكّل عدد الطلبة الموجودين في هيئة التعليم التقني في السنة الدراسية 2006/2005، ما نسبته 17.7 % فقط من إجمالي عدد الطلبة الموجودين في مؤسسات التعليم العالي للدراسة الصباحية. علما ان نسبة المقبولين من الطلبة، في الهيئة، الى مجموع الطلبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي في نفس العام هو 24.44 % مما يدل على عدم مباشرة ما يقارب ال 25 % من المقبولين.(1)

أحد اهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي 2022-2011 هو اعتماد القبول في التعليم التقني بنسبة 75-70 % من مجموع خريجي الاعداديات. [3]

3–عدم الانسجام بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق:

الكثير من العوامل سببت في عدم امكانية الخريجين من الولوج في الحياة العملية او التطبيقية، او التفكير في خلق فرصة عمل، ضمن تخصصهم ومنها الاتي:

أ– عدم الترابط والانسجام بين مناهج البرامج الأكاديمية ومهارات مُخرجات العملية التعليمية.

ب– غياب منهجية مؤسسية للتنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق المحلي والإقليمي المتغيرة.

ت– غياب الترابط بين المناهج في مجالات معينة وبين معايير الاعتماد الدولية مثل الهندسة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتمريض والمحاسبة.

ث– افتقار المناهج الحالية للمقررات التعليمية التي تساعد على تطوير المهارات الفكرية مثل التفكير التحليلي والاتصال والقيادة والمبادرات المؤسسية.

ج– عدم تقديم الجامعات لخدمات دعم مُرضية لطلابها مثل برامج الممارسة والتدريب واحتياجات سوق العمل من مهارات أو مهن معينة بالإضافة إلى النشاطات غير المنهجية.

د– تكرار البرامج ومجالات الدارسة (جامعات ذات نمط واحد) وتداخل وتكرار التخصصات تحت أسماء مختلفة ولكن بمحتويات متشابهة.

ذ– صعوبة الحصول على الموافقات للتوصيفات الوظيفية لمخرجات البرامج التعليمية الحديثة والتي تتوافق مع المهن والوظائف ذات التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

ر– عدم قدرة الجامعات على التأثير على الأساليب الإستراتيجية الموحدة على المستوى الوطني فيما يخص التخصصات المرنة التي تفي بمتطلبات سوق العمل المتغيرة.

ز- عدم انسجام المناهج العملية مع احتياجات أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية بالإضافة إلى عدم الانسجام مع اتجاهات أسواق العمل المستقبلية المحتملة.

4- التحديات المالية:

أ- اعتماد الجامعات الحكومية بشكل أساسي على التمويل الحكومي وضمن تخصيصات الموازنة السنوية. تم تمويل الجامعات بعد عام 2003 بالمبالغ التي كانت تخصص ضمن حاجتها ونشاطها العلمي والتنموي حيث شهدت بعض الجامعات اعمارا وتوسعا لم تشهده من قبل. للأسف بعد عام 2014 ومع انخفاض اسعار النفط واحتلال داعش لبعض مناطق العراق انخفضت موازنة الوزارة وتشكيلاتها لتصل الى 2.04 % من اجمالي الموازنة الاتحادية لعام 2018 والتي تشكل 98 % منها رواتب المنتسبين. وبلغت موازنة الوزارة 2.12 % من اجمالي موازنة 2019 ومنها ايضا 97 % رواتب المنتسبين. اي ان مستوى التخصيصات للنشاطات العلمية والخدمية والتطويرية لا يتجاوز ال 0.05 % من اجمالي الموازنات. (4)

لذا تم العمل بالتعليم الحكومي الخاص، الموازي، عام 2015 وشرعت عملية إنفاق موارده كما جاء في قرار مجلس وزراء المرقم 340 لسنة 2016 لتقتصر على الابواب التي تؤدي لتوسعة الطاقة الاستيعابية لقبول الطلبة والمحددة بالآتي:

-اضافة او توسعة المباني

- شراء المستلزمات الدراسية او المختبرية

-اجور المحاضرين

ب- تدني الدعم الحكومي سبب تقليص الكثير من النشاطات العلمية والتنموية واللاصفية.

ت–عدم وجود معايير جودة محددة مسبقاً للدعم المالي الحكومي للجامعات. حيث لا يعتمد الدعم المالي الحكومي على أداء الجامعة الأكاديمي ولا على تكاليف العملية التعليمية الفعلية، وهذا ما يعيق التخطيط الإستراتيجي في الجامعات. إضافة إلى ذلك، يتم منح الدعم إلى الجامعات ولا يتم منح أي جزء من هذا الدعم إلى التدريسين المتميزين او الطلاب المميزين المعوزين والذين قد يستحقون بعض الدعم.

ث– انخفاض الموازنات المخصصة للاستثمار، او انعدامها للأعوام 2018–2015، وتوقف اكمال او توسعة المباني الجامعية، الأمر الذي إثر سلباً على مختلف نشاطات الجامعات وخاصة توسعة خطط القبول.

5– تدني بعض الاجراءات في العملية التعليمية:

تظهر بعض التحديات والقضايا المتعلقة بالجودة عند اتخاذ بعض الخطوات التي تخص كافة قطاعات التعليم العالي، الحكومي والاهلي وللصباحي والمسائي والدراسات العليا، بما فيها جميع الجامعات. ويمكن تلخيص هذه التحديات كالتالي:

أ- استحداث المؤسسات والتشكيلات التعليمية:

حددت وزارة التعليم العالي اجراءات وشروط يجب توفرها قبل أن يُسمح باستحداث أية مؤسسة او تشكيل علمي؛ إلا أن هذه الإجراءات كمية وليست نوعية. وتهدف إلى اقرار المناهج والتأكد من توفر المستلزمات المادية والبشرية وموارد التعليم–التعلم من دون ضمان مستوى أساسي من الجودة.

ب- سياسات القبول:

- ضعف المواءمة بين أداء الطلبة في الدراسة الاعدادية واختيارهم لتخصصاتهم. حيث أن المعدل العام لدرجات الطلاب هو العامل الوحيد الذي يؤخذ بعين الاعتبار للقبول في التخصصات ألأكاديمية مما يؤدي إلى، في الكثير من الأحيان ، عدم انسجام الترابط بين الدراسات المدرسية والجامعية.
- تجاهل عامل التوعية في سياسات القبول، وخاصة في الجامعات الاهلية وفي البرامج الخاصة التي تحتاج لمؤهلات وتميز للذين سيقبلون فيها.
- عدم التنسيق بين التربية والتعليم العالي بشأن التثقيف والاعلان عن التخصصات الحديثة في الجامعات او تنظيم زيارات لطلبة الاعداديات للجامعات لاطلاعهم على الحياة فيها.
- منح ميزات لقبول فئات معينة من الطلبة لا تنسجم مع المستوى العلمي الذي يؤدي إلى غياب العدالة والتجانس في معايير القبول.

ت- استثمار هيئات التدريس:

- ظهر التباين الكبير في نسبة الطلبة إلى الهيئات التدريسية في مختلف الجامعات الحكومية وكما هو موضح في جدول (8) ولكن بلغ معدل النسبة في جميع تشكيلات التعليم العالي لثلاثة اعوام متتالية ،2015/2014و2016/2015و2017/2016، بحدود (1:14) في الجامعات الحكومية و(1:34) في الجامعات الاهلية. بينما تشير المعدلات الدولية إلى نسب تبلغ (1:9) في كندا و(1:14) في الولايات المتحدة الأمريكية.
- عدم توفر أعضاء هيئة تدريس في بعض التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، مما يشكل عائقا في استحداث دراسات في ذلك التخصص.

- غياب سياسة واضحة لبناء قدرات الموارد البشرية، مثل تدريب أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين، وتأهيلهم لاستخدام البرامج التعليمية التي تقر من قبل الوزارة.
- عدم اعتماد الاستراتيجة التي وضعت لتأهيل خريجي الجامعات المتميزين، الاوائل، وابتعاثهم للدراسات العليا ضمن التخصصات النادرة والغير متوفرة.
- انخفاض نسبة الاستثمار، خاصة في الجامعات الاهلية، في ابتعاث الطلاب إلى الجامعات في الدول المتقدمة لتوظيفهم فيما بعد كأعضاء هيئات تدريسية جدد حاملين أحدث التوجهات البحثية والعلمية.
- ضعف التخصيصات على مستلزمات البحث العلمي، كما يتضح في التركيز على التعليم وغياب التحفيز على الابتكار واجراء البحوث وغياب المشاركة في المؤتمرات العلمية العالمية. حيث يؤدي هذا إلى تقييد خبرات الهيئات التدريسية والمعرفة في مجالات العلوم النظرية بعيداً عن المعرفة العملية والمفيدة والتي تساعد على إعداد الطلبة ليفوا بمتطلبات واحتياجات السوق

ث–عدم التكامل والمشاركة:

- ضعف التعاون بين الجامعات الوطنية في معظم مجالات العملية التعليمية. وعلى سبيل المثال، لا توجد مؤشرات على أن الجامعات تدعو أعضاء الهيئة التدريسية من جامعات أخرى كمقيّمين او مراقبين خارجيين على مستوى درجة البكالوريوس او أكمل نصاب بعض التدريسيين في الجامعات المستحدثة.
- غياب المبادرات وعدم الرغبة في المشاركة لانجاح الجيد والمتميز منها، وتعميمها، والابقاء على الممارسات التقليدية
- ضعف سياسة التعاون بين الجامعات في السماح للباحثين لتبادل استخدام الاجهزة المختبرية.

- غياب سياسات تبادل أعضاء الهيئة التدريسية أو الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي، حيث تحفز هذه السياسات تبادل الثقافات والخبرات والممارسات العلمية والعملية.

- غياب مراكز البحث العلمي والابتكار والمختبرات العلمية المتطورة المركزية والمشتركة بين الجامعات وبين الجامعات ومؤسسات المجتمع. حيث يمكن أن يتم التشارك في المختبرات المركزية المتطورة، باهظة الثمن والتي لا يمكن أن تتحمل تكاليفها جامعة واحدة، بين الجامعات والمؤسسات التي لها نفس المصالح والتخصصات.

ج- نشاط البحث العلمي:

عوامل كثيرة سببت تدني نشاط البحث العلمي ومنها الاتي:

- عدم اعتماد بيئة ومهارات واتجاهات البحث العلمي، حيث تساهم هذه العوامل بشكل كبير في طرح مخرجات بحوث متدنية المستوى.

- ضعف التعاون بين الوزارات وخاصة قطاعات الزراعة الصناعة والصحة والتخطيط وبين مؤسسات التعليم العالي، مما يساهم بطرح بحوث غير واقعية لا تتضمن قيمة فعلية لتطوير الاقتصاد الوطني او الخدمات.

- محدودية نشاطات البحث العلمي التي يعتمدها أعضاء الهيئات التدريسية وبقائها ضمن النطاق الضيق والقريب من بحوثهم في دراستهم لشهادة الماجستير او الدكتوراه وعدم الخوض في البحوث التطبيقية او الهادفة والتي تحل مشكلة وطنية او مناطقية.

- انخفاض الميزانيات المخصصة لمستلزمات البحث العلمي.

د- آفاق وبيئة الإدارة:

- عدم الرغبة في تغيير الاساليب الادارية النمطية واستخدام الانظمة الالكترونية الحديثة والانسجام

بين نمط إدارة الجامعات ومتطلبات تطور مؤسسات التعليم العالي الحديثة.

- غياب التخطيط الإستراتيجي في معظم مؤسسات التعليم العالي.
- ممارسات «الإنجازات في آخر لحظة» و»الإنجازات المرتبطة بالضغوطات والمتطلبات» في المؤسسات وليس بالايمان المشترك لدى الجميع بضرورة الانجاز.
- عدم الرغبة في المنافسة والارتقاء في ادخال الأنظمة التعليمة الحديثة وغير التقليدية.
- التعقيد والإجراءات البيروقراطية التي تواجه الطلاب لدراسة التخصصات المشتركة او التخصصات التي تبتعد قليلا من تخصصاتهم.
- ضعف توجيه وتعريف طلبة الاعداديات على برامج وبيئة الجامعات والكليات وتخصصاتها.

ذ- إدراك أهمية الجودة:

- لا يوجد لمعظم مؤسسات التعليم العالي مهمة ورؤيا وأهداف واضحة تتم ترجمتها إلى خطط إستراتيجية واجراءات أكاديمية ومناهج، تَخرج بنتائج تعليمية مرجوة لكل تخصص ولكل مجال.
- غياب التقييم الواقعي، الداخلي والخارجي ، المقترن ببيئة المؤسسة التعليمة وبالتالي غياب نظام لتصنيف الجامعات والبرامج الأكاديمية.
- توجه هدف مؤسسات التعليم العالي الاهلي نحو الربحية. أما العرف السائد فهو التناقض بين معايير الجودة وبين تحقيق الأرباح القصوى.
- ضعف المستوى العلمي والمعرفي والثقافي لمدخلات التعليم العالي، خريجي الاعداديات، وعدم اعتماد ما جاء بالاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي 2011-2020 والتخبط في اعتماد تنويع التعليم.

المصادر

(1)أعمال المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي- تقرير اليونسكو – 2009

(2)احصائيات اعدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

(3)الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات (2011-2020)

(4)تعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2018

(5)لماذا نحن بحاجة الى نظام لضمان الجودة في الجامعات العراقية ؟

(6)هيئات الإعتماد في التعليم العالي – أ. د. فيروز فرح سركيس- مديرة الجامعة العربية المفتوحة في لبنان(2012)

(7)الاساليب المستخدمة في تحقيق الجودة والاعتماد الاكاديمي في بعض الدول العربية سوسن شاكر مجيد - الحوار المتمدن العدد: -3681 2012.

(8) اطار ضمان الجودة وتحسين جودة البرامج في الجامعات العراقية- اليونسكو – 2017.

التعليم الجامعي الأهلي في العراق
التحديات والحلول

أ.د. عبد الرسول عبد جاسم
دكتوراه في العلوم الاقتصادية
كلية المنصور الجامعة

المقدمة

يحتل التعليم الجامعي الاهلي أهمية اساسية في العراق كرديف للتعليم الجامعي الرسمي في المرحلة الراهنة وذلك انطلاقا من المستجدات التنموية التي تتطلب تحديد الطاقات وتعبئتها لخمة المجتمع في مجال المعرفة والتعليم والبحث العلمي... والتي تقتضي بدورها رسم روؤيا كفيلة لتقويمه وتحديد متطلباته لاستجابة احتياجات سوق العمل.

ومن هنا تمت دراسة الموضوع على وفق مايلي :-

اولا – التأسيس و الأهمية.

ثانيا – التحديات.

ثالثا – الاجراءات.

رابعا – التوجهات الستراتيجية.

خامسا – الخلاصة و الاستنتاجات.

هدف البحث

توضيح مضامين واهمية التعليم الجامعي الاهلي وتشخيص التحديات التي تواجهة ووسائل علاجها ورسم السياسات الكفيلة للنهوض به وتطورة انطلاقا من العلاقة العضوية مابين التعليم الجامعي الرسمي و التعليم الجامعي الاهلي كأحد مكونات البنية التحتية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

مشكلة البحث

تتجسد في تحديد المتغيرات التي تستلزم وضع السياسات الكفيلة لمسار التعليم الجامعي الاهلي في العراق كمنهجية واضحة للتنمية المستدامة... لكون العملية التعليمية بمجملها هي ذات طبيعة استهلاكية وإنتاجية في ان واحد

اولا – التأسيس و الاهمية

يعتبر العراق من الرواد الاوئل في اقامة التعليم العالي الجامعي الاهلي كظهير للتعليم الجامعي الرسمي لاستجابة الطلب المتزايد للالتحاق بالتعليم الجامعي... حيث تم في طلائع الخمسينيات من القرن الماضي أفتتاح جامعة الحكمة تلاها تأسيس الجامعة المستنصرية في عام 1963 وكلية الفقه وما رافق هذه المسيرة من تغييرات ازاء الاختلاف في الروؤى والايدلوجيات، الا انه يمكن القول بان سنه 1987 كانت الانطلاقه الناجزة بصدور قانون رقم (814) للتعليم الجامعي الاهلي سنه 1987 حيث تم منح ثلاث اجازات لتأسيس ثلاث كليات خلال العام الدراسي 1987 – 1988.. ثم (6) كليات اخرى مابين الاعوام 1990 الى 1994 حتى صدور قانون رقم (13) لسنه 1996 وتعديلاتة واستمر بموجبه منح اجازات التأسيس ليصل الى (10) كليات حتى نهاية عام (2000).

وتزايدت وتيره منح اجازات التأسيس بعد عام (2003) ليصل الى (26) كلية (منها جامعتين) حتى نهاية العام الدراسي 2009 – 2010 والى (52) كلية (منها جامعتين ومعهد للدراسات العليا) عند نهاية العام الدراسي (2014 – 2015)... حيث صدر قانون التعليم الجامعي الاهلي رقم (25) لسنه 2016 الذي نظم اسلوبا جديدا لاليه اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدءا من التأسيس و الهيكلية العلمية لمسار التعليم العالي الأهلي وانتهاءا بتنظيم اعضاء الهيئه التدريسيه وادارتها والترقيات العلمية... وطريقة ادارة الاموال لتوفير المتطلبات اللازمه

لانجاح العملية التعليمية والتربوية والاكاديمية بكافة جوانبها... وهكذا استمرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في منح اجازات التأسيس ليصل عددها في الوقت الحاضر الى ما يقارب (75) كلية وجامعة في طريقها للتأسيس (عدا اقليم كردستان) اكثر من ثلثها في محافظة بغداد و (6) كليات في كل من كربلاء و النجف الاشرف وما بين (1- 4) كلية موزعه مابين محافظات الوسط والجنوب، وازداد مقابل ذلك عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الاهلي ليبلغ(46275) طالب للعام الدراسي (2008 – 2009) والى حوالي (60.000) طالب للعام الدراسي (2010 2011-) والى اكثر من (150.000) طالب عند نهاية العام الدراسي (2016 – 2017)

كما ازدادت من الجانب الاخر اعداد التدريسسين العاملين في تلك الكليات والجامعات من (623) تدريسي على الملاك الدائم و (440) محاضر خارجي خلال العام الدراسي (2006 – 2007) الى حوالي (6888) تدريسي على الملاك الدائم منهم (3035) من الحاصلين على شهادة الماجستير اضافه الى نسبة (10 % - 15 %) من المجموع الكلي للتدريسيين من المحاضرين الخارجيين وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول رقم (1)

الجامعات والكليات الاهلية العاملة ومجموع الطلبة والتدريسيين في كل منها

ت	اسم الكلية او الجامعة	مجموع الطلاب	حملة الدكتوراه	حمله الماجستير	المجموع
1	الجامعة الوطنية للعلوم و التكنولوجيا الاهلية	298	10	21	31
2	الكلية الاسلامية الجامعة	6691	117	338	455
3	جامعة الامام جعفر الصادق	6012	65	90	155
4	جامعة البيان	363	10	15	35
5	جامعة اهل البيت ع	2186	78	85	163
6	جامعة اوروك	669	35	38	73

7	كلية ابن حيان الجامعة	2079	30	49	79
8	كلية اصول الدين الجامعة	2871	45	112	157
9	كلية الاسراء الجامعة	11006	158	267	425
10	كلية الامال الجامعة	67	24	70	94
11	كلية الامام الجامعة / بلد الجامعة	1207	6	19	25
12	كلية الباني الجامعة	522	52	24	76
13	كلية البصره الجامعة للعلوم و التكنولوجيا	311	26	30	56
14	كلية التراث الجامعة	4098	54	64	118
15	كلية الحدباء الجامعة	712	34	30	64
16	كلية الحسين الجامعة	847	27	75	102
17	كلية الحكمة الجامعة	633	34	60	94
18	كلية الحلة الجامعة	14922	22	69	91
19	كلية الرافدين الجامعة	7840	118	118	236
20	كلية الدراسات الانسانية الجامعة	3095	67	117	184
21	كلية الرشيد الجامعة	2703	94	81	175
22	كلية السلام الجامعة	4762	50	98	148
23	كلية الشيخ الطوسي الجامعة	530	28	22	50
24	كلية الصفوة الجامعة	2085	58	83	141
25	كلية الطف الجامعة	227	21	14	35
26	كلية العراق الجامعة	1286	54	58	112
27	كلية الفارابي الجامعة	2668	96	128	224
28	كلية الفراهيدي الجامعة	888	47	46	93
29	كلية الفقه الجامعة	159	7	5	12
30	كلية القلم الجامعة	9704	69	71	140

31	كلية الكتاب الجامعة	2084	64	61	125
32	كلية الكنوز الجامعة	1224	30	52	82
33	كلية الكوت الجامعة	1080	52	58	110
34	كلية المأمون الجامعة	7428	122	142	264
35	كلية المستقبل الجامعة	5108	106	197	303
36	كلية المصطفى الجامعة	1908	29	26	55
37	كلية المعارف الجامعة	3845	52	53	105
38	كلية المنصور الجامعة	3494	46	64	110
39	كلية النخبة الجامعة	1101	24	50	74
40	كلية النسور الجامعة	2731	42	62	104
41	كلية النور الجامعة	935	36	52	88
42	كلية الهادي الجامعة	39	9	5	14
43	كلية اليرموك الجامعة	2732	27	68	95
44	كلية بغداد للصيدلة الجامعة	869	7	24	31
45	كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة	4929	60	72	132
46	كلية بلاد الرافدين الجامعة	894	51	37	88
47	كلية دجلة الجامعة	7110	125	248	373
48	كلية شط العرب الجامعة	4184	28	64	92
49	كلية صدر العراق الجامعة	657	20	15	35
50	كلية مدينة العلم الجامعة	2933	62	85	147
51	كلية مزايا الجامعة	4066	37	121	158
	المجموع	**150792**	**3035**	**3853**	**6898**

المصدر – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /دائرة التعليم الجامعي الاهلي 2017

يتضح مما تقدم تزايد اعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الاهلي ليشكل مايقارب (18 % - 20 %) من مجموع الطلبة المتقدمين للتعليم الجامعي الرسمي ليمثل حوالي ثلث المجموع الكلي للطلبة المقبولين في الكليات الرسمية وارتفعت نسبة اعداد الخرجين قياسا بالتعليم الجامعي الرسمي بنفس هذه النسبة حتى نهاية العام الدراسي (2016 – 2017) ومن المتوقع ان يصل الى اكثر من (70 – 75) الف طالب للاعوام الدراسية المقبلة.

اما من حيث الاقسام العلمية والاختصاصات فقد تباينت اعدادها والتي تتراوح مابين (5 - 12) قسما تكاد تكون متشابه والتي تشمل اقسام علوم الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات وتقسيماتها و الهندسية وتقنيات التكيف و الكهرباء و الاختصاصات الطبية وتقنياتها بما فيها طب الاسنان و الصيدلة و التحليلات المرضية والبصريات الى جانب اختصاصات العلوم الادارية و الاقتصادية و القانون وفي مجالات الجغرافيا و التاريخ و اللغة العربية والانكليزي و الاعلام كما مبين في جدول رقم (2)

عدد الاقسام العلمية حسب الاختصاص في الكليات للعام الدراسي (2016 – 2017)

الاختصاصات	عدد الاقسام
الطبية	32
الهندسية	77
الادارية	48
العلوم الصرفة	38
القانونية	39
الانسانية	79
المجموع	**313**

المصدر – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة التعليم الجامعي الاهلي 2017

يتبين من الجدول اعلاه عدم التوازن في الاختصاصات العلمية حيث تحتل الاختصاصات الادارية و الانسانية في مجموعها اكثر من (50 %) من مجموع الاختصاصات الكلي

يظهرلنا مما تقدم اهمية التعليم الجامعي الاهلي ودوره الفاعل الاسهام في العملية التعليمية و التربوية لتأسيس قاعدة علمية متنوعة قادرة على بناء القدرات و المهارات للمساهمة في تلبية احتياجات سوق العمل المتنامية وذلك من خلال

- استيعاب الخريجين من الدراسات الاعدادية الذي يتجاوز حدود استيعاب الكليات الرسمية و التي لاتزيد عن (150 – 160)الف طالب سنويا
- تخفيض الضغط المالي على الموازنة العامة حيث تشير الدراسات الاولية الى ان كلفة الطالب الواحد تصل الى مابين (12 – 15) مليون دينار سنويا للاختصاصات الطبية وتقنياتها وحوالي (8 – 10) مليون دينار سنويا للاختصاصات الهندسية والعلمية ومابين (2- 3) مليون دينار سنويا للدراسات الانسانية
- توفير فرص التحاق الطلبة في الاختصاصات التي تتفق مع رغباتهم و التسجيل في الكليات الاهلية داخل العراق بدلا عن اكمال دراستهم في الكليات الاهلية خارج العراق وما يتبعة من ضياع للعملة الاجنبية فضلا عن توفير فرص لاكمال الدراسه للاشخاص الذين فاتتهم فرص التعليم.
- توفير فرص عمل للعاملين سواء اكان من خريجي الدراسات العليا (دكتوراه – ماجستير) او للمنتسبين الاخرين للقيام ببعض الاعمال الادارية و الخدمية الاخرى.

ثانيا – التحديات

على الرغم من مرور اكثر من ثلاث عقود على تأسيس التعليم الجامعي الاهلي في العراق الا انه لايزال يعاني من مجموعة من التحديات (كما هو شأن التعليم الجامعي الرسمي) لاداء رسالته كجزء من العملية التربوية التي تفرضها مقتضيات التطور العلمي والتقني نتيجة ترسيخ مفاهيم العولمة التي تستلزم بناء الانشطة الانتاجية لمواكبة تلك التطورات ، ازاء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ومواجهة التزايد السريع في اعداد خريجي الدراسة الاعدادية مما يثير جملة من التساؤلات حول هذا النوع من التعليم... بخصوص دورة وفاعلية وكيفية دعمة وتطويرة وماهيته وفلسفتة ، فهل هو منافس ام بديل او مكمل للانشطة الاكاديمية و العلمية في العراق... وماهي اساليب استثماره مقارنه بالاستثمارات ذات الانتاج المادي (العيني) للاجابة على تلك التساؤلات لابد لنا من دراسة وتحليل الامورالتي يعاني منها التعليم الجامعي الاهلي وتحديد المعطيات التي قيدت مسيرته العلمية والتربوية وافقدته بالتالي المبادرات الذاتية لمواجهتها من اجل اقامة تعليم جامعي اهلي يتمتع بالجوده والاداء المتميز وهي :-

أ : زيادة متطلبات الانفاق الاستثماري واحادية التمويل

تعتبر الاجور الدراسية في الوقت الحاضر المصدر الرئيسي والوحيد في الجامعات الكليات الاهلية والتي تشكل في مجموعها اكثر من (85 %) من مجمل الايرادات المتحققة ، ويتأتى المتبقي من بعض الانشطة الهامشية من مراكز التدريب و التعليم المستمر في بعض الكليات والجامعات او من رسوم تقديم الخدمات مما يشكل عبئا ماليا عليها مقابل الزيادات المستمره في الانفاق الاستثماري و ضرورات التوسع و التجديد المستمر لتطوير انشطتها المختلفة لمسايرة التطورات العلمية و التقنية في مجال مسوؤليتها باعداد الكوادرالوظيفية و العلمية المتخصصة والذي يستلزم استحداث الاقسام العلمية الجديدة وتوسيع المرافق الخدمية و الادارية والقاعات الدراسية ودوائر البحث والتطوير...

وبالتالي الاحتياج الى انفاق المزيد من الاموال و الاستثمارات للحفاظ على الجوده و النوعية مما جعلهاعاجزه عن تنفيذ مشاريعها وخططها الاستثمارية المطلوبة لضمان استمرارها الامر الذي ادى مؤخرا الى تدخل المستثمرين والذي تسبب بأشكاليات على حساب العملية التربوية في هذا القطاع فعلى الرغم من نجاح البعض منها الا انها ادت الى ردود فعل سلبية وارباك مسيره التعليم الجامعي الاهلي لاعتقاد اغلب المستثمرين بان الاستثمار في هذا المجال شأنه شأن الاستثمارات الاخرى في مجالات الانتاج السلعي بينما الواقع هو عكس ذلك لان الاستثمار في المجال التعليمي يعتبر من الاستثمارات العاملة في المشاريع ذات البنية الاساسية والنفع العام والتي تعتمد التمويل الذاتي ويستخدم الفائض من الايرادات وخاصة في المراحل الاولى من التأسيس للانفاق على التطويرو ديمومه العملية التعلمية الجامعية الامر الذي يتطلب والحلة هذة اعادة النظر في الضوابط المتعلقة بشأن اختيار المستثمرين... لضمان سلامة الجودة و النوعية .

لقد اتضح لنا ومن خلال مراجعتنا لتجارب الدول في الاستثمار لاقامة الجامعات و الكليات الاهلية ان غالبيتها يتم الاشراف عليها من قبل جمعيات خيرية او مؤسسات غير حكومية(منظمات المجتمع المدني المعروفه وذات اختصاص احيانا) ذات اهداف فكرية وانسانية وخير مثل على ذلك جامعة هارفرد و جامعة اكسفورد و جامعة كمبرج... وغيرها

من الجامعات الاهلية المرموقة حيث ان تمويل هذه الجامعات يتم بصوره رئيسية من التبرعات و الهبات و المساعدات بالاضافة الى الرسوم التي يدفعها الطلبة ويستخدم الفائض المتحقق من الايرادات في مشاريع اقتصادية تغذي نفقات الجامعة او الكلية وتوظيفها لتطوير ورفع الكفائة الانتاجية لاداء رسالتها الاكاديمية والتربوية والتي تتسم بأبعاد تخطيطية تعكس التواصل المجتمعي المتميز لسد الاحتياجات من المهارات و التخصصات المطلوبة ، هذا اذا ماعلمنا بأنه في حاله العراق بأن الايرادات المتحققه من رفع الاجور يؤثرسلبيا على مستوى القبول كما ان تخفيضها

يؤثرهو الاخرعلى الايرادات اخذين بنظر الاعتبار المنافسة مابين الكليات والجامعات الاهلية بعد انتشارها بشكل واسع ودخول جهات استثماريه في التأسيس مما اوجد صعوبة في تحديد المتغيرات لوضع سياسة واضحة للاجور الدراسية الى جانب امور اخرى تتعلق بمستويات الدخل ومستوى التكاليف المعيشية للفرد... انعكس ذلك في : -

1. الارباك في استحصال الاجور الدراسية على الرغم من وضع اللوائح المالية لتنظيمها الاانه قد تضطر الكليات الى تأجيل دفع الاجور (دفع الاقساط) او تخفيضها كجزء من سياستها التنافسية لجذب الطلاب ناهيك عن الصلاحيات الممنوحة للوزارة بتخفيض الاجور بنسبة (25 %) الى جانب بعض الاعفاءات لاعضاء الهيئة التدريسية وابناء الشهداء و المهجرين والنازحين وغيرها.

2. تحديد الاجور الدراسية من قبل الوزارة وعدم السماح برفعها على الرغم من اختلاف الكليات من حيث مستويات الجودة والاداء... دون الاخذ بنظر الاعتبار اجراءات التطوير النوعي وتحديث الاساليب الدراسية و متطلبات الجودة و الاعتمادية.

3. صعوبة تغطية النفقات المتزايدة بسبب اتساع الحاجة الى التوسعات واستحداث اقسام علمية جديدة وقيام الوزارة مؤخرا بفرض رسوم اضافية على الاستحداث بمقدار (40) مليون دينار فضلا عن الزيادات المتتالية في النفقات المشتقة التي تتأثر طرديا بتلك التوسعات المتمثلة في توسيع المطاعم و النادي الطلابي والانشطة الرياضية و الكشفية المطلوبة... ونفقات المناسبات و المساعدات الممنوحه للمتفوقين .

4. الزيادات المتتالية بالاجور و الرواتب للمنتسبين لجذب التدريسيين الاكفاء من ذوي الاختصاص من جهة وما تستلزمة الضرورة لمواجه ارتفاع تكاليف المعيشه للعاملين من جهة اخرى.

5. محدودية قدرة الكليات و الجامعات الاهلية على توسيع اعمالها في الانشطة الخدمية للحصول على الايرادات الاضافية مثل اعداد الدراسات من قبل مراكز الدراسات فيها والتعليم المستمر و الدورات التدريبة و الورش والتي لا تلاقي القبول في الكثير من الاحيان من قبل موسسات الاعمال الانتاجية و الخدمية في القطاعين العام والخاص والتي تفضل بدورها التعامل مع الجامعات و الكليات الرسمية لان اقرار توصياتها يتم بناءا على التوصيات الصادره من الجهات الرسمية.

ولابد من الاشارة ايضا الى ان مستوى الاجور الدراسية في الجامعات و الكليات الاهلية في العراق منخفضه جدا مقارنتا باجور الجامعات الاهلية خارج العراق بما في ذلك دول الجوار حتى اضحى مستوى الاجور المدفوعه ادنى او مساوي للاجور المدفوعه للمدارس الاهلية ولكافة المستويات وحتى رياض الاطفال وعلية لابد من اعادة النظر بسياسة الاجورعلى ضوء تلك المعطيات وبما يعزز تحقيق حالة من التوازن والاستقرار في مسيرة عمل هذه الكليات و الجامعات.

ب – الشوؤن الطلابية

لقد كان للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي يحكمها الاثر المباشر لاعتماد الشهادات التعليمية (وخاصة الاولية الجامعية) للحصول على الوظائف مما ادى الى ضغوط اجتماعية تدفع نحو التوسع في قطاع التعليم العالي (الجامعي) وبأتجاهات تتجاوز الطاقة الاستيعابية لسوق العمل... نتج عنها جملة من السلبيات منها :-

1. تدفق الطلبة العشوائي للتسجيل بسبب النمو المتزايد في اعداد الطلاب الخريجين من الدراسة الاعدادية لعدم اعتماد الاسس و المعايير التخطيطية من خلال دراسة المدخلات و المخرجات التعليمية مما سبب تضخما لسياسة الكم وتحديا لسياسة الكيف وبالتالي تدني مستوى الخريجين ومستويات تأهيلهم وحتى في مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي نفسه والذي

ادى بدوره قصورا في ملاءمه مؤهلات الخريجين مع متطلبات وظائفهم وانخفاض نسبه التدريب و التطبيقات العملية التي حصل عليها الخريج اثناء دراسته الجامعية وعدم استمراره بالوظائف المطابقة للتخصص.

2. عدم مواكبة المناهج لمتطلبات المهن من حيث المهارات العملية والمعرفية لزيادة اعداد الطلبه واعتماد اسلوب التلقين بالمعلومات وعدم الفصل مابين عملية التعلم و التعليم الامر الذي أضعف قدرة تلك الكليات للقيام بوظائفها بشكل متوازن ومسايره متطلبات التنمية الاقتصادية من تحديد للمهن وتنوعها لسد احتياجات مؤسسات الاعمال من الاختصصات و المهارات المطلوبة.

3. عدم الوضوح في تحديد الروؤيا و الرسالة والاهداف مما يتطلب مراجعة مستمرة وعمل دؤوب للتطوير و التحدبث لمسايره المستجدات ، وحيث يلاحظ عدم التوازن في توزيع الطلاب مابين الدراسات النظريه و التطبيقية نتيجة انعدام الخطط المدروسه لضمان سد الاحتياجات وتوجية المخرجات بشكل صحيح .

4. ضعف انشطة الارشاد التربوي والابتعاد عن توعية الطلاب بمشاكل مجتمعاتهم مما ادى بدوره الى عدم وعيهم بمسوؤلياتهم للتصدي لمواجة المشاكل عند تخرجهم وتأمين المستقبل .

5. ضعف تشغيل الخريجين لانها لاتلبي متطلبات التأهيل و المهارة وبالتالي نشوء فجوة مابين المخرجات واحتياجات السوق وما يتبعة من انخفاض في انتاجية المنشأت نتيجة للاعداد المتزايدة من الخريجين غير المؤهلين ، وازداد الامر تعقيدا عند اتاحة فرص التعليم للموظفين وتزايد الاقبال للالتحاق بالمجالات النظرية منها والانسانية مما ساهم هو الاخر في تدني مستوى الانتاجية لوجود الاعداد المتزايدة من العاملين في اجهزة الدولة والذي وصل الى اكثر من (3) مليون موظف.

6. نمطية وتشابة الاختصاصات المناظرة في الاقسام العلمية لعدم توفيرعامل التنسيق و التكامل فيما بين الكليات و الجامعات الاهلية ويبدو ذلك واضحا في التوسع في الاختصاصات التي لاتتناسب واحتياجات سوق العمل.

7. تفشي ظاهرة الهدر والتسرب لعدم الالتزام بالدوام وارتفاع نسبة الرسوب وترقين القيد الامرالذي يشكل فيه هدرا بشريا وماليا نتيجة لزيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب في الكلية او الجامعة قبل التخرج ... .

8. النظرة المتدنية لخريجي الجامعات و الكليات الاهلية من قبل المجتمع بما في ذلك معاناتهم للحصول على فرص عمل او تعيين لدى القطاع العام والقطاع الخاص وقد تعدى الامر حتى بالنسبة للمؤسسات العلمية و الاكاديمية حيث تتردد بعض الجامعات و الكليات الرسمية في قبولهم بالدراسات العليا او شمولهم بالزمالات و البعثات اسوة باقرانهم من نفس التخصصات.

ج- التسجيل و القبول

يتم تقدير الطاقة الاستيعابية للقبول في الجامعات والكليات الاهلية سنويا من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق لجان متعددة تختلف من حيث كفائتها وقدرتها... لصعوبة تشكيل مثل هذه اللجان بسبب توسع الرقعة الجغرافية لانتشار تلك الكليات والجامعات.. على عموم البلاد مما اضعف جانب الخبرة واعتماد التقديرات على عامل الاجتهاد وما يرافقها من عدم الموضوعية في تقدير الطاقة الاستيعابية والتفاوت الواضح في القبول مابين تلك الكليات والجامعات نفسها وذلك على الرغم من انها تتمتع بنفس المعطيات المطلوبة والمستلزمات للقبول... الى جانب انعدام التنسيق والتعاون مابين تلك اللجان ، ويعود ذلك في الاساس الى عدم تحديد الاهداف الكمية والنوعية المرسومة للتعليم الجامعي الاهلي... عند اعداد خطة القبول بشكل عام مما ادى في بعض الاحيان الى عدم الالتزام بتلك التقديرات بسبب مايحصل من تعديلات

في حالات قبول الطلبة المتأخرين وصدور تعليمات تسمح بتعديل ترشيحات الطلبة وقبول الطلبة الوافدين وخصوصا بالنسبة لاقسام طب الاسنان والصيدلة والتقنيات الطبية الاخرى وعوامل اخرى كالاستضافة و النقل... اما بشأن القبول الالكتروني واهميتة في احكام الرقابة الالتزام بالاعداد وشروط القبول ، وعدم تجاوز تقديرات الطاقة الاستيعابية...الا انة برزت هناك بعض المشاكل في تطبيقة والتي يلزم تجاوزها مستقبلا نذكرمنها على سبيل المثال لا للحصر...

1. وجود طلبة من اصحاب المعدلات العالية (اكثر من85 %) متقدمين على الاقسام الهندسية في نفس الكلية او الكليات الاخرى مما يحرم بقية الطلبة (خاصة اصحاب المعدلات المساوية للحدود الدنيا) من امكانية قبولهم في الاقسام الهندسية كونه يضعهم ضمن الاحتياط بينما يتم قبول اصحاب المعدلات العالية في الجامعات والكليات الحكومية ويبقى اسمهم ضمن المقبولين لفترات طويلة بدون تسجيل وكذلك الحال في الاقسام العلمية الاخرى والانسانية خاصة القانون.

2. إعطاء الخيار للطالب للتقديم على اكثر من كلية وظهور اسمه في اكثر من كلية مما يجعل الطالب في حيرة من امره وفي حالة من التأخر والتلكؤ للتسجيل في الكلية التي يرغب بها وكذلك التأخير في عملية التسجيل والالتحاق بالدراسة حيث انه بالامكان جعل القبول الاكتروني للكليات والجامعات الاهلية مشابه لما علية في القبول المركزي الاكتروني من ناحية التقديم لاكثر من كلية وقسم وقبولة في قسم واحد في كلية واحدة فقط.

3. التأخر في أعلان نتائج القبول للجامعات والكليات الاهلية وظهور نتائج القبول للتعليم الحكومي الموازي والمسائي في نفس الوقت حيث ان الكثيرمن الطلبة يكون في حالة انتظار لظهورنتائج القبول في التعليم الرسمي الموازي والمسائي قبل مباشرتهم بالتسجيل لدى الكليات الاهلية بينما كان بالامكان جعل الطلبة يقومون بالتقديم على الكليات

الرسمية و الاهلية في الوقت نفسة وأعلان النتائج في الوقت ذاتة ايضا مما يتيح للطالب الذي لايرغب بنتيجة قبوله في الجامعات والكليات الحكومية التسجيل مباشرة في الجامعات والكليات الاهلية.

4. اعادة النظر بأسس تحديد الطاقة الاستيعابية لكل قسم وكذلك الية توزيع نسب المقاعد حسب فروع التخرج من الاعدادية وبشكل يتناسب واعداد الخريجين لكل منها .

5. فصل القبول و التقديم للطلبة من خريجي الدراسة الاعدادية الدور الثالث ولفترة طويلة مما يؤثر سلبا على فترة التحاقهم بالدراسة وبالتالي على العملية التعليمية ،هذا الى جانب امور اخرى تتعلق بامكانية اضافة الطالب اكثر من مرة الى قسم معين وعدم وجود الية في حالات تعديل او الغاء القبول.

د. الجانب الوظيفي والعلاقة مع وزاره التعليم العالي والبحث العلمي

ان من أهم وظائف التعليم الجامعي الاهلي هي العملية التدريسية واعداد البحوث العلمية... والبحث والتطوير وخدمة المجتمع بينما الملاحظ هو عكس ذلك في الكليات والجامعات الاهلية حيث تقتصر وظيفتها في الغالب على التدريس... ومما يزيد في الامر خطورة هو التوجيهات الاخيرة لتدخل الاستثمارات الفردية لاقامة الكليات والجامعات مما جعل اختيار قيادتها يعتمد على القناعات الشخصية ولا يعتمد في الكثير من الاحيان على عامل الكفاءه والتميز العلمي والاداري لأختيار القادة وحتى المنتسبين من العاملين... الامرالذي أضعف بدورة جانب التخطيط والمتابعة والتقويم ، للسيطرة على اليات العمل المتمثلة في اعداد اللوائح المالية والادارية لعدم الالمام الكامل بالتعليمات والتوجيهات الصادرة وخاصة في مجال الانظمة المالية التي تحول دون الاستفادة من ابواب الموازنة....كما انها تميل الى سرد المنجزات التي حققتها للاجابة على تساؤلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشان سلوكها الاداري والتنظيمي مما يمنع خصوصية التوجه وفاعلية عامل التخصص والمنافسة والتميز

اما من جانب علاقة الجامعات والكليات الاهلية بالوزارة فيمكن القول الى ان قوة هذة العلاقة يعطي قوة لممارسة العمل وتحقيق الاهداف المرسومه...الا انه لازالت هذه العلاقه يشوبها الغموض بسبب :-

1. عدم الالتزام بأسس الاستقلال الاداري والمالي ومارافقتها من ممارسات من قبل دوائر واقسام دائرة التعليم الجامعي الاهلي فكثيرا ما تخضع تلك الكليات الى تساؤلات تتعلق بسلوكها الاداري والتنظيمي مما يمنع خصوصية التوجه ضمن المسارات الاكاديمية للجامعه والكلية ويبدو ذلك واضحا في حالات التأسيس والاستحداث والتي من شأنها تحديد السلوك الاداري والمالي في جانب الجامعات والكليات الاهلية.

2. عدم وضوح الارتباط الاداري الهيكلي بدوائر الوزارة فعلى الرغم من مسؤولية جهاز الاشراف والتقويم العلمي في الوزارة لمتابعة اعمال الجامعات والكليات الاهلية كما جاء في نص الفقرة (أ) من المادة (12) / ثانيا من قانون التعليم الجامعي الاهلي رقم (25) لسنه 2016 التي تنص على ''اعتبار رئيس الجهاز رئيسا لمجلس التعليم الجامعي الاهلي '' الاانه مايحصل هو خلاف ذلك تماما فاحيانا يكون الارتباط المباشر بالوزير واخرى بالوكيل... او دائرة التعليم الجامعي الاهلي ويبدو ذلك واضحا في اجراءات التقويم والاداء والترقيات العلمية وغيرها من الامور الادارية و الفنية.

3. عدم شمول الجامعات والكليات الاهلية بنشاطات الوزارة مثلا المشاركه في يوم العلم أو بالاتفاقيات المبرمه او المؤتمرات العلمية والزمالات الدراسية والبحثية والتدريبية التي تعقد مع العراق وخاصه مايتعلق منها بالاتفاقيات مع الجامعات العالمية وكأن التعليم الجامعي الاهلي ليس جزء او رديفا للتعليم الجامعي الرسمي مما دفع بعض الكليات الاهلية الى التواصل مع بعض الجامعات او المؤسسات غير المعروفه في بعض الاحيان مع شركات ذات نشاطات تقنية معينة والحصول على شهادات للاداء وتسجيلها ضمن قوائم الجامعات المتعاملة معها وما الى ذلك.

4. امتحان الرصانه العلمية وما يطلق عليه بامتحان المنافسه او التوامه (الوزاري) احيانا حيث درجت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على اجراء امتحان لتقويم الاداء في الكليات والجامعات الاهلية من خلال اجراء الامتحان للمراحل المنتهية من الدراسة الجامعيه في الجامعات والكليات الرسمية والاهلية لبعض الاختصاصات العلمية حيث يتجسد دور الجامعات الرسمي وكأنها الوصي والموجه وحتى القائد في ادارة هذه العملية وما يتبعها من اشكالات مادية وادارية في التعامل مابين الطرفين... حيث تتكبد الكليات الاهلية النفقات المالية للجانبين فضلاعن الانعكاسات السلبية من خلال ممارسه اليات العمل والتعليمات المتعلقه بالتصحيح والتدقيق والرقابة ، هذا الى جانب دور هذا النوع من التقويم في تكريس ظاهرة التلقين للمادة الدراسية وما يتبعهامن حرمان للجانب الابداعي لدى التدريسي للتدريب على المهارات كالقيادة و العمل الجامعي وغيرها من وسائل التواصل التي يتطلبها سوق العمل وما تعكسه من اثار سلبية على الطالب الخريج ايضا.

5. ليس هناك قانون للاستثمار يوضح ويحكم اليات التعامل مع الجامعات والكليات الاهلية في مسيرتها وبما يساعدها على تحقيق ايرادات مناسبة للتطوير والنمو... فلا يمكن وضعها تحت طائلة الشركات او اعطاءها اية صفة لسلوكها الاستثماري... والتي لاتتعدى حاليا من كونها اجتهادات وتعليمات تصدرها الوزارة بهذا الشان مما يقتضي وضع سياسة استثمارية تحدد بقوانيين وتعلمات ضمن ادارة مالية واضحة وموجهة.

6. قيام الوزارة بالتوسع غير المخطط في منح اجازات الجامعات والكليات الاهلية الذي يستلزم دراسة حجم الطلب سواء كان ذلك على صعيد الخريجين او التخصصات العلمية مما جعل البعض من تلك الكليات والجامعات تقديم تسهيلات لجذب الطلاب للتسجيل لديها متجاوزين المميزات النوعية المتعلقة بالعلمية الاكاديمية والتربوية بكافة ابعادها... بسبب صعوبة المتابعه والمراقبة من قبل الوزارة نتيجة لهذا الانتشارالعشوائي في التأسيس.

(هـ) الجوانب القانونية

لقد اكتسبت التعليم الجامعي الاهلي اهمية في تطوير المسار التعليمي و التربوي في العراق... تجسد في توالي صدور القوانيين و التعليمات الخاصة بتنظيمة منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر وكان اخرها اصدار القانون (25) لسنة 2016 والذي تميز ببعض الاضافات و التفاصيل اقتضتها ضرورة المرحلة ولاسيما في مجال التأسيس والاستحداث والتمويل والحقوق والواجبات وما الى ذلك ومما يذكر بهذا الشأن بأنة قد جرت مناقشة مسودات القانون المذكور وتم تقديم جملة من الملاحظات حوله في حينه من لجان متخصصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقد تم الاخذ ببعضها ولانريد هنا ان نتطرق الى مجمل الفقرات الواردة فية... الا انه نود الاشارة الى بعض الملاحظات التي قد تشكل عائقا في سبيل النهوض بالتعليم الجامعي الاهلي واداء مهماته نورد منها مايأتي :-

1. ارتفاع حصة الوزارة من الايرادات الكلية من 1 % الى 3 % كما جاء في نص المادة (36) « تستوفي الوزارة من الجامعات والكليات و المعاهد الاهلية رسما سنويا مقدارة 3 % من اجمالي ايراد السنوي» على الرغم من ارتفاع هذه النسبة قياسا بما كانت علية في القوانيين السابقة... فلماذا تكون على الايراد الكلي وليس الايراد الصافي... فهل الوزارة هي شريكة في العملية فاذا كانت كذلك فعليها اذن ان تتحمل جزءا من التكاليف والا فليس هناك مايبرر فرض هذه النسبة سيما وان الجامعات والكليات الاهلية تدفع كافة المصاريف والمستحقات المطلوبة في حالات التأسيس واستحداث الاقسام العلمية الجديدة والتي مقدارها (40) مليون دينار (كما بينا) لكل قسم علمي بغض النظر عن نوعية تخصصة... ناهيك عما تطلبة الوزارة من المساهمات المالية من الجامعات والكليات الاهلية لتمويل انشتطها مثل نادي الطلبة الرياضي والمعارض العلمية... وحتى في اقامة الدورات التدريسية وورش العمل.

2. رفع حصة المستثمر من الايرادات الى نسبة 25 % كما نصت علية (أ) من المادة (36 / ثانيا) «على توزيع مالايزيد عن 25 % من صافي الوفرالمالي السنوي الى الجهه المؤسسة... الى اخر الماده» والتي كانت لاتتعدى نسبة 10 % في القوانيين السابقة تعتبرهذه النسبة عالية وخاصة اذا ما علمنا بأن نشاط الاستثمار في المجالات التعليمية يعتبر من الانشطة الاساسية لمشاريع البنية التحتيه اللازمة لمستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية(infra structur) في البلاد والتي يغلب عليها طابع المؤسسات ذات النفع العام حيث يتم بموجبها تخصيص الفائض من الايرادات لتقويم اداء تلك الجامعات والكليات الاهلية والارتقاء بأنشطتها العلمية و التربوية من اجل الالتحاق بركب التطورات التقنية التي يشهدها العالم وسرعة التكيف لمثل تلك الاوضاع.

3. عدم وضوح التعليمات الخاصة بالقانون ومحدودية تفسيرها لبيان الية التعامل مع فقرات القانون مما ولد الارباك في مجال تفسير بعض فقرات القانون وكما يأتي:-

- لقد جاءت الفقرة ثامنا من المادة (2) « يجوز للجهة المؤسسة تأسيس ما لا يزيد عن ثلاث جامعات او كليات او معاهد اهلية... الى اخر الفقره « فهل هذا ممكن في المؤسسات الخدمية العلمية التي تقتضي الرصانة والمتابعة فهي ليست مشروعا للانتاج السلعي او الانتاج الاحتكاري...هذا اذا ماعلمنا بأن القانون سمح للؤسسين و المستثمرين فتح فروع اخرى.

- نصت الفقره (3) من المادة (13) من التعليمات بشأن جواز تأسيس جامعات او كليات اهلية اجنبية " بأن يكون 25 % في الاقل من التدريسيين عراقيين قابلة للزيادة بعد ثلاث سنوات ليصبح 50 % « ان تحديد هذه النسبة من العاملين قليلة ، تاركتا للمستثمرالاجنبي القرار في ذلك في حين ان ما معمول به في جميع حالات الاستثمارالاجنبي ان تكون هذه النسبه بالاساس 50 % من العاملين من ابناء البلد.

- لم تتطرق التعليمات الى المؤشرات الاساسية وخاصة تلك المتمثلة بشروط استحداث الاقسام العلمية والتي تتطلب اعداد من التدريسيين اصحاب الاختصاص لكافة المواد الدراسية حتى وان كان في المراحل الاولية والتي لا تستوجب وجود هذا العدد من التدريسيين عند الاستحداث مما يتطلب وضع حالة من المرونه في النص على الاعداد المطلوبة من التدريسيين تجنبا لزيادة التكاليف عند استحداث الاقسام وبالشكل الذي لا يؤثر على المستوى العلمي للقسم المعني وخاصة في حالات توفر التدريسي في الاقسام الاخرى في نفس الاختصاص.

4. تمت مؤخرا مطالبة الجامعات والكليات الأهلية بدفع ضريبة الأستقطاع المباشر التي لم يرد لها اي نص في القانون المذكور ولا في تعليماتة الامر الذي يخالف مضمون الفقرات اولا و ثانيا و ثالثا من المادة (2) من القانون موضوع البحث والتي تنص على دور التعليم الجامعي الاهلي في إحداث التغيرات الكمية والنوعية للحركة العلمية و الثقافية و التربوية في المجتمع العراقي والالتزام بالخط الوطني المستند على وحدة الشعب و الوطن.

5. واما من ناحية فرض هذه الضريبة على العاملين فقد نصت الفقره سابعا من المادة (4) من القانون المذكور"على ان للجامعات والكليات الاستعانة بالاساتذة المتقاعدين واعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية والخبراء في الدولة ... الخ " كما نصت الفقرة (أ) من المادة (4) من التعليمات شرط ان يكون عضو الهئية التدريسية اما من المتقاعدين و المتفرغين فكيف ممكن استيفاء الضريبة من المتقاعدين وهم من المعفيين اساسا من دفع مثل تلك الضرائب واما بالنسبة للعاملين الاخرين فهم خاضعون الى قانون العمل والضمان الاجتماعي رقم (39) لسنة 1971 المعمول بة حاليا ، واذا كان لابد من ذلك فان الاجدر فرض الضريبة على الايرادات التي يحصل عليها المستثمرين ضمن تعليمات وتوضيحات تصدر لهذا الغرض او استقطاعها كما معمول به بالنسبة لاصحاب الشركات ومؤسسات الاعمال في قانون الشركات.

ثالثا – الاجراءات

لمواجة التحديات نتيجة للتغيرات التي فرضتها الظروف الاجتماعية و الثقافية و التقنية لابد لنا من وضع الاجراءات والكيفيات ، للتغلب على المشاكل القائمة للمساهمة في اعداد جيل متعلم وباختصاصات متابيتة لسد الاحتياجات على وفق ما تتطلبة ظرورات التوسع والتجديد ومن اهمها:-

(أ) – تقدير الاحتياجات على اسس علمية و بالتعاون مع وزارة التخطيط ولمختلف القطاعات الزراعية و الصناعية و الخدمية... مع الاخذ بنظر الاعتبار الفترات اللازمة للاعداد والتدريب لتجاوز الفجوة مابين الحصول على المعلومات ومابين امكانية استبدال المهارات ولاسيما ما يتعلق منها بمستوى الاجور و توصيف الاعمال (المهن) المطلوبة.

(ب) – التاكيد على دور المرشد التربوي وخاصة في مجال توعية الواجبات الدراسية وعلاقتها بأتاحة الفرص للطلبة للتفكير بالمستقبل وتنمية قدراتهم الابداعية لمشاريع التخرج ،المؤتمرات العلمية ، البحوث و الدراسات والتركيز على الانشطة اللاصفية لبناء الكفاءة الذاتية لدى الطالب.

(ج) – تشجيع الهيئة التدريسية لاستخدام احدث الوسائل التكنولوجية لايجاد البيئة الافتراضية للتواصل (multimedia uirtual environ ment) والعمل على تنظيم المكتبات بأستخدام الحاسبات الالكترونية وما يطلق علية بالمكتبة الافتراضية للاطلا ع على البحوث والدراسات ومتابعتهاوبما يحقق تبادل المنشورات والبحوث والدراسات وتوزيع المراجع الدراسية.

(د) – تعزيز دور « مراكز التعليم المستمر و مراكز التدريب المهني في تلك الجامعات والكليات وتطويرعملها لتكون مراكز تدريبية متعددة الاغراض في مجال الانشطة الخدمية الخاصة بالمشاريع او الفعاليات الانتاجية بما في ذلك اساليب الابتكار او مشاريع التطور الريفي او التطويرالحضاري ، وغيرها من المشاريع التي تضطلع بها مؤسسات القطاع العام و الخاص .

(هـ) – التواصل مع بعض منظمات المجتمع المدني والجمعيات العلمية التي تهدف الى التعاون في مجال تطوير الابتكارات والبرامج الابداعية او حاضنات الاعمال التي تسعى الى البحث عن فرص لاستثمار تلك الابداعات ولاسيما مايخص منها مشاريع بحوث التخرج وتوجية الكليات لاستخدام انظمة خاصة لتقييم مشاريع التخرج وبالشكل الذي يضمن اعانة الطلبة ومساعدتهم لتنفيذ مشاريعهم ورعايتهم واختيار تدريسيين اكفاء من ذوي الخبرات في مجال تخصصهم بعد الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقترحة من قبل الطلاب او الخريجين عن طريق الاقتراض من المصارف الاستثمارية او المصرف الصناعي او من خلال التواصل مع غيرها من المبادرات الاستثمارية الاخرى لتمويل المشاريع المتوسطة و الصغيرة.

(و) – تطوير العلاقة مع الجامعات الرسمية والتشجيع على مبدا التوأمة (ليس من خلال امتحان الرصانة او الامتحان التنافسي) واصدار التوجيهات التي تشجع على تبادل المحاضرين والاعارة او التفرغ العلمي بكافة اشكالها عن طريق الاقسام العلمية والاختصاصات المناظرة كأن يصار الى وضع جداول دورية واسس يتم الاتفاق عليها لتبادل التدريسيين بين الجانبين وقيام الكليات الاهلية بدفع رواتبهم مع استمرار صرف رواتبهم في القطاع الجامعي الرسمي او اي اسلوب اخر لتحفيز وتنشيط عملية التوأمة الفاعلة في الاختصاصات المناظرة عن طريق المشاركة وخاصة في نطاق السماح للكليات الاهلية بفتح الدراسات العليا على وفق المعايير المعمول بها ، سيما وان هناك الكثير من التدريسيين في التعليم الاهلي يساهمون حاليا في الاشراف او التقييم او المناقشة او ألقاء المحاضرات في مجال الدراسات العليا والاولية في مختلف الاختصاصات.

(ط) – منح الامتيازات الى التدريسيين في الكليات الاهلية بمثل اقرانهم في الكليات الرسمية مثل القروض العقارية وقطع الاراضي واعتبار خدمتهم مجزية لأغراض الترقية و التقاعد بما في ذلك شمول التدريسيين و العاملين في الكليات الاهلية بقانون الخدمة الجامعية رقم (23)

لسنة 2008... ضمن تعليمات تنظم الية ذلك ، فضلا عن اشراك التدريسيين في التعليم الجامعي الاهلي في الزمالات البحثية والدورات التدريبية لتطوير الكفاءات وكذلك الندوات التي تقام في الخارج لتطويرالبنى العلمية التحتية كالمختبرات و المعامل و الورش التي يتم تنفيذها من خلال اتفاقيات التعاون الثقافي مع دول العالم ، بموجب اجراءات وشروط تضعها الوزارة.

(ظ) – قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمساندة ودعم الجامعات والكليات الاهلية وبالشكل الذي يساعد على تنمية روح المنافسة والابتكار والابداع الهادف الى تحقيق الارتقاء بالاداء الجامعي ، و القيام بتفعيل دور مجلس التعليم الجامعي الاهلي وتوسيع المشاركة وتدويرها سنويا فيما بين الجامعات والكليات و المعاهد الاهلية بالتوالي وليس عن طريق الانتخاب كما هو معمول به الان في المجلس وهيئة الرأي ، لاعطائها فرصة اكبر للتعبير عن ارائها وافكارها.

(ص) التخطيط الواعي في استحداث الجامعات والكليات الاهلية بما يحقق التكامل النوعي والكمي وعدم الاعتراف بالكليات التي تمارس نشاطها بدون استحصال الموافقات الاصولية للتأسيس ومحاسبة و معاقبة تلك التي تسئ لسمعة التعليم الجامعي الاهلي على وفق ضوابط وتعليمات توضع لهذا الغرض.

(ض) – اما بشأن مسالة ضمان الرقابة و الرصانة العلمية من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الذي يتم حاليا من خلال اجراء امتحان الرصانة العلمية او المنافسة من الممكن ان يتم عن طريق اتباع اساليب اخرى من بينها قيام الوزارة بما يأتي :.

- تهيئة بنك اسئلة للمواد الدراسية المختلفة تحدد مسؤوليتها بلجان فنية تؤلف لهذا الغرض..تقوم بأجراء الامتحانات في المواد على وفق اليات تنظمها اللجنة على ان تأخذ بنظر الاعتبار تاريخ تأسيس الجامعة او الكلية.. ودرجة اداءها السنوي المقيم من قبل الوزارة سلفا.

- تأليف لجان من ذوي الاختصاص و الخبرة المعتمدين لزيارة الكليات و الاشراف على الامتحانات واجراء عملية جمع الدفاتر الامتحانية لمادة او مادتين او اكثر وحسب قرار اللجنة ، و القيام بتصحيحها من قبل لجنة متخصصة يشترك بها اعضاء من الجامعات الرسمية و الجامعات و الكليات الاهلية.

- اختيار عينة من الطلاب كان تكون (5 – 10) من الطلاب للمرحلة الدراسية النهائية او لغيرها من المراحل الاخرى ولمختلف الاختصاصات من الجامعات الرسمية و الجامعات و الكليات الاهلية واجراء الامتحانات لهم في بعض الدروس او جميعها وحسب تنسيب الوزارة

- اجراء اختبار لعموم خريجي الجامعات الرسمية والجامعات و الكليات الاهلية ضمن ضوابط علمية توضع لكل اختصاص وبموجب معطيات واليات الاداء الجامعي بأشراف لجنة او هيئة رفيعة المستوى لوضع الاسئلة لكل تخصص او الاتفاق مع هيئات استشارية وطنية او اجنبية لاجراء هذه الاختبارات التخصصية.. ليصار الى وضع معدل عام – وطني – او درجة يتم على اساسها وضع درجة التقييم النهائية لكل خريج يمكن اعتمادها للتقييم او عند التعيين و المنافسة للحصول على وظيفة.

وتأسيسا على ذلك ومن اجل تنفيذ تلك الاجراءات فأن من الاهمية بمكان اعتماد مبدأ اعداد الخطة السنوية في الجامعات والكليات الاهلية يتم تقديمها من قبل وحدة التخطيط والمتابعة في الجامعات او الكلية ليتم في ضوءها تحديد الامكانيات التعليمة المطلوبة والمستلزمات من الاصول الثابتة والاصول المتداولة لتسهيل عملية التنفيذ والتغلب على المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها في حينه، وتشمل الخطة المحاور الاتية :-

1 – الاهداف

2 – الاستحداث و التغيرات

3 – التسجيل و القبول (عدد المقبولين وتصنيفاتهم ،الطلبة الموجودون....)

4 – التدريسيين (الموجود وحسب تصنيفاتهم ، الاحتياجات ، الترقيات.....)

5 – المنتسبون الاخرين (حسب تصنيفاتهم الوظيفية وحالاتهم ، الاحتياجات ...)

6 – الموارد المالية والنفقات (وحسب الايرادات وعلى وفق تقارير الرقابة المالية وابوابها)

7 – الخدمات

(الابنية ومواصفاتها / البحوث العلمية والنشر / المؤتمرات والندوات العلمية / الانشطة الابتكارية والعلمية / المكتبة / المختبرات / التعليم المستمر / مراكز التدريب / الرياضة / المعارض و المهرجانات).

حيث تقوم الجامعات و الكليات الاهلية من جانبها بأستكمال تلك الخطة المرسومة وتقديمها الى الوزارة قبل شهر او شهرين من السنة الدراسية الجديدة من كل سنة لمناقشتها في دائرة التعليم الجامعي الاهلي ضمن لجان تؤلف لهذا الغرض وعلى اساسها يتم تحديد الطاقة الاستيعابية و القبول وغيرها من الامورذات العلاقة بالمسار التعليمي والاكاديمي لكل من تلك الجامعات و الكليات الاهلية.

رابعا – التوجهات الستراتيجية

بعد ان قمنا بأتخاذ الاجراءات لتصحيح المسار ومن اجل تجسيد دور التعليم الجامعي الاهلي وفاعليتة لكي يأخذ دورة الى جانب التعليم الجامعي الرسمي وتنمية طاقات العنصر البشري ومعارفه في مجالات الانتاج المادي و الخدمي وبالشكل الذي يجعل منه قاعدة عريضة يستند عليها في حل

مشاكلة ومواجهتها بالبحث و الدراسة وإجراء العمليات الانتاجية بكفاءة اعلى ، لابد من الخروج من الانماط التقليدية للتعليم... لتلافي النواقص و العيوب المشخصه لوضع برنامج عمل لاحداث النقله النوعية في اداء التعليم الجامعي الاهلي وفي مقدمتها القيام بعملية التخطيط الستراتيجي وتوصيف المعاييرالنوعية لتلك العملية والمتمثلة في : –

1. التدريسي / السيرة الذاتية للتدريسي على مدى العام الدراسي.
2. البحث /على إعتباره المحور الستراتيجي للوقوف على مدى فاعلية الاداء الجامعي بما في ذلك البحوث التي تعالج المشاكل الواقعة داخل الجامعة او الكلية وخارجها ومن ثم دراستها ومعالجتها
3. التدريب / من اجل ربط الواقع والدراسة الاكاديمية و التعرف على ما يجري في الحياة العلمية لتشمل تدريب الطلاب على اختصاصاتهم المختلفة واعضاء الهيئة التدريسية.
4. الممارسة والنجاح في اداء العمل والانتماء في مجال العمل التدريسي والبحثي و التدريبي اذ ان تلك الامور تشكل بمجموعها الميزة الاكاديمية والعملية المرتبطه بالمجتمع والواقع الذي يعيش فيه من خلال استخدام السبل التقنية الحديثة في التعليم وفتح المؤسسات التعليمية التخصصية.. وبما يساعد على تأهيل الطلاب وتعميق معارفهم في مجالات اختصاصاتهم العلمية... لتحقيق الجودة الشاملة والاداء الجامعي المرموق.

وعلية فأن تحديد تلك الامور سيعمل على تأطير عملية اعداد الخطه الستراجية وكشف الخطوات الاستباقية ورسم سياسة القبول وحجم الاستثمارات التي تعتبرالعامل الحاسم في تغييرمستقبل التنمية وتجنب الوقوع في مشاكل البطالة المقنعة.

وهو هدف الخطة الستراتيجية... وموضوعها و التي ستأخذ على عاتقها اداء تلك المهمات وعلى وفق معطيات ومنهجيات مرسومه.

أ – المعطيات

يتبين لنا من خلال استطلاعنا لمنهجية عمل التعليم العالي الجامعي في العراق وعلى الجانبين الرسمي والاهلي هو عدم ملاءمه المخرجات لأحتياجات السوق والتي لاتغطي اكثر من نسبة تتراوح مابين(10 % – 15 %) من خريجي التعليم العالي والتي يشكل معظمها خريجي المعاهد الفنية... بسبب السياسات الخاطئة التي عملت على تفكيك هيئة التعليم التقني لتكون مخرجاتها من حملة شهادة البكالوريوس...بعد ان كانت معاهد فنية مخرجاتها من الكوادر الوسطى وضمن مواصفات الحرف و المهن المحلية حتى اصبحنا نواجة مشكلة بطالة الخريجين وصعوبة ايجاد فرص عمل لهم التي تستلزم بدورها التوجة نحو التوسع بالتعليم التقني وبما يتلاءم مع متطلبات السوق والمجتمع وتصحيح البناء الهرمي المعكوس للمهن في سوق العمل العراقي... وصولا الى المقاييس المعمول بها لتكون نسبة خريجي المؤسسات المهنية و الفنية (3 – 5) ثلاثة من خريجي جامعة مقابل خمسة من التقنيين في المهن الهندسية مثلا وتتفاوت هذه النسبة حسب اهمية المهنه ودقتها من اختصاص الى اخر... ويعني ذلك زيادة اعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني لتصل الى 40 % من اجمالي الألتحاق بالمدارس الثانوية « الاعدادية... وعليه فاننا امام مسوؤلية تستلزم تنمية الوعي و الثقافة للتوجة نحو الدراسات المهنية و التطبيقية (او التدريب)بأتجاه الاختصاصات و المهن المرغوبة في سوق العمل وتظافر الجهود لوضع سياسة للتعليم الجامعي العالي وبرامجه لدفع مستوى المهارات لدى الخريجين بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية للتعامل مع المتغيرات والتكيف للظروف السائده لأستيعاب الاعداد المتزايدة من الخريجيين والعمل على تحقيق المواءمه مابين المخرجات واحتياجات سوق العمل وهذا لايتم حسب إعتقادنا الا من خلال وضع خطة ستراتيجية في هذا المجال للتنفيذ وبالتوافق مع الخطط الستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوضح فيها منهجية لسلوك ومسار الجامعات والكليات الاهلية ضمن اطار :–

- الرؤيا vision
- الرسالة mission
- الاهداف objectives

لتأخذ على عاتقها القيام بما يأتي : -

1/ تحديد الاحتياجات الوظيفية المرتقبه في الانشطة الاقتصادية.

2 / تحديد الاختصاصات والمستويات العلمية المطلوبة من التدريسيين واصحاب الاختصاص.

3 / معرفة معدل دوران العمل المتوقع (الاحالة على التقاعد – ترك العمل – الانتقال....الخ).

4 / تحديد اتجاهات النمو السكاني للفئة العمرية في سن التعليم الجامعي والاعداد المتوقع تخرجها من الدراسة الاعدادية.

تلك هي الامور التي يتم على ضوءها تحديد الحد الادنى لمستويات العرض والطلب ووضع العوامل التي تؤثر على الكفاءة التعليمية لنسب الهدر و التسرب واسبابها ، تليها مسألة رسم السياسة التعليمية على وفق المنهجيات المعدة لهذا الغرض.

ب – المنهجيات

تعتبرعملية التعليم الجامعي سواء اكانت على النطاق الرسمي او الاهلي ضمن اولويات مشاريع البنية الاساسية للاقتصاد الوطني... لكونها تهتم ببناء الانسان وتقويمه... فالكليات و الجامعات الأهلية تساهم هي الاخرى بتلك المهام لتحقيق الاهداف العلمية و التربوية التي تعمل بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكونها ملزمة بتطبيق القوانيين و التعليمات المعمول بها في الوزارة... وذلك بالعمل من جانبها لوضع روؤيا ستراتيجية موازية قادرة على تسريع وتائر النمو في

هذا القطاع وتطويرة كهدف لتطوير العاملين وتعزيز قدراتهم الذاتية التي تعكس كيفية ادارة الجامعات و الكليات الأهلية و النهوض بها كمؤسسات لنشر الفكر المعرفي المؤسسي... تعمل على تطوير وتنمية الكوادروالارتقاء بقدراتها العلمية و الفنية بوضع خطط ستراتيجية لتطوير ذاتها وعلى مراحل تمتد على مدى مابين (5 – 10) سنوات ضمن الاطر والاساليب التالية:-

1. تبني برامج طموحة لتطوير مستوى البحث العلمي عن طريق مشاريع البحوث وخاصة بحوث التدريسيين مقرونه بالأنفتاح على مؤسسات القطاع العام والخاص لاعداد الدراسات و البحوث على المستويات كافة الشوؤن الادارية و المالية من اعداد الهياكل التنظيمية واليات التعامل مع الاقسام و الشعب ومراكز القرار الى الامور الفنية و التقنية و المختبرات وتقنيات الاتصالات والاستشارات و المساهمة في عمليات البحث و التطوير في المعامل والمنشأت الانتاجية الصناعية و الخدمية ووضع البرامج لمسارات عمليات الانتاج ، ووضع برامج للمسابقات و التميز في مجال البحوث و المشاريع الفائزه و المساعدة على ايجاد فرص لاستثمارها وتنفيذها.

2. فتح باب الشراكة مع مؤسسات القطاع العام ممثلة بالوزارات ذات الاختصاص او مؤسسات الأعمال في القطاع الخاص كالمصارف و الشركات و المصانع بعدة اوجه لتقدير إحتياجاتها من الوظائف مابين التدريب اثناء العمل او خارج اوقات الدوام او على شكل برامج قصيرة الامد في مراكز التدريب الملحقة بالجامعة او الكلية فضلا عن القيام بربط بيئة العمل أثناء الدراسة عن طريق زيارة تلك المؤسسات وإقامة ورش عمل لتأهيل الطلاب و توسيع مهارتهم في مجالات اختصاصتهم...كجزء مكمل للعملية التعليمية والاكاديمية ليتم في ضوءها وضع المناهج و الخطط الدراسية الكفيلة لسد تلك الاحتياجات.

3. وضع الأسس لاقامة مراكز تدريب متعددة الاغراض ولمختلف الأنشطة الصناعية و الزراعية و الخدمية لتشمل حالات تحسين الانتاج وسبل الارتقاء بالمستوى الاداري ووضع الجداول

الزمنية اللازمة للاعداد و التدريب... وإمكانية سد الاحتياجات وإستبدال المهارات وكل ما يتطلبه ذلك من قيام تلك الانشطة بتقدير احتياجاتها ومستويات الاجور وتوصيف الاعمال و المؤهلات المطلوبة في سوق العمل.

4. وضع برامج لاجراء اختبارات للقبول لآختيار القدرات و الوقوف على امكانيات الطلبة واختبارات التحصيل لتحديد الكفاءة و القدرة على ممارسة الأختصاص بعد التخرج وذلك لرصد نقاط الضعف في الاداء و العمل على تطوير البيئة التعليمية وتوجيهها واتخاذ الأجراءات لتقويمها ، كأن يصار الى وضع او تطبيق سنة تحضيرية وجعلها إلزاميه لبعض الاختصاصات ذات المساس المباشر بالعملية التنموية كالاختصاصات الطبية و الهندسية و التقنية وما الى ذلك من امور التي تستوجب رفع الجانب المهاري لدى الطالب و الخريج.

5. رفع كفاءة الاداء الجامعي quality assurance ويتم ذلك بأعتماد الاطار الوطني للمؤهلات ومعايير الجودة المعمول بها (من قبل الوزارة) كأطار عام للالتزام بمتطلبات الجودة فيما يخص البرامج الدراسية ، والطلبه و الادارة... و الهيئات التدريسية ومن خلال التركيز على ربط العملية التعليمية بالمخرجات ، وبما ينسجم واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة... المتمثلة في تطوير الاختصاصات بأتجاهين الاكاديمي الذي يعتمد تأهيل الطالب في مجال اختصاصة و الاتجاة المهاري الذي يركز على تنمية المهارات الشخصية للطالب او الخريج كمهارات الاتصال و البحث والتطوير والتعليم بالاعتماد على الذات لمتابعة التطورات لمصادر المعلومات المتنوعة و المهارات.

6. وضع الخطط (تمهيدا) لتطوير المناهج في ضوء القيم الاجتماعية و الثقافية المستمدة من التراث المجتمعي وتقديم الدراسات بشأنها من قبل اصحاب الاختصاص في المجالات التربوية و العلمية وعلى وفق ما يأتي:

- الرؤيا المستقبلية للنهوض في تطاق الواقع و الموروث و التقاليد السائدة.

- الشمول و التكامل و المرونة في المناهج و الخطط الدراسية وبالشكل الذي يساعد على تحديثها من وقت لاخر وبالصيغ التي يمكن فيها ربط الجوانب النظرية بالجوانب التطبيقية وبما يؤهل الخريج الى سوق العمل ولمختلف الاختصاصات وتعزيزها بالمختبرات و المكتبات والاجهزة التقنية اللازمة وبما يتلاءم والاحتياجات و المؤهلات المطلوبة.

7. التواصل مع مؤسسات الاعتماد والاداء الجامعي الدولية للتعرف على المستجدات في مجال تطوير الاداء الجامعي و المعايير التي تحكم تلك التوجهات في الاختصاصات العلمية و الاستعانه بخبراءهم.. وكذلك الاطلاع على منجزات الجامعات التي حصلت على الاعتمادية وبما يطلق علية " International Accredition" والعمل للتوأمة مع بعض البرامج الدولية والتعاون مع الجامعات العالمية المعروفة عن طريق ابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وكذلك الاشتراك بالبرامج التي تعرضها الشركات والمؤسسات الخاصة بتدريب الطلاب و التدريسيين والتي غالبا ماتقدم مجانا او بأشتراك سنوي بسيط ومنها « oracle academy – cisco micro soft academy – micro tik academy academy » لاعداد كوادر متميزه للتوظيف وممارسة الاختصاصات... ونورد فيما يلي جدول لبعض من تلك الهيئات .

جدول رقم (3)

جدول هيئات ومؤسسات الاعتماد الجامعي الدولية المعتمدة

التخصص	المنظمة
الهندسية	ABET or WEFME
الطب	WHO
الصيدلة	AVPE
طب الاسنان	ASDEPA
الطب البيطري	AVMA - COE
التمريض	NLNAC
الزراعة	AIC الكندية
التربية الرياضية	NCATE
القانون والعلوم السياسية	ENQA
الأداب	AALE or NCATE
الادارة والاقتصاد	AACSB or APQN
الاعلام	ACEJMC

المصدر– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي \ جهاز الاشراف والتقويم العلمي 2015

8. اعادة النظر بسياسات القبول وتشجيع الطلاب نحو التعليم المهني ومراكز التدريب والذي يجب يتم عن طريق تنشيط دور المرشد التربوي في المرحلة الاعدادية للتوجة نحو اختبار الدراسة وحسب الاحتياجات المطلوبة كجزء من التغيرات الهيكلية المخطط لها بهدف تحسين مدخلات التعليم الجامعي الاهلي نظرا للزيادة الكبيرة في الوقت الحاضر في التقديم على الاختصاصات العلمية التي لاتعكس الحاجة الفعلية و المحدوة بالمعدل وفرص التعيين.

9. انشاء مراكز متابعة للخريجين على مستوى الجامعات و الكليات تتولى مسأله التنسيق مع مؤسسات القطاع العام والخاص... والمنظمات الدولية ذات الاختصاص مثل « منظمة UNDP ومنظمة UNSCO « وغيرها مما يحفز على اقامة الحدائق العلمية (حاضنات الاعمال) من اجل الربط مابين الابتكارات العلمية و مجالات تطبيقها لاقامة المشاريع التنموية من قبل الخريجين لرعايتها واعداد الدراسات بشأنها لتنفيذها او اقراضها او الاشراف عليها وتقديم التسهيلات لانجازها.

وبناءا علية فأن نجاح الجامعات والكليات الاهلية في تنفيذ خططها الستراتجية مرهون بمدى التعاون مابين جميع اعضاء الهيئة التدريسية الى جانب وجود قيادات لديها القناعة بالمشاركة لضمان تحقيق وتنمية الفكر المؤسسي لدى الجميع من خلال المساهمة الفاعلة في الحلقات الدراسية وورش العمل و الندوات و المؤتمرات بما يعمل على تكوين كوادر تساعدعلى ديمومة المؤسسة ونجاحها تأخذ على عاتقها القيام بما يأتي :-

- تحديث اساليب العمل بالجامعات و الكليات.
- توصيف العمل وتحديد درجات المسؤولية.
- تحديث اللوائح المنظمة للتدريسيين والطالب.
- تعزيز وتطوير الاساليب الرقابية والمراجعة الداخلية.
- العناية بالبنى الارتكازية "Infastractur " لدعم ونشر مفهوم العمل المؤسسي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن وضع القواعد العامة والخطوط الاساسية لتغطية الخطة الستراتيجية وعن الشكل التالي :-

- الشؤون القانونية :الاعتبارات القانونية التي تحكم المسارات الجديدة.
- التنظيم الاداري : ويعطي الجوانب التنظيمية والادارية التي تمثل كيفية انجاز العمل على الوجة الامثل.

- الشؤون المالية : ويشمل المستلزمات المالية للمعالجة و التنفيذ.

- المتابعة والتطوير : وهو الاشراف على تلك الخطوات ومتابعة التنفيذ لانجاز العمل بحدود الوقت المرسوم.

سيعمل هذا الاسلوب من التخطيط المبرمج على وضع رؤويا مستقبلية واضحة لمعالجة التحديات والعقبات التي تعترض العملية التعليمية في الجامعات والكليات الاهلية من خلال استقراء المجالات التي شملتها الخطة من تحديد للطاقات الاستيعابية وحجم الانفاق والموارد المالية والخدمات والانشطة العلمية والثقافية ،هذا فضلا عن تسهيل مهمه تقييم الاداء لانتهاج سياسة تعليمية جامعية تتوافق والمصلحة الوطنية وحاجات السوق والمجتمع

خامسا – الخلاصة و الاستنتاجات

يشكل التعليم الجامعي الاهلي ركنا اساسيا من اركان التعليم الجامعي في العراق لدورة الفاعل في تجنيد الطاقات وتعبئتها لخدمة المجتمع في مجال المعرفة و التعليم والبحث العلمي الى جانب التعليم الجامعي الرسمي الا انه لايزال هذا النوع من التعليم يعاني جملة من التحديات والمشاكل التي يعكسها الواقع الحالي و المتمثل في الحذر من القطاع الخاص المستثمر في هذا المجال بدافع الربح وعدم الاهتمام بالنوعية ومعايير الجودة فضلا عن زيادة اعداد الجامعات والكليات الاهلية وبانماط متعددة من المؤسسين فهناك جامعات وكليات اسست من قبل شخصيات معنوية (جمعيات علمية) ، واخرى من شخصيات حقيقية (افراد واساتذة) اومن شخصيات معنوية وشخصيات حقيقية (افراد وجمعيات علمية) مما شتت التوجهات التقويمية...

حيث التركيزعلى اختصاصات علمية دون غيرها وما رافقها من معايير مزدوجة في القبول

(صباحي / مسائي / مهني / اعدادي) وبالتالي عدم القدرة على تكييف اوضاعها مع اقتصاديات السوق نتيجة الخلل مابين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية ، ولتجاوزتلك

التحديات ومن اجل ترصين وتعزيز قطاع التعليم الجامعي الاهلي والحفاظ على استقرارة لابد من التوجه نحو اعداد الخطط الستراتيجية التي تأخذ على عاتقها النهوض بهذا النوع من التعليم وعلى وفق منهجية مدروسة تستمد ابعادها واتجاهاتها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الا ان ذلك يتطلب اتخاذ جملة من الخطوات تمهيدا لوضع الخطط الاولية لهذا التوجة وكما يأتي :-

- مراجعة قانون التعليم الجامعي الاهلي رقم (25) لسنة 2016 واجراء التعديلات علية وبما يساعد على ايجاد السبل الكفيلة لتسويق الخدمات التعليمية و الاكاديمية... وبما يعزز دور الكليات والجامعات الاهلية في سد الاحتياجات من الاختصاصات العلمية عن طريق فتح باب الشراكة مع مؤسسات القطاع العام والخاص.
- تنويع مصادر التمويل وفتح المجال لمساهمة التدريسيين والمنتسبين بنسبة معينة من رأس المال او عن طريق الاكتتاب وضمن تعليمات توضع لهذا الغرض.
- تحسين البيئة التعليمية و التربوية وبما يعمل على بناء شخصية الطالب واحداث التغيرات الايجابية في سلوكه واتاحه الفرص للطلاب لاظهار قدراتهم وامكانياتهم الفردية.
- التخطيط النوعي في استحداث الكليات و الجامعات واعادة النظر بالهيكلية العامة وعلى ضوء احتياجات سوق العمل بما في ذلك نسب القبول في بعض الاقسام العلمية او فتح اقسام جديدة او دمجها او تحويل بعضها الى كليات متخصصة او فتح دراسات عليا او ايقاف بعض الاقسام لمدة معينة اوغلقها وغير ذلك من الاجراءات التي تؤدي الى تحسين المدخلات.

وبناءاعليه تقوم الجامعات و الكليات المعنية من جانبها بوضع خطتها الستراتيجية وبالشكل الذي يتناسب وقدراتها وحسب المتغيرات التي تحكمها و التوقعات المرتقبه للنهوض و التطور وضمن الاطر والمعطيات التاليه : -

1. رسم رؤويا تقويمية لمسيرة التعليم في الجامعات او الكليات الاهلية... عن طريق توحيد انماط العمل والسلوكيات نحو الاصلاح الشامل.

2. توظيف الطاقات المتوفرة والامكانيات العلمية والمادية في مجال المعرفة والتعليم والبحث العلمي وتطوير الامكانيات المتاحة في مجال الاستيعاب وتوفير المستلزمات لوضع الخطط لتنمية المهارات والخبرات من خلال التاكيد على زيادة الاندماج المهني للخريجين ونوعية تخصصهم لسد احتياجات السوق.

3. التنسيق مابين سياسة التعليم والاستخدام لوضع سياسه للقبول تستند الى حاجة المجتمع الحالية و المستقبلية و التوزيع العادل للطلبة على الاقسام العلمية لتجنب حالات الهدر والتسرب.

4. رفع كفاءة الاداء الجامعي عن طريق صقل المهارات ووضع اطر للمؤهلات الوطنية والالتزام بمعايير الجودة وتهئيه الفرص لتطوير القدرات الابداعية للطلبة و التدريسيين.

5. وضع منهج استثماري (تطوير الاستثمارات) وبما يساعد على تحقيق الفوائض المالية و المردودات لتوسيع النشاط لفتح مؤسسات تعليمية ومراكز استشارية متخصصه للبحث والتطوير والتدريب والاعداد المهني.

هذه هي الاساليب والحلول لبناء مؤسسي جامعي اهلي رديف ومنافس للتعليم الجامعي الرسمي لتحقيق الكفاءه الاقتصادية الاستثمارية لخدمة التنمية الوطنية و البناء.

المصادر

1. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة التعليم الجامعي الاهلي – واقع التعليم الجامعي الاهلي في العراق 2017 - 2018
2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جهاز الاشراف والتقويم العلمي – دائرة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي 2015 – 2016
3. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الدراسات والتخطيط و المتابعة 2016 – 2017
4. مجلة المستقبل العربي / العدد 350 نيسان 2008 راشد رشدي ”الوطن العربي وتوطين العلم“
5. مجلة المستقبل العربي / العدد 354 اب 2008 سعيد الصديقي ”قراءة في المعايير العالمية / الجامعات العربية وجودة البحث العلمي“.
6. أ. د عبد لرسول عبد جاسم / تقويم التعليم الجامعي الاهلي في العراق وافاق تطورة
7. تركيا - إسطنبول 2011 – 2012
8. بوابة منظمة FORAS - العراق USAID
9. Foras potal jod seeker toolkit

الإدارة والحوكمة

الطريق الصعب للاصلاح في التعليم العالي

من المركزية إلى اللامركزية والخصخصة: نحو رؤية لتطوير واقع التعليم العالي في العراق

د. حميد الهاشمي
أستاذ علم الاجتماع - الجامعة العالمية - لندن

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، العراق، المركزية، اللامركزية، الجامعات العراقية، تصنيف الجامعات، الجامعات البريطانية، المجلات العلمية، معامل التأثير العربي.

الملخص:

من الملاحظ أن واقع التعليم العالي في العراق يعاني من مشاكل عدة، بعضها مركبة وشائكة، وبعضها الآخر يسهل تجاوزها. فهناك من المشاكل ماهو مرتبط بالسياسة الحكومية في إدارة المؤسسات التعلمية، تحت لواء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والآخر مرتبط بالمؤسسات التعليمية ذاتها، سيما بالمناهج والمقررات الدراسية. وهناك نوع آخر من المشاكل متعلق بالطرف المباشر بالعملية التعليمية وهو التدريسي.

باعتقادنا أن المعضلة الرئيسية في واقع التعليم العالي العراقي تكمن في المركزية التي تتجلى في: الإدارة، والتعيين، وتنسيب الطلبة وفق الإستمارة الألكترونية. وهذه الجوانب قد خلقت بدورها المشكلات التالية:

أولاً: إن مركزية الإدارة قد أثرت في اختيار آلية الكفوئين للإدارة ناهيك عن تعيين البعض من غير الكفوئين.

ثانياً: كون الوزارة ملزمة بتعيين كل حامل لشهادة عليا في مؤسسات التعليم العالي، فقد أثر هذا الإجراء، وبشكل كبير في نوعية، وكفاءة الأساتذة، والكوادر التدريسية، الذين يعملون في مؤسساتنا التعليمية.

ثالثاً: إن عملية التنسيب أو القبول المركزي لطلبة البكالوريا، أو ما يعادلها من قبل وزارة التعليم العالي، قد ساهمت باختلال معادلة (مخرجات التعليم– حاجة البلد إلى الخريجين)، حيث برز الترهل في بعض تخصصات العلوم الإنسانية، والإجتماعية، بمقابل النقص الحاد في التخصصات العلمية، والكوادر المهنية. كذلك في إطار نفس التخصصات (علم الاجتماع مثلاً)، بمقابل شحة التخصصات (الخدمة الاجتماعية وعلم النفس) التي يحتاجها المجتمع فعلياً.

رابعاً: عملت الإدارة المركزية على تدني واقع جامعتنا في سلم التصنيفات العالمية للجامعات.

خامساً: من سلبيات الإدارة المركزية للتعليم العالي في العراق أيضاً، هو فرض امتحان دور ثالث للطلبة الراسبين، إضافة إلى استثناءات تعيين، ومنح امتيازات الاستثناء من القبول الجامعي أو

منح درجات إضافية إلى بعض الفئات مثل (أبناء الشهداء أو ذويهم). وهذه قد أثرت على نوعية وجودة التعليم العالي ومصداقيته وهيبته إلى حدٍ ما في الداخل والخارج.

سادساً: بطبيعة الحال يتأثر واقع النشر العلمي، والدوريات العلمية التابعة للمؤسسات العلمية التعليمية العراقية سلباً، نتيجة العمل بطريقة التعيين والإدارة المركزية.

في هذه الورقة سنعمل على تسليط الضوء بشكل أكبر على مفارقة الإدارة المركزية والانسياق في (ريعية الدولة)، التي تعتمدها وزارة التعليم العالي في العراق، عوضاً عن منح نوع من اللامركزية في تعيين الأساتذة، والمدراء، ومحرري المجلات العلمية، وقبول الطلبة، وتحديد المقررات الدراسية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، إقرار الخصخصة أو نوعٍ منها لمؤسسات التعليم العالي، من أجل عمل أكثر جدية وابتعاداً عن (الإتكالية) على الدولة. وسنعطي مجالاً للمقارنة بين الأنظمة، والتجارب المتطورة في العالم كما هو الحال في المملكة المتحدة على سبيل المثال.

وفق ذلك، وضع الباحث أربعة أهداف رئيسية لهذه الورقة وهي:

1. تشخيص سلبيات المركزية في مؤسسات التعليم العالي في العراق.
2. إبراز أهمية الخصخصة في النهوض بواقع التعليم العالي في العراق.
3. عمل عدد من المقارنات لأنظمة التعليم والإدارة التعليمية في مجال مؤسسات التعليم العالي خصوصاً في بعض البلدان المتقدمة مثل بريطانيا بالعراق.
4. بلورة حزمة من المقترحات نعتقد أن من شأنها أن تساهم في تحسين واقع التعليم العالي، سواء فيما يتعلق بمخرجاته، من الكفاءات المتخرجة، أو دوره في المجتمع، أو واقع البحث العلمي، وكذلك تصنيف الجامعات.

يعتبر هذا البحث من النوع المكتبي، بالإضافة إلى اعتماد الباحث على ملاحظاته وخبرته في العيش والعمل والاحتكاك بأوساط علمية أوربية لمدة تعدت العقدين من الزمن، كذلك إتمامه لأكثر من عمل علمي، يتعلق بمراجعة واقع التعليم والتعليم العالي خصوصاً في العالم العربي.

مراجعة بعض الدراسات السابقة:

في دراسته (لواقع الإدارة اللامركزية لعمداء كليات جامعة بغداد من وجهة نظر معاونيهم ورؤساء الأقسام العلمية)، هدف يوسف يعقوب شحاذة (شحاذة، يوسف يعقوب، واقع الإدارة اللامركزية لعمداء كميات جامعة بغداد من وجهة نظر معاونيهم ورؤساء الأقسام العلمية، مجلة الأستاذ، العدد 209، مج 2، 2014، ص ص 378-357) إلى التعرف على واقع الإدارة اللامركزية لعمداء كليات جامعة بغداد ذوي التخصصات الإنسانية، ومحاولة فهم صلة المشكلات والسلبيات الموجودة بنمط الإدارة المركزية وهرمية مستوياتها وتعدديتها وطول خطوط الاتصال الرسمية، ومحدودية الصلاحيات التي تمنح للعاملين، وكيف تشكل هذه عائقاً أمام الطموحات التنموية والإصلاحية عبئاً على المؤسسة. استخدم الباحث الإستبيان والتقنيات الاحصائية لتحليل البيانات المتحصلة.

وقد اظهرت نتائج العمل ظهور وجهات نظر متقاربة بين اجابات العينة، تركز على أهمية منح صلاحيات أوسع في ظل إدارة لامركزية من شأنها أن تؤدي إلى تقليل هدر الوقت وتحمل المسؤولية وقصر الروتين وخلق الدافعية لدى العاملين. وأوصت الدراسة باعتماد ادارة لامركزية تتخطى حلقات الروتين الاداري بمنح صلاحيات أكثر للمرؤوسين. فضلاً عن ذلك اقترحت اجراء دراسات مماثلة للتطوير الاداري تتعلق بنظام اللامركزية ومدى فاعليته خصوصاً في المجال الأكاديمي.

بينما درس (وليام لو William Yat Wai Lo) في عمله الموسوم (لامركزية التعليم العالي وآثارها على الاستقلال التعليمي في تايوان Decentralization of Higher Education and its Implications for Educational Autonomy in Taiwan)، آثار اللامركزية على الاستقلال التعليمي في تايوان من خلال التحليل التاريخي والوثائقي. لرسم إطار تحليلي ، يبدأ بفحص موجز لمفهوم الاستقلال الذاتي. ويتبع ذلك فحص الكيفية التي أثرت فيها اللامركزية على العلاقة بين الدولة، والمؤسسات في التعليم العالي في تايوان، باستخدام نموذج هرمي من ثلاثة مستويات. بعد تحليل اللامركزية على أنها ممارسات تمكينية، يجادل البحث على أن ظهور ثقافة الأداء قد أدت إلى تناقض مع إصلاحات اللامركزية، حيث شكلت اللامركزية بيئة جديدة للإدارة التعليمية في تايوان من ناحية، وفي الوقت نفسه أثارت قضية البيروقراطية في التعليم من جهة أخرى. وقد خلص إلى أن المؤسسات التعليمية أصبحت أكثر استقلالية بشكل عام. وأن إدارة المؤسسات التعليمية تحتاج أيضاً إلى الاستفادة من المؤشرات لإصلاح وترتيب منظوماتها. هذا المطلب من المسؤولين الحكوميين ومديري الجامعات يتفق مع

السعي لتحقيق معايير الجودة. في الواقع ، قد تستفيد بعض المؤسسات ، مثل تلك التي لها تاريخ أطول وسمعة أفضل وتلك المصنفة في المستوى الأعلى، من انتشار ثقافة الأداء. على سبيل المثال، حصلت جامعة تايوان الوطنية على أكبر نسبة من التمويل البحثي في مشروع "خمسة أعوام–خمسة مليارات".

في العلاقة بين المؤسسة والدولة، لا تظهر النزاعات بشكل معقول إلا قبل تحقيق توازن جديد. في العلاقة بين الدولة والأفراد، والعلاقة بين المؤسسات والأفراد (المستويان 2 و 3)، كانت ممارسات المشاركة في الديمقراطية ستؤثر في نفوذ الأفراد على المستويات المؤسسية والمحلية والوطنية. ومع ذلك، أدى النزاع حول المساءلة إلى توتر بين المعلمين والدولة ووكالاتها

(William Yat Wai Lo, Decentralization of Higher Education and its Implications for Educational Autonomy in Taiwan, Asia Pacific Journal of Education, June 2010, issue 30 (2):127-139)

من خلال مراجعة بعض الدراسات السابقة ذات الصلة الوثيقة، يتضح مدى النجاح الذي يمكن أن يتحق جراء اتباع نظام اللامركزية في إدارة الجامعات، حيث أثبتت تجارب العديد من البلدان المتقدمة ذلك. أيضاً في نفس السياق، فإن خصخصة (Privatization) الجامعات، يمكن أن تأتي ثمارها في تطور تلك المؤسسات وتعزيز استقلاليتها، ناهيك عن فتح آفاق لتطورها من خلال الوفرة المالية التي يمكن أن تتحقق وإمكانية استقطاب الكفاءات الأفضل، وتوسيع آفاق تعاونها مع المجتمع، وقطاعاته الإنتاجية خاصة.

المركزية واللامركزية:

اللامركزية هي منح صلاحيات واسعة غلى الوحدات الإدارية الأصغر وعدم ربطها بسلطة مركزية. وهذا ما ينطبق على سلطات الأقاليم والمقاطعات والمحافظات مثلاً فيما يتعلق بالإدارة السياسية أو الحكم المحلي. أما في التعليم فهو منح الصلاحيات للمؤسسات التعليمية بالادارة واتخاذ القرارات المناسبة التي تصل حد إدارة مواردها المالية والتحكم بحجم الموارد البشرية، والرواتب والمقررات وما إلى ذلك. وهذا الأمر قد يبدأ من المدرسة الإبتدائية وصولاً إلى الجامعة.

ويبرز انتقال السلطة بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء العالم سواء في الدول الفدرالية أو المركزية. حيث يُعد نقل السلطة نزولاً إلى الأقاليم تطوراً هاماً للغاية، وقد يشمل إدخال هيئات سياسية جديدة على المستوى دون الوطني وتوسيع سلطاتها. حيث أن أي شكل من أشكال انتقال

السلطة ينطوي على قدر من الشرعية دون القطرية، وشكلاً من أشكال لامركزية السلطة والموارد. (West, 2010, P. 2) وتميل البحوث في مجال التعليم إلى التركيز على اللامركزية أو تفويض المسؤوليات إلى المدارس، مما يمنحها استقلالية في مختلف المجالات. وقد ظهر تباين بين البلدان في المدى الذي يُبلغ فيه موظفو المدارس عن اتخاذ القرارات على مستوى مدارسهم. فمثلاً، يتم اتخاذ قرارات على مستوى المدارس في إنجلترا أكثر من ألمانيا أو اسكتلندا بنسبة (91٪ مقابل 30٪ و 30٪). ومع ذلك، قد لا تكون هذه البيانات انعكاساً دقيقاً للسياسة، كما أنها تخفي مدى ونوع المركزية. (West P. 3)

منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، مثل محور «المركزية–اللامركزية»، خاصةً كما هو موضح في أعمال إسحاق كاندل Isaac Kande، محوراً رئيسياً للدراسات المقارنة في مجال التعليم. لقد جادل كانديل على أن القضايا المتعلقة بالسلوك الداخلي للصف الدراسي (الداخلي)، يتوجب أن تتمتع باللامركزية قدر الإمكان، في حين أن القضايا المتعلقة بالإدارة، والهيكل المدرسي، وتنظيم النظام التعليمي يمكن أن تكون مأمنة بإدارة مركزية (خارجية). بعد عام 1988، أجرت الحكومات المتعاقبة في المملكة المتحدة إصلاحات وضعت المزيد من السيطرة المركزية على المناهج، وحتى أساليب التدريس (داخليا)، في حين تم نقل تمويل المدارس وإدارتها إلى مستوى المدرسة. ويرى ديفيد تيرنر: «أن اتباع نهج مبسط تجاه المركزية واللامركزية من غير المرجح أن يكون مثمراً. وبدلاً من ذلك، يجب أن نعترف بدور الدولة في إيجاد «إطار متساهل» للأنظمة التعليمية. يمكن بعد ذلك النظر إلى الإجراء المحلي كجزء من سياسة تستوعب أو تقاوم الآثار المترتبة على ذلك الإطار

. (David Turner, Privatisation, Decentralisation and Education in the United Kingdom: The Role of the State, International Review of Education, Vol. 50, No. 3/4 (Jul., 2004), pp. 347-357)

يوضح الشكل التالي (رقم 1) الفروقات بين النظامين المركزي واللامركزي

أسباب اختيار النظام المركزي	أسباب اختيار النظام اللامركزي
– رغبة الرئيس الإداري في مباشرة السلطة بنفسه. – الرغبة في توحيد أنماط النشاط والعمل في مختلف مناطق الوزارة. – انتفاء العيوب التي تترافق مع اللامركزية بسبب ما وفرته التطورات العلمية الحديثة والتقنية التي سهلت الاتصال وسرعة وصول القرار والتعليمات إلى بقية أجزاء الجهاز الإداري. – يعتبر الوسيلة الأمثل لتنفيذ خطط التنمية الشاملة. – يلعب شكل الدولة ومساحتها وعدد سكانها وتشابههم في اللغة والدين والثقافة دورًا هامًا في اختيار النمط المركزي.	– اللامركزية تمنع التضخم في ممارسة السلطة. – إن اتساع حجم التنظيمات الإدارية يستدعي الأخذ بأسلوب اللامركزية. – رغبة في التخفيف من أعباء القيادة الإدارية لتتفرغ لوظائف أخرى. – تؤدي إلى توسيع وتنمية خبرات القيادات الإدارية بحيث تصبح اللامركزية أداة لتدريب قادة المستقبل. – تؤدي اللامركزية إلى تدعيم التعاون بين المستويات المختلفة في التنظيم الإداري فيما يتعلق بأداء برامجها، كما تعمل على رفع الروح المعنوية وخلق روح المبادرة والابتكار والقضاء على الروتين ومقومات تنفيذ البرامج.

المصدر: الحربي، مها محمد، تفعيل اللامركزية في إدارات التعليم، مجلة المعرفة، 03/03/2015

تبين المقارنة الفارق في طريقة التعامل، حيث المرونة وبعد النظر والعمل وفق مصلحة المؤسسة. ويتجلى ذلك في تخفيف أعباء البيروقراطية، وتدعيم التعاون بين الوحدات الادارية، وتناقل الخبرات وغيرها.

بينما يوضح الشكل الآخر (رقم 2) الفرق بين إداريتي التعليم التقليدية والمستقبلية.

إدارة التربية والتعليم اليوم	إدارة التربية والتعليم في المستقبل
– تقوم بمهمة حلقة الوصل بين الوزارة والمدارس. – ضعف التخطيط والمتابعة لتحسين الأداء في المدارس وعدم وجود أهداف أداء واضحة. – النظام الإشرافي على المدارس تقليدي. – فرص التواصل المهني بين المختصين والمعلمين قليلة. – عدم توافر آلية فعالية للحوافز والمحاسبية للمدارس. – مشاركة ضعيفة للمجتمع.	– لديها استقلال مالي وإداري وتنظيمي أكبر. – تخطط وتنفذ لتطوير التعليم في منطقتها بناء على أهداف واضح وبيانات دقيقة. – تساند المدراس بالشراكة معها. – تغير في الدور الإشرافي على المدارس من التقليدي إلى دعم الابتكارات والممارسات المتميزة. – تربط بين المدارس لخلق مجتمع تعلم مهني. – مشاركة مجتمعية قوية. – تتميز بالشفافية ونشر التقارير الدورية عن أداء منطقتها التعليمية.

المصدر: الحربي، مها محمد، تفعيل اللامركزية في إدارات التعليم، مجلة المعرفة، 03/03/2015

يلاحظ من بيانات المقارنة أعلاه أن الإدارة المستقبلية تعتمد على الاستقلالية، وتسير أمورها وفق ذلك وما يترتب عليه من أمور الشفافية، وإعادة النظر في الأدوار.

في إنجلترا، يدار التعليم لا مركزيًا، حيث تعتبر السلطات التعليمية المحلية LEA، هي المسؤولة عن إدارة التعليم، وبدورها تفوّض معظم اختصاصاتها، للمؤسسات التعليمية التي تقع في دائرتها، وتعطى صلاحيات واسعة لمجالس المدارس، كما تفعل المشاركة المجتمعية بشكل كبيرة.. والتدخل الوحيد من الإدارة المركزية، يكون من قسم التربية والعلم DES، بهدف «ترقية التعليم وتطويره، والوقوف على كيفية تقديم الخدمة التعليمية، بشكل يدعم الديمقراطية، وتكافؤ الفرص،

ويحقق العائد المأمول من التعليم»، وميزانية التعليم في بريطانيا، تتكفَّل الإدارة المركزية، بتدبير نحو 60 % منها، بينما الـ40 % الباقية، تتحصل عليه المقاطعات من عوائد الرسوم والضرائب.. ومن الناحية الإدارية، فإن المدارس الحكومية (غير الخاصة)، هي مدارس أنشأتها السلطات التعليمية المحلية، ومدارس تموّلها هذه السلطات، ولكن إنشاءها كان من قبل هيئات تطوعية. (الحربي، 2015)

فمن واقع تجربتنا في المملكة المتحدة، نزعم أننا على اطلاع بمسألة استقلالية المؤسسات التعليمية، فكل مدرسة ابتدائية مثلاً، تتمتع باستقلالية لا تتمتع بها جامعات بلداننا. فمديرة (عادة تكون الأغلبية من النساء هي من تعمل في التعليم الإبتدائي كما هو الحال في بلداننا)، مديرة المدرسة لها صلاحيات التعيين وانهاء عقد عمل أي من كوادر المدرسة. بمعنى أن لا سلطة عليا عليها وعلى إدارة المدرسة في تعيين أو إنهاء عقد عمل أي من موظفيها، إلا أن هناك نوع من المتابعة والرقابة (بمثابة المفتش التربوي)، واللجان التي تقيم مدى صلاحية وجودة المدرسة سواء باعتبارها مكاناً لقضاء الأطفال والموظفين ساعات من النهار فيها، أو باعتبارها مؤسسة تعليمية تقدم تعليماً ذا جودة جيدة. وفق ذلك، يجري تقييم المدرسة ابتداءً من صلاحيتها بناية تتوفر فيها التسهيلات والأمان والفضاء الصحي، وصولاً إلى اعتمادها مقررات ومناهج تعليمية متطورة وتتجدد باستمرار، وتعتمد أسالياً تربوية تحفظ كرامة الأطفال وتنشأهم بالشكل المقبول وفق المعايير المتعارف عليها في البلد.

رغم أن المدرسة تتلقى دعماً مالياً من السلطات المحلية التي تقع فيها، إلا أنها تعتمد نظاماً للتمويل الذاتي بقدر ما، وذلك من خلال بعض الأساليب التي من ضمنها تبرع بعض الجهات الخيرية، ونظام إدارة مالية ذاتي يوازن بين صرفيات المدرسة واحتياجاتها. في حالة الإخلال بشروط الجودة، والمعايير المطلوبة على أقل تقدير، قد يصل الأمر إلى اغلاق المدرسة وتسريح موظفيها.

على نفس غرار المدارس، تقريباً تبدأ الجامعات بتطبيق نظام الإدارة اللامركزية، ونظام الخصخصة، إلا أن الجامعات لديها فرص تمويل كبيرة باعتبار أنها تتقاضى أجوراً دراسية سواء من الطلبة الأجانب، أو المواطنين، على أن تكاليف الدراسة للمواطنين وأبناء الإتحاد الأوربي (لم تبدأ خطوات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي حتى الآن)، أقل بفارق كبير عن الأجانب. وبهذا فإن مصادر التمويل متوفرة خصوصاً بالنسبة لبلد مثل بريطانيا يعتبر اقتصاديات التعليم مصدراً ليس بالقليل من مصادر دخله.

لقد دفعت عقلية النظام اللامركزي والخصخصة إدارات الجامعات إلى توسيع عملية الإستثمار في هذا المجال من أجل تأمين وضعها وديمومتها واستمرار تطورها من خلال الاستثمار في بناء مجمعات سكنية، تخصص غالباً للطلبة المقيمين (بمثابة أقسام داخلية للطلبة كما لدينا)، ويتم تأجيرها لهم بأسعار تنافسية. هذا فضلاً عن المصالح الأخرى التي تتم الاستفادة المادية منها مثل: المقاهي والمطاعم، والملاعب والقاعات الرياضية، والمسابح، بل حتى مواقف السيارات وغيرها.

باعتقادنا كل ذلك ناجم عن التنافسية (competitiveness) التي تتم بين الجامعات جراء هذا النظام من الإدارة. وبالنظر إلى هكذا تنافس، ماذا نتوقع أن ينعكس على واقع التعليم ومخرجاته؟ بالتأكيد تنافس على جودته، وتقديم الأفضل من أجل كسب سمعة طيبة، ما يعني كسب عملاء أكثر. لكن بالنظر إلى واقع جامعاتنا فإننا نرى أن من المعضلات الرئيسية في عملها، هو ارتباطها بوزارة التعليم العالي، وبالتالي خضوعها التام لإدارة مركزية، تجعل من تلك الجامعة مجرد دائرة تابعة وخاضعة لا تمتلك قرارها حتى في أمر تعيين موظفيها، وتحديد أعداد عملائها، فضلاً أنها تدار بصورة غير مباشرة من جهة أخرى. وتبرز اشكالات الإدارة المركزية هنا في الاحتمالات التالية:

1. اختيار غير الكفوئين للإدارة.
2. تعيين كوادر تدريسية غير كفوءة (كون الوزارة ملزمة بتعيين كل حامل لشهادة عليا) في مؤسسات التعليم العالي من قبل الوزارة.
3. فرض أعداد من الطلبة يكونون خارج القدرة الاستيعابية لتلك الكلية او ذلك القسم، عن طريق استمارة القبول الالكتروني لخريجي البكالوريا. ما يستدعي أن يتم تنسيب أو تعيين بعض التدريسيين غير الكفوئين من أجل سد النقص في الكوادر التدريسية.
4. الترهل في بعض التخصصات (علم الاجتماع مثلاً)، بمقابل شحة التخصصات (الخدمة الاجتماعية وعلم النفس) التي يحتاجها المجتمع فعلياً.
5. سوء جودة التعليم من خلال التدخل المركزي في فرض امتحانات الدور الثالث لطلبة الجامعات والمعاهد.
6. منح امتيازات غير علمية كاعطاء درجات إضافية لطلبة من أبناء (الشهداء، أو غيرهم بدواعي سياسية).

في شهر تموز/ يوليو 2017، أصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي في العراق قراراً يقضي باعتبار الجامعة التكنولوجية (أُسست الجامعة سنة 1975)، جامعة مستقلة، وهي أول جامعة في العراق تحصل على هذه الميزة من قبل الوزارة. وفق ذلك القرار أعطت الوزارة للجامعة التكنولوجية صلاحية اتخاذ القرار دون الرجوع للوزارة. وبذا فإن للجامعة القدرة على تشكيل لوائح وقوانين خاصة بها، وتكون في نفس الوقت ضمن الإطار العام لقوانين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية. استقلالية الجامعة التكنولوجية ادت إلى خلق جو من الإبداع والمنافسة بين الجامعات العراقية، لأن قرار منح الاستقلالية جاء بناء على تقييم أدائها خلال الفترة السابقة.

(https://uotechnology.edu.iq/index.php/about-university/aboutuot)

ولعل من ثمار ذلك القرار هو دخول الجامعة هذه ولأول مرة تصنيف تايمز (Times University Ranking) البريطاني للجامعات، ضمن ترتيب (1200-1001) للعام 2020. وهي ثاني جامعة عراقية في التصنيف حيث سبقتها جامعة بغداد بالترتيب (801-1000).

(https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2020/world-ranking#!/page/0/length/25/locations/IQ/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats)

المركزية وواقع النشر وحال الدوريات العلمية العراقية:

باعتبار أن النشر العلمي أحد أهم المؤشرات المعتمدة في التصنيفات الدولية للجامعات، وهو مؤشر ومعيار مهم للتطور العلمي في أي بلد ومؤسسة علمية، فإنه لابد أن يؤخذ بنظر الاعتبار حين الحيث عن اي تقييم أو مراجعة لواقع التعليم العالي في بلدنا. والحديث عن واقع النشر العلمي، يقتضي الحديث عن واقع وحال الدوريات العلمية التابعة للمؤسسات العلمية التعليمية العراقية. فرغم الريادة والتميّز الكبيرين لعدد من الدوريات العراقية في القرن السابق وعلى الأقل ابتداء من منتصف القرن، فقد برزت مجلات علمية عراقية رصينة مثل (مجلة الآداب) التابعة لكلية الآداب بجامعة بغداد، ومجلات (سومر) المختصة بالآثار، و(الأقلام)، و(آداب الرافدين) والمجلات التابعة لجامعات البصرة والمستنصرية وغيرها. كانت هذه المجلات تصل إلى مختلف المؤسسات العلمية

والمكتبات العربية من الخليج إلى المغرب. أما الآن، فالمجلات العراقية لا تصل إلى القارئ العراقي وليس فقط العربي. ولا نغالي في ذلك. لكل هناك بعض نماذج الأعداد تصل إلى من نشر فيها أو إلى بعض المكتبات في بعض الجامعات العراقية وباحتشام. لقد ضعفت الاحترفية بالعمل، وقلت جودة المنشور إلى حدٍ ما، وضعفت سُبل التواصل والحفاظ على القارئ.

من المؤكد جداً أن أزمة احتلال الكويت قد خلقت فجوة كبيرة بين العراق وأشقائه العرب في مختلف بلدانهم، وذلك نتيجة القطيعة السياسية من جانب، والحصار الذي فُرض على العراق وأثر بشكل كبير على ترويج وتسويق وشيوع المنتج الابداعي العراقي، كما أنه قد أضعف من آليات وثقافة التواجد في المحافل والمناسبات العلمية والأدبية العربية، ما خلا بعض المبادرات المحدودة وخصوصاً الفردية. ورغم زوال أسباب تلك القطيعة، إلا أن ثقافة الأزمة كما يبدو لازالت شائعة من خلال استمرار عيش بعض مؤسساتنا وكوادنا الأكاديمية فيها أو استمرار تمثُّل ثقافتها. فالأغلبية من مطبوعاتنا بما فيها المجلات العلمية لازالت سيئة الطباعة ومحدودة التداول. أما على الصعيد الرقمي، فهناك تخبط كبير وسوء احترافية لا تقتصر على الصفحات التي تُعرض فيها الدوريات العلمية مثلاً فحسب، إنما حتى مواقع بعض الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. فمثلاً من النادر أن تجد موقعاً ألكترونياً لجامعة ما قد بقي ثابتاً كما هو كعنوان الكتروني دون تغيير وتبديل من فترة إلى أخرى، ناهيك عن تغير طريقة تابة اسماء بعض الجامعات والمؤسسات العلمية. وهذا ما يضعف من سمعتها، حيث تتعثر عملية البحث حولها عبر شبكة الإنترنت. ونفس الشئ يمكن أن يقال عن الاساتذة والباحثين الذين لا يحافظون على بيانات ثابتة ابتداء من الإسم الكامل دون تبدل أو إضافة، وصولاً إلى البريد الألكتروني الذي يقتضي أن يتم الثبات عليه قدر الإمكان، وأن يكون مطابقاً قدر الإمكان لإسم الشخص حتى يسهل عملية البحث عنه في القوائم البريدية عند الحاجة من قبل مؤسسات أخرى قد تحتاج التواصل معه، وغير ذلك من المشاكل.

إن عماد تطور أي بلد بصورة عامة، والمؤسسات العلمية فيه ومنها الجامعات طبعاً هم أساتذة الجامعات والباحثين عموماً، وإن ميدان النشر العلمي هو المعيار الرئيسي كما ذكرنا لتقييم كفاءتهم وأهليتهم. وهذا الميدان أو المنابر ينبغي أن تكون ذات سمعة معتبرة ومعترف بها، وتصل إلى أبعد حد ممكن من القراء والمهتمين. وعليه تظهر الحاجة باستمرار إلى النشر في دوريات عالمية تنطبق عليها تلك المعايير المعتبرة خصوصاً تلك التي تتبناها قواعد بيانات وشبكات نشر ذات سمعة طيبة مثل: (Scopus)، و(Francis & Taylor)، و(Emerald)، و(Elsevier) وغيرها.

ما أن أشهر قواعد البيانات (databases)، التي يمكن أن يعتمد عليها الأكاديمي في البحث، والاعتمادات المرجعية هي:

ABI/Inform، وهو متخصص في الأعمال (Business)، وAcademic Search، وهو متعدد التخصصات، وGoogle Scholar ، وهو محرك بحث مشهور أيضاً معني بمختلف التخصصات، وJSTOR ، كذلك متنوع، وLEXISNEXIS ، وهو معني بالأخبار الأكاديمية، وPsycINFO ، وهذا مهتم بعلم النفس، وPubMed/Medline المختص بالطب، وScienceDirect ، وهو متعدد التخصصات، والموقع الشهير Scopus ، وهو عام متنوع التخصصات. (https://www.library.wisc.edu/find/top-10-databases/)

لقد ظهرت أول فهرسة للاقتباس من المجلات العلمية في عام 1960م بواسطة معهد "يوجين غارفيلد" للمعلومات العلمية (ISI). وفي بداية الثمانيات بدأ معهد المعلومات العلمية باستخدام فهرسة الاقتباس لتحديد معامل التأثير للمجلة العلمية (IF)، وتم استخدام هذا المعيار كأساس لترتيب المجلات العلمية. فتوجه اهتمام الباحثين إلى النشر في تلك الأوعية آخذين بعين الاعتبار معامل التأثير لتلك الأوعية على مستوى التخصص. وقد تم ابتكار معامل التأثير (Impact factor) أو (IF) من قبل "يوجين غارفيلد"، ومعامل التأثير للمجلات العلميّة المحكّمة هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، ويعكس معامل التأثير مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك المجلة والاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع مجلة مهمة، لأنّه يُعتمد عليها ويتم الإشارة إلى أبحاثها المنشورة فيها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض.(قابيل، 2015)

لكن من المهم التحذير من المجلات المزيفة أو المفترسة (Predatory journals) التي لا تنتمي إلى مؤسسات علمية معينة، تلك المجلات التي جُل هم أصحابها الربح المادي، ولا تطبق المعايير العلمية المقبولة للنشر. وقد زادت أعداد هذه المجلات باضطراد كبير. فقد قام جيفري بيل، أمين مكتبة أكاديمية في جامعة كولورادو، في دنفر بالولايات المتحدة الأميركية. منذ عام 2008، بإعداد قائمة على الإنترنت تضمّ أسماء الناشرين المحتالين والمجلات المستقلة المزورة. حيث صاغ مصطلح "الناشرين المفترسين" لوصفهم. هذه المجلات تدعي ان لها معيار تأثير (Impact Factor) ولكن في الحقيقة هي معايير تأثير وهمية تصدرها جهات غير معتمدة. (عدد المجلات

الوهمية في تزايد مستمر حيث تجاوز عددها عشرة آلاف مجلة صادرة عن أكثر من 700 دار نشر وهمية). (بنجامين بلاكيت، 2015) [1]

وتلجأ تلك المجلات الوهمية إلى أساليب احتيال متنوعة لكن يمكن كشفها للمطلع، فمثلاً، اطلعنا على مجلة تصدر في تشيلي، لغة الاعمال المنشورة فيها هي الاسبانية، لكنها خصصت عدداً باللغة الإنكليزية، تضمن العشرات من البحوث وبعدد صفحات بلغ 664 صفحة. لكن الغريب فيه يمكن ايجازه بالنقاط التالية:

1. إن معظم البحوث المنشورة في هذا العدد لباحثين عراقيين ومن مختلف الجامعات العراقية.
2. إن تاريخ استلام كل البحوث تكاد تكون متقاربة، وتواريخ موفقة النشر أيضاً كما وردت في بداية صفحة النشر لكل منها.
3. إن فرق المدة بين استلام كل بحث وتاريخ الموافقة تعتبر قصيرة جداً وهي في الغالب 28 يوماً.
4. قمت بالتواصل مع أحد الزملاء الذين حصلوا على موافقة نشر من تلك المجلة، واستعلمت منه أكثر حولها، فوجدت أن المجلة أعطته قبول نشر دون أية ملاحظات وبظرف أيام فقط.
5. أبلغني ذلك الزميل أنهم قد دفعوا مبلغ تجاوز الـ(500) دولار، تكاليف نشر، وأن كل عملية التواصل مع المجلة والنشر قد تمت عبر شخص عراقي يسكن البلد وليس خارجه. يعني بمثابة مقاول او سمسار لتلك المجلة.
6. تدعي المجلة أنها مدرجة على مؤشر سكوبس (Scopus)، ولكن بعملية البحث حولها لم نتمكن من العثور عليها، كذلك قمنا باختيار بعض الأسماء التي نشرت لديهم في ذلك العدد عشوائياً وبحثنا عنه في محرك البحث بموقع سكوبس، فلم نعثر على أية معلومة حوله، في حين أن من ينشر بمجلة مدرجة على سكوبس، ينبغي أن تظهر بياناته خصوصاً ضمن تلك المجلة.

كل هذه المآخذ المذكورة أعلاه تدلل على أن تلك المجلة من ضمن المجلات المفترسة. لذلك نحذر الباحثين الراغبين بالنشر من الوقوع في شراك مثل هذه المجلات، وعلى غرار ذلك نحذر من المراكز غير العلمية التي تقوم بتنظيم مؤتمرات (تجارية) همها الربح، ولا تقدم فوائدا علمية حقيقية

1.للاطلاع على قائمة المجلات المزيفة والناشرين الوهميين، أنظر: https://beallslist.weebly.com

للمشاركين. فلا البحوث المقدمة تخضع لتقييم علمي حقيقي، وبالتالي فليس كل ما يقدم هناك ذا فائدة. إنها مجرد سفرات سياحية للبعض، سيما أؤلائك الذين توهمهم البدان التي تعقد فيها مثل ماليزيا وتركيا وغيرها. في حين أن لغة تلك المؤتمرات هي العربية، رغم أنها تقام في بلدان أجنبية.

معامل التأثير العربي مقدمة لتطبيق المعايير العالمية:

معامل التأثير (Impact factor) أو (IF) هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكَّمة ضمن مجال تخصُّصها البحثي، ويعكس **معامل التأثير** مدى إشارة الأبحاث الجديدة إلى الأبحاث التي نُشرت سابقًا في تلك المجلة والاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك **معامل تأثير** مرتفعًا مجلة مهمة يُعتمد عليها، ويتم الإشارة إلى الأبحاث المنشورة، الاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تمتلك معامل تأثير منخفض. و»معامل التأثير العربي» الذي أُسس عام 2015 تحت مظلة اتحاد الجامعات العربية، وأصدر أربعة تقارير لحد الآن، ويُعرف أيضاً اختصاراً بـ»أرسيف ARCIF» الذي تم اطلاقه في الأردن من طرف مؤسسة «المعرفة». وتضم اللجنة العلمية لـ»معامل التأثير العربي» 41 عالما عربيا يمثلون 13 بلدا. تم من خلاله تصنيف نحو 450 مجلة عربية. وتعتبر مؤسسة «معرفة» قاعدة بيانات عربية تحتوي على ما يقارب 700 ألف سجل للمقالات والدراسات والبحوث الصادرة عن أكثر من 400 مؤسسة بحثية وأكاديمية ودار نشر في 20 دولة عربية. وقد وبدأ العمل على هذا المشروع في عام 2008 واستغرق إصدار أول تقرير عشر سنوات تمت من خلاله معالجة حوالي 4000 مجلة علمية عربية ليتم الموافقة على ما نسبة العشر. (الجزيرة نت) [2]

وقد وضع معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي ''أرسيف Arcif'' معايير أساسية لاختيار المجلات، تتوافق مع المعايير التي تعتمدها المؤشرات العالمية مع إجراء تعديلات معينة توائم الظروف و الخصائص والثقافة العربية. إن عملية اختيار المجلات العربية لكي يشملها معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي Arcif تخضع للمعايير: (http://e-marefa.net/arcif/criteria/)

2 للاطلاع على قواعد تصنيف المجلات لدى معامل التأثير العربي، أنظر:
http://www.arabimpactfactor.com/pages/tasnif.php

1. سياسات في تحليل الاقتباسات / الاستشهادات المرجعية (Citation Analysis).
2. تحليل الاستشهادات والاقتباس الذاتي.
3. تحليل الاستشهادات ونطاق التخصصات.
4. النطاق الزمني لتحليل الاستشهادات.
5. تغيرات اعتماد المجلات.
6. قضايا خاصة بتحليل استشهادات المقالات العربية.

مؤشرات الانتشار العلمي والاقتباس للباحثين:

لكي يتعرف الباحث والاكاديمي العراقي على أهمية ذلك، عليه أن يبحث عن إسمه وعدد الضربات في غوغل، ولربما يتوغل أكثر ليتعرف على عامل أج (h-index) الذي يقيس انتاجية وتأثير الأعمال المنشورة من قبل العالم أو الباحث. (عارف، 2014) وكذلك يقيس درجة الاقتباس أو الإشارة للأعمال المنشورة للعلماء، وذلك وفق تحليل الاقتباسات أو الاستشهادات المرجعية (Citation Analysis)، ويعتبر تحليل الاقتباسات (الاستشهادات) المرجعية أمراً رئيسياً في تقييم كل من الباحث والمجلة، ومدى تأثير هذه المجلة في البيئة العلمية، والبحثية.

مشروع بوابة المجلات العلمية العراقية:

في نفس السياق نتطلع إلى أن تكون لدينا مجلات تحقق تلك المعايير العالمية، وأن يصل نتاجنا العلمي إلى أقصى الحدود العربية على أقل تقدير. ولتحقيق تلك المعايير نضع اقتراحنا هنا القاضي بإنشاء (بوابة المجلات العلمية العراقية)، وكما يرد أدناه.

التعريف:

موقع الكتروني يتضمن منصة للمجلات العلمية العراقية. تخضع لادارة **تقنية** موحدة للموقع تماثل ما موجود في شبكات النشر وقواعد البيانات العالمية وتسعى لتطبيق ذات المعايير المعتمدة عالمياً في تصنيف المجلات العلمية، وبإشراف وزارة التعليم العالي العراقية ومعاييرها الموجودة او التي

تطمح إليها. علماً أن هناك بعض وزارات التعليم العالي في بعض البلدان اعتمدت مثل هذه المنصة.

الأهداف:

1. محاولة تطبيق المعايير والشكلية للمجلات والدوريات العالمية.

2. اطلاع واخضاع الباحثين العراقيين على المعايير المعتمدة للنشر في المجلات العلمية العالمية من خلال قواعد البيانات مثل سكوبس وغيره.

3. اطلاع وتدريب هيئات التحرير في مجلاتنا العلمية على اتباع المعايير والآليات التكنولوجية في ادارة المجلات.

4. تحقيق اكبر قدر ممكن من الموثوقية والشفافية في التحكيم وتقييم البحوث وذلك من خلال نظام الاضافة المباشرة للبحوث من قبل الباحثين وآليات التحرير والاحالة للتحكيم والتواصل بين كل تلك الاطراف آليا.

5. اتاحة المزيد من الخيارات امام الباحث العراقي من خلال ضم الدوريات العلمية اللائقة.

6. توفير فرص المنافسة بين الباحثين والمجلات العلمية من خلال محاولة تطبيق معايير التصنيف للمجلات العلمية العراقية يطبق المعايير العلمية العالمية.

7. ايصال البحوث العلمية العراقية الى قارئي العربية على نطاق واسع.

8. عمل الدعاية للمجلات العلمية وهيئاتها العلمية والادارية من خلال وضعها على دليل المنصة.

الآليات:

يتم تطبيق هذا النظام بتمويل من وزارة التعليم العالي العراقية واشرافها العام، وتوكل مهمة تصميم المنصة (الشبكة) الى هيئة ادارية وتقنية تتمتع بالخبرة والاطلاع على هكذا مشاريع، وهذه بدورها تتولى تصميم الموقع وادارته وحمايته من الاختراقات الالكترونية والقرصنة (تهكير). تكون مهمها فنية إلى حد كبير.

كما يمكن لهذه الادارة ان تقوم بتدريب ادارات تحرير الدوريات العلمية على طريقة فتح

الحساب ووضع ضوابط النشر المتعلقة بكل دورية، وعملية توجيه البحوث الى محكمين والرد على الباحثين وهكذا، وذلك من خلال ورش عمل يمكن ان تقيمها بالتفاهم مع الوزارة.

من أجل تطبيق معايير علمية صارمة، يترتب على كل مجلة دفع مبلغ مادي بمثابة بدل اشتراك في الشبكة وبدل تحقيق الاهداف (6، و7، و8) في أعلاه.

التصنيفات العالمية للجامعات وأهميتها في تطوير جودة التعليم:

يعتبر تصنيف الجامعات (University Ranking) من الأساليب التي استجدت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتهدف إلى وضع ملامح تفوق جامعات ومؤسسات علمية عن غيرها. بل لوضع تدرج يشخص الآفضل من خلال معايير محددة تتمحور حول العملية التعليمية ومخرجاتها في مجالات التوظيف والبحث العلمي خاصة.

ويعتبر التصنيف الأكاديمي للجامعات وثيق الصلة بفكرة اقتصاد المعرفة. وبالرغم من أن التصنيف الأكثر شهرة هو الذي تصدره جامعة جياوتونغ في شنغهاي (Jiaotong)، إلا أنه لم يكن الأول. فقد قام المجلس الوطني للبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف مدارس الدكتوراه هناك في عام 1982، وقامت مجلة أخبار الولايات المتحدة وتقرير العالم (U.S. News and World Report College and University Rankings)، بعمل ترتيب سنوي، وهو تصنيف موجود منذ العام 1983، وتبعت ذلك صحيفتا (Business Week) 1988، و(Financial Times) 1989، اللتان أنتجتا ترتيب ماجستيرات إدارة الأعمال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومع ذلك، فقد أُنتج صدمةً تصنيفُ شنغهاي عام 2003 بسبب اتساع نطاق تصنيفه ليشمل العالم كله... وقد وجد هذا التصنيف فقط لتوفير التوجيه الحكومي على كيفية رفع مستوى الجودة الأكاديمية لطلاب الدكتوراه المبتعثين إلى الخارج. (حنفي، ص 7-6)

ويربط بروفيسور د. محمد الربيعي بين الإدارة المركزية وأثره في إهمال التصنيفات الدولية للجامعات، ودور ذلك في تردي واقع التعليم العالي مؤكداً على أهمية استقلالية الجامعات، حيث يرى: أن معايير قياس الجودة والتفوق في يومنا هذا قد بدأت بالتبلور والظهور، وبها بدأت الجامعات العالمية تتبارى وتتسابق للفوز بأعلى الدرجات، ولم يكن هذا اعتباطاً بل لأن سوق الطلبة الراغبين بالدراسة في الجامعات، وسوق تعيين الخريجين، وسوق تمويل الدراسات والبحوث بدأ يتحدد على أساس تصنيف الجامعة. وطالما جامعاتنا لا تتبارى استناداً على هذه الأسس فلماذا تهتم بالتصنيفات العالمية؟ لنطلق حرية الجامعات ونمنحها الاستقلالية ثم نحكم على أدائها، وإلّا فلن نستطيع أن نحكم إلّا على أداء الوزارة طالما كانت مسؤليتها إنشاء الجامعات وتوسيعها، وقبول الطلبة، وتعيين الإداريين والأساتذة، وبكل ما يتعلق بالعمل الأكاديمي، كيفما أتفق والاهتمام بالكم على حساب النوع. (الربيعي، 2014)

من أشهر التصنيفات العالمية للجامعات هي: تصنيف شنغهاي– الصين، وتصنيف ويب ماتريكس– إسبانيا، وتصنيف 4ICU– استراليا، وتصنيف QS البريطاني، وتصنيف مجلة تايمز البريطانية للتعليم العالي (Times HE Ranking).

في بعض تلك التصنيفات يتم وضع تصنيفات فرعية لكل تخصص (Discipline)، أو فرع علمي. وهكذا فإنه بإمكانك أن تبحث عن أفضل جامعة في تخصص الطب أو علم الاجتماع أو التاريخ وهكذا. وقد تكون هذه الجامعة ليست هارفارد أو اكفورد أو كيمبرج كما معتاد رؤية هذه الجامعات تتسيد التصنيفات العامة (Overall)، إنما جامعة مختلفة ربما. في بعض التصنيفات تُقسم مجالات العلوم والتخصصات في الجامعات إلى تلك المتقاربة في الاهتمامات مثل: علوم الحياة والطب، والعلوم الطبيعية، والهندسة والتكنولوجيا، والآداب والدراسات الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والإدارة.

أيضاً يمكن أن تعطيك بعض التصنيفات مثل تايمز، تصنيفاً لأفضل الجامعات والمعاهد من حيث نسبة عدد التدريسيين إلى الطلبة. وبطبيعة الحال كلما كان عدد التدريسيين أكثر لعدد أقل من الطلبة، كان ذلك أفضل. بمعنى أستاذ واحد يقابله عدد أقل من الطلبة. والشكل التالي يبين لنا أول عشرة مؤسسات علمية في العالم من هذه الناحية، حيث تتصدر الكلية الطبية في وسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (0.6 طالب لكل أستاذ). بمعنى أن عدد التدريسيين والمدربين أكثر من أعداد الطلبة.

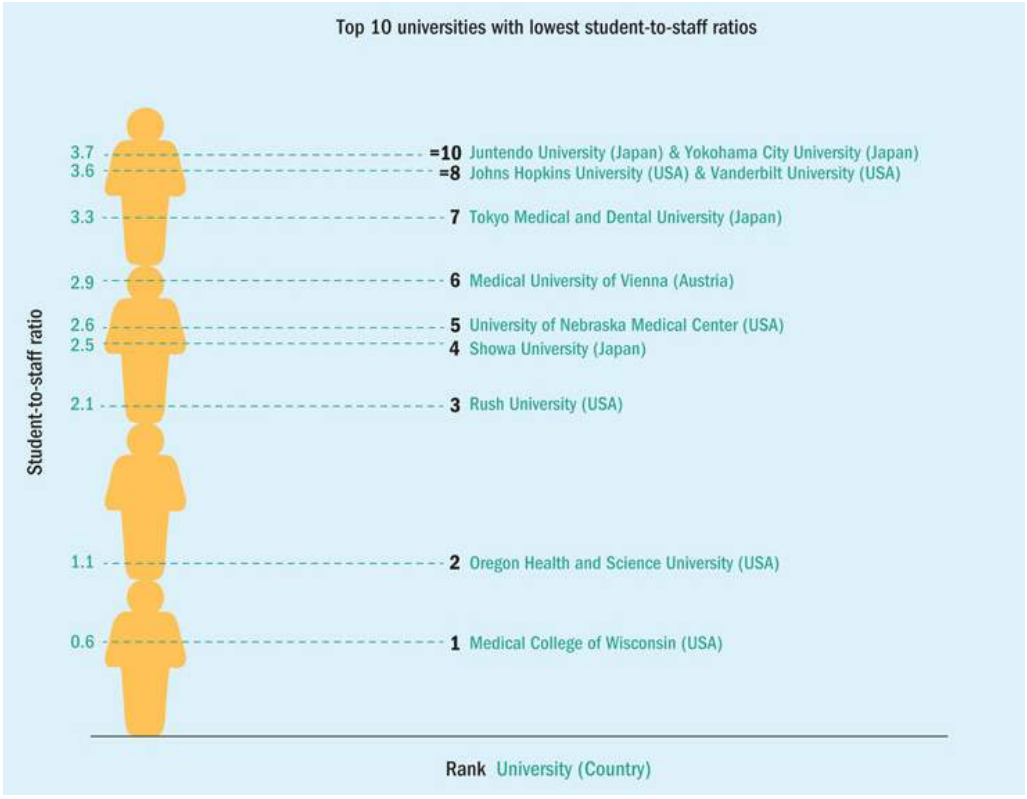

Reference: Times Higher Education, The World University

Ranking: https://www.timeshighereducation.com/about-us, 13/01/2019.

ولتحسين واقع التعليم العالي في بلدنا عامة أو أية جامعة مثلاً، فلابد من تطبيق المعايير المعتمدة في التصنيفات العالمية للجامعات. أن هناك سلسلة من الخطوات اللازمة لتحسين تصنيف الجامعة، إلى جانب الاهتمام بمحتويات موقع عمادة البحث العلمي لإظهار الدعم الجامعي للمؤتمرات والأبحاث العلمية، والبعثات ودعم المشاريع العلمية المختلفة. وإلغاء جميع الروابط غير الفعالة في موقع الجامعة الالكتروني، وتحديد الكلمات الرئيسية التي يسهل على محركات البحث الوصول لها. (http://www.isra.edu.jo/start.php?c=news611.html)

1. جودة التعليم او عدد خريجي الجامعات الحاصلين على جائزة نوبل
2. جودة أعضاء هيئة التدريس وعدد البحوث منشورة في مجلات علمية دولية محكمة
3. المجلات العلمية التي تصدرها الجامعة
4. المناسبات العلمية التي تقيمها الجامعة
5. العضويات العلمية الدولية لتدريسييها
6. الاصدارات العلمية التي يصدرها تدريسيو الجامعة وتلك التي تصدر عن الجامعة.
7. الفاعلية في المجتمع: ندوات توعوية، دورات تعليم مستمر
8. المشاركة في التنمية: استشارات، مصانع، معامل، مختبرات، مزاع، سواء خاصة أو مشتركة.

وتعدد أماندا كودل في مقال لها عشرين شروطاً أساسياً لتحسين درجة الترتيب لكل إدارة جامعة ترغب بتحسين تصنيف جامعتها. والشروط هي: (الربيعي، 2015)

1. لتغيير الجامعة نحو الافضل لابد من تغيير اسلوب المكافآت والمغريات.
2. الجامعة بحاجة الى افضل القادة لأجل استقطاب افضل الاساتذة.
3. السيطرة على النوعية تتم من خلال اختيار افضل العناصر لعضوية لجان تعيين الاساتذة الجدد.
4. لا يتعين إلّا الأفضل.
5. وضع قائمة للمتميزين من بين التدريسيين ووضع نظام لمكافأتهم ماديا.
6. التغيير نحو الأفضل مؤلم ويتوجب فصل بعض التدريسيين.
7. التعليمات الإدارية الزائدة عن اللزوم لا تؤدي غرضها في تحسين النوعية.
8. إذا كنت تريد أفضل رؤساء أقسام، فادفع أفضل الرواتب لهم.
9. قدم مغريات للأساتذة لكي يجلبوا أموالاً أكثر للبحث العلمي.
10. قلِّل الروتين وعدد اللجان.
11. كقائد تحتاج إلى فتح باب مكتبك للأساتذة والموظفين.
12. يجب تحسين العلاقة بين الادارة والهيئة التدريسية وتوضيحها بصورة افضل.
13. إبدأ بتعليم المتميزين مهارات الإدارة منذ بداية عملهم الأكاديمي.
14. إختر أعضاء المجالس الإدارية للجامعة، والكلية على أساس كفاءتهم فقط ، ثم اعمل على تثقيفهم.
15. تعلم أن تقول ”لا“ للقرارات الحكومية.

16. إمنح أعضاء هيئة التدريس رواتباً ملائمة، ووفر لهم أفكاراً ناضجة.

17. عين العالِم في منصب القائد.

18. تأكد من بقاء القائد في منصبه لفترة لا تقل عن خمس سنوات.

19. امنح القائد صلاحيات كبيرة وإلا لست بحاجة إلى تعيينه.

20. امنح القائد صلاحيات اختيار العناصر الإدارية الرئيسية لفريقه.

أنواع التصنيفات:

في هذا العرض السريع، ندرج أبرز التصنيفات العالمية للجامعات مع تبيان موقع الجامعات العراقية الأخير فيما إذا وردت أي منها.

تصنيف شنغهاي (Shanghai University Rankings):

تصنيف وضعته معهد جياو تونغ شنغهاي (Shanghai Jiao Tong Institutions) الصيني، الهدف من وضعه هو مساعدة الطلبة والحكومة على تشخيص الجامعات الأكثر رصانة ومكانة في العالم. وتتمحور معاييره الرئيسية على: جودة التعليم، وجودة أعضاء هيئة التدريس، ومخرجات البحث العلمي، وحجم الجامعة، وقد وضعت ضمن هذه المحاور المعايير التالية:

الحاصلين على جوائز نوبل (باستثناء الآداب والسياسة)، ويمنح بموجبها 10 %، وأوسمة فيلدز للرياضيات، بصورة رئيسية ويمنح لها 20 %، وكثرة الرجوع والاستشهاد بأبحاث منتسبي الجامعة، وله 20 % أيضاً، والأبحاث المنشورة في أفضل مجلات الطبيعة والعلوم، والابحاث المنشورة في كشاف العلوم الاجتماعية والكشاف المرجعي للعلوم الموسع، وعليها 20 % أيضاً، وأداء الجامعة بالنسبة لحجمها، وقيمته 10 %.(http://www.shanghairanking.com/

(ARWU-Methodology-2018.html

وقد خلى تصنيفه من أية جامعة عراقية، حيث يقتصر على ترتيب أول ألف جامعة في العالم.

تصنيف تايمز Times Ranking:

وهو تصنيف بريطاني، يعني بمؤسسات التعليم العالي، وقد انطلق أول مرة عام 2004، ويقدم الخدمة للمعنيين بالتعليم العالي من طلبة وأولياء أمورهم، وحكومات وغيرها. يقوم معايير التصنيف الرئيسية على: أداء المؤسسة عبر التدريس، والبحث، ونقل المعرفة، والسمعة الدولية. وقد ضم تصنيف عام 2020 القادم جامعتين فقط هما بغداد ضمن 801-1000، والتكنولوجية ضمن 1000+، كما نوهنا إلى ذلك مسبقاً في هذا البحث.

تصنيف كيو أس (QS Ranking):

وهو تصنيف بريطاني يصدر عن شركة Quacquarelli Symonds، التي تعني بتقييم جودة التعليم العالي. ويضع المؤشر عدداً من المعايير تأخذ بنظر الاعتبار كل من السمعة وجودة التعليم والارتباط بسوق العمل والرؤية لكل جامعة معاييراً للتقييم. وقد ظهرت كل من الجامعة المستنصرية وجامعة الكوفة في تصنيفه عام 2020 بالترتيب 801-1000.

تصنيف ويبكس الاسباني (Webometrics University Ranking):

يعتمد هذا التصنيف على المحتوى السايبري المتوفر في موقع كل جامعة، وعدد الروابط المتفرعة والملفات بانواعها، والاستشهادات عنها في مواقع أخرى. وتوزع نسب مئوية لكل معيار وفق التالي: (http://www.webometrics.info/en/search/node/criteria)

حجم الجامعة: 20 %، أي حجم موقعها الألكتروني.

مخرجات البحث 10 %، ويشمل ذلك الملفات الثرية بنسبة 15 %، وعلماء الجامعة المدرجين ضمن مؤشر google scholar، بنسبة 15 % أيضاً. وأثر الموقع الألكتروني بما يحمله من محتوى بنسبة 50 %.

ولعل هذا التصنيف يعتبر الأضعف من بين تلك التصنيفات وذلك لاعتماده على محتوى الموقع الالكتروني وهو شئ خادع بالطبع لعدة اعتبارات، منها أن معظم الجامعات العالمية تنشر موادها بلغاتها المحلية، كذلك قد تكون المحتويات مجرد إعلامية وغير علمية بالمعايير الرصينة. ومن جانب آخر هناك تخبط لدى بعض الجامعات في إدارة مواقعها الالكترونية وتعرضها للتغيير أو التجميد أو عدم تفعيلها باستمرار. فهو بالإجمال لا يعتمد على نوعية التعليم كمعيار أساسي.

تصنيف الجامعات العراقية وفق ويبومتركس لعام 2019:

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
1	2061	University of Babylon		364	3504	3232	2113
2	2662	University of Baghdad		1094	7016	2844	2197
3	2767	University of Technology Iraq		724	4906	3746	2807
4	3043	Diyala University		2097	1338	3862	4651
5	3497	University of Mosul		2700	9411	5590	2654
6	3681	University of Basrah		711	12308	3106	2786
7	4074	University of Anbar		1043	12550	4719	3141

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
8	4313	Tikrit University	»	1319	13169	4095	3469
9	4347	Al Qadisiyah University	»	534	12325	3681	3802
10	4386	University of Sulaimani	»	7171	13759	3490	3299
11	4527	Salahaddin University Erbil	»	4406	14390	4224	3321
12	4811	Kufa University / University of Kufa	»	1014	9911	11470	3216
13	5000	Kerbala University/ University of Karbala	»	1153	12618	4789	4315
14	5378	Ishik University	»	2812	4236	5095	6017
15	5745	Al Nahrain University	»	534	14605	5188	4551
16	6537	Soran University	»	6074	7533	4965	6017
17	6654	Hawler Medical University	»	2320	15637	4416	4892
18	7428	University of Duhok	»	2677	10731	4044	6017
19	7579	American University of Iraq Sulaimani	»	1485	10460	5553	6017
20	8375	University of Kurdistan Helwer	»	1742	12795	4041	6017
21	9419	Koya University	»	921	13592	5840	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
22	9508	Kirkurk University	»	394	15604	11470	4752
23	9523	University of Human Development	»	6407	13242	5102	6017
24	9922	Thi Qar University	»	3061	14403	4859	6017
25	9955	Mustansiriyah University	»	369	11353	11470	5564
26	11288	Sulaimani Polytechnic University	»	2302	15578	6173	6017
27	11313	University of Wasit	»	6281	16298	4309	6017
28	12446	University of Information Technology & Communication	»	13112	16095	6297	6017
29	12798	University of Zakho	»	6260	17836	5171	6017
30	13043	Komar University of Science and Technology	»	10892	16779	6668	6017
31	13350	Cihan University Erbil	»	9677	19844	2914	6017
32	13350	Al Muthanna University	»	4423	18685	5394	6017
33	13413	Dijlah University College	»	2371	18691	6022	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
34	13423	Ahlulbait University Karbala Iraq		2064	12925	11300	6017
35	14380	Al Mansour University College		11431	18463	6894	6017
36	14461	Al Iraqia University		7207	16636	9520	6017
37	14517	Misan University		2867	13643	11470	6017
38	15788	Al Qasim Green University		5821	21745	5637	6017
39	16107	(3) College of Science Baghdad University		3915	15667	11470	6017
40	16448	Madenat Alelem University College		20550	19789	7820	6017
41	16722	American University Kurdistan		23545	19596	8101	6017
42	16988	Nawroz University		6306	20958	8605	6017
43	17043	Middle Technical University		10133	22634	6130	6017
44	17368	Erbil Polytechnic University		17240	21630	7347	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
45	17488	Duhok Polytechnic University		10075	22740	6756	6017
46	17502	Lebanese French University LFU Erbil		17892	21247	7962	6017
47	17845	Charmo University		17743	22727	6508	6017
48	18318	University of Fallujah		15654	23298	6809	6017
49	18358	University of Raparin		11176	22864	7915	6017
50	18378	Al Maarif University College		10675	22620	8288	6017
51	18428	Al Nisour University College		20321	23009	6819	6017
52	18574	Kurdistan Institution for Strategic Studies and Scientific Research		17628	22497	8007	6017
53	18678	(3) University of Basrah College of Medicine		18470	17556	11470	6017
54	18987	Southern Technical University		13205	23923	7195	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
55	19048	Islamic University College Najaf		11911	24252	6904	6017
56	19583	AlKarkh University for Science		10956	24836	7051	6017
57	19666	Ninevah University		13171	25010	6601	6017
58	19963	Samarra University		11451	24295	8358	6017
59	20140	Alkafeel University College		2147	24474	9430	6017
60	20330	Basrah University for Oil and Gas		15951	25804	5929	6017
61	20533	Jabir ibn Hayyan Medical University		12247	24661	8706	6017
62	20693	Al Esraa University College		11409	26975	3906	6017
63	20736	Al Mustaqbal University College		16376	26274	5497	6017
64	20801	University of Garmian		13125	25434	7790	6017
65	20820	Cihan University Campus Sulaimaniya		13629	25410	7870	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
66	21326	Al Farabi University College	»	19427	26226	6288	6017
67	21486	Baghdad College for Economic Sciences University	»	19414	23675	10214	6017
68	22604	Al Rasheed University College	»	19339	25365	9635	6017
69	23156	Al Kindy College of Medicine	»	11145	23614	11470	6017
70	23537	Al Furat Al Awsat Technical University	»	9479	24147	11470	6017
71	24040	Cihan University Duhok	»	19630	27069	8288	6017
72	24076	Baghdad College of Pharmacy	»	27458	22595	11470	6017
73	24360	Al Rafidain University College	»	22984	24085	11470	6017
74	24375	Kurdistan Board of Medical Specialties	»	22663	24118	11470	6017
75	24734	(1) Bayan University	»	14376	25198	11470	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
76	24761	Iraq University College	»	23845	24463	11470	6017
77	24792	Al Turath University College	»	20781	26397	10455	6017
78	24983	Al Kut University College	»	15931	25330	11470	6017
79	25101	Al Yarmouk University College	»	27651	23637	11470	6017
80	25352	University of Hamdaniya	»	16464	26618	10852	6017
81	25414	International University of Erbil	»	25447	26164	10852	6017
82	25440	Imam Ja'afar Al Sadiq University	»	17052	25718	11470	6017
83	26162	Northern Technical University	»	13041	28109	5415	6017
84	26692	Imam Kadhim College for Isalmic Science University	»	12124	27092	11470	6017
85	26719	Shat Al Arab College	»	12487	27099	11470	6017
86	26990	Al Kitab University college	»	25777	26866	11470	6017
87	27040	University of Al Ameed	»	19983	27196	11470	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
88	27085	Basrah University College of Science and Technology		22609	27823	10417	6017
89	27282	(3) Technical Institute of Samawa Middle Euphrates Technical University		16176	27543	11470	6017
90	27679	Al Ayen University		21965	27793	11470	6017
91	27728	Bilad Al Rafidain University College		23612	27793	11470	6017
92	28098	Ibn Hayyan University College		17919	28120	11470	6017
93	28103	University of Warith Al Anbiyaa		14047	28129	11470	6017
94	28167	University of Halabja		15931	28168	11470	6017
95	28169	Alhussain University College		19860	28178	10550	6017

resource: http://www.webometrics.info/en/aw/iraq?fbclid=IwAR1EzbQBQ604lEpfTjwi-OBQyl1n7EFBDsKc8PUwIWwurH4VO0aWmmgkgJo

وباعتبار أن النشر العلمي في دوريات علمية معتبرة، وباللغة الإنكليزية خاصة يعتبر أهم معايير تصنيفات الجامعات في العالم، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، **نقترح** العمل على ستراتيجيتين، الأولى قصيرة الأمد، والثانية طويلة الأمد من أجل تطوير عملية النشر والتواصل مع المجتمع العلمي العالمي. فباعتبار أن النشر باللغة الإنكليزية، وأن أغلبية كبيرة من أكاديميينا وباحثينا ينقصهم الإلمام بتلك اللغة خصوصاً بدرجة تمكنهم من الكتابة والنشر بها، فنقترح هنا: تشكيلة لجنة علمية في كل كلية تختار أبرز البحوث المقدمة للترقية مثلاً أو مقدمة للنشر، فتقوم بإحالتها الى لجنة ترجمة/ مترجم كفوء/ أكاديمي إلى اللغة لانكليزية، ومن ثم مساعدة مؤلف ذلك العمل في نشرها في مجلات علمية معتبرة، خصوصاً تلك التي على مؤشر سكوبس. ويقوم شخص كفوء فنياً بمساعدة الباحث الذي تم اختيار بحثه وترجمته لينشره {آلياً} على شبكة النشر/ المجلة).

بهذا نكسب وصول أعمال متميزة بقدر ما إلى المنابر العالمية ووضعها بمتناول أيدي القراء في العالم من جهة، ومن جهة ثانية ارتقاء تصنيف جامعاتنا وبعض باحثينا المتميزين من خلال اتساع شهرتهم وإمكانية الاقتباس والاستشهاد بأعمالهم.

أما الستراتيجية طويلة الأمد، فهي اعتماد معيار صغر السن في قبول طلبة الدراسات العليا وعمل برامج تأهيل لهم سواء في اختصاصاتهم بما في ذلك الابتعاث إلى جامعات معتبرة، لإكمال دراساتهم العليا، وبرامج تدريب وتطوير من بين ما تشمله هو تطوير لغتهم الانكليزية، ومهارات البحث والنشر، والتواصل مع المجتمع العلمي.

كذلك وفق معيار الأساتذة والطلبة الأجانب، فإننا نقترح هنا، أن يتم اعادة جرد كل الأساتذة والخبراء، والطلبة سواء الأجانب، أو حتى من العراقيين الذين لديهم جنسيات مزدوجة، وتحديث الاحصائيات المتعلقة بهذا الجانب، ونشرها بالإضافة إلى تقديمها إلى المؤسسات والجهات المعنية بالتصنيفات العالمية للجامعات.

قد يتعبر البعض أن هذا نوعٌ من التحايل، ولكن في الواقع نحن نحتاج على الأقل بعث الثقة في مؤسساتنا العلمية، وفتح الباب فعلاً لاستقطاب الطلبة والاساتذة والخبراء الأجانب من أجل اعادة الاندماج بالمجتمع العلمي الدولي. لقد فعلت بعض الجامعات الخليجية مثل هذا النوع من

الأساليب في سبيل رفع تصنيف جامعاتها باتباع ما يسميه البعض (تحايلاً) أيضاً، وهو: التعاقد مع أساتذة من جامعات عالمية يستفاد منهم فقط في نشر أبحاثهم بذكر انتسابهم (الظاهري) إلى تلك الجامعات. ويسميهم البعض (أساتذة ظل).

لقد تم استنكار قيام بعض الجامعات بتوظيف أساتذة الظل الذين لاينفقون إلا وقتاً قصيراً جداً في هذه الجامعات، مقابل ثمن باهظ، بحيث تحسب منشوراتهم ضمن منشورات هذه الجامعات. ولا يزال الحجم الفعلي لهذه الظاهرة غير معروف، لكن ربما يؤثر بشكل هامشي فقط على المستوى الفعلي في البحث العلمي. ومع ذلك، فإنه يؤثر في صورة الجامعات والدول في التصنيف العالمي، التي تنتجها تقارير التنافسية (Competitiveness Reports)، وتقييم البنك الدولي للاقتصاد القائم على المعرفة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2014، نشرت (US News) تقريراً عن أفضل الجامعات في المنطقة العربية. (حنفي، 2015، ص 8)

على أية حال، هناك قنوات أخرى لعلها أكثر جدوى للاستفادة من الكفاءات العراقية في الخارج، ومن ضمنها برنامج الأستاذ الزائر، الذي يمكن أن يقدم خدمة فعلية من خلال ورش العمل والتدريب والمحاضرات التي يقدمها هؤلاء في جامعاتنا، وكذلك عمل بحوث مشتركة مع أعضاء الهيئات التدريسية في جامعاتنا تنشر في مجلات علمية معتبرة، يعود نتاجها بالفائدة الكبيرة سيما تصنيف الجامعات.

استنتاجات:

1. توجد مفارقة كبيرة في عملية الموائمة بين مدخلات التعليم العالي ومخرجاته، حيث يوجد فائض كبير في بعض التخصصات التي ليس لها أهمية، باعتبار الوفرة في أعداد الخريجين من جهة، وعدم وجود فرص عمل لهم. فضلاً عن أن تخريجهم يتم دون تدريب كاف ليأخذوا دورهم في المجتمع. الأمر يبدو وكأن الوزارة تحاول أن (تعيل) هؤلاء المواطنين مستقبلاً، لكنها تساهم في بطالتهم وأزماتهم النفسية مستقبلاً فضلاً عن إثقال كاهل الدولة.

2. يساهم النظام المركزي في إدارة الجامعات في خلق بيروقراطية وعوائق كبيرة في سبيل تطورها، إضافة إلى ديمومة سياقات تقليدية لم تعد ذات أهمية في الواقع الحالي.

3. أدت الإدارة المركزية المفروضة على الجامعات إلى إضعاف روح التنافسية فيما بينها من جهة، وبين جامعات العالم من جهة أخرى، إضافة إلى ضعف الدافع للتطور عموماً.

4. ساهمت التعيينات المركزية بوجود أشخاص غير مؤهلين سواء في لإدارة أو الهيئات التدريسية، ما يؤدي إلى تدهور التعليم في الجامعات وضعف أدائها ومساهماتها في المجتمع عموماً.

5. تؤدي آلية القبول المركزي لخريجي البكالوريا في مؤسسات التعليم العالي إلى عملية تنسيب عشوائية لا تراعي القدرة الاستيعابية لتلك المؤسسات وكلياتها وأقسامها، ولا تأخذ بنظر الاعتبار حاجة البلد الفعلية للنوعية من التخصصات. لذلك خلفت عبئاً على الجامعات والمعاهد من جهة، ومن جهة أخرى خلق جيوش من العاطلين عن العمل تحت صفة (خريجين). وأدت بالنتيجة إلى تردي التعليم وسمعته والضر باقتصاد البلد.

المقترحات والتوصيات:

في ضوء ما عرضناه في الصفحات السابقة، وما تمت مناقشته، نقدم حزمة من التوصيات إلى الجهات المعنية، يمكن إيجازها بالشكل التالي:

1. نوصي الجهات التشريعية في الدولة، والجهات المعنية خصوصاً وزارة التعليم العالي، بمنح المزيد من الاستقلالية واللامركزية للجامعات والمؤسسات العلمية العراقية، وذلك لأهمية هذا الأمر في تطوير الجامعات وخلق دافع أكبر للتنافسية ما يعني فرص تطويرها. وعلى غرار ما حصلت عليه الجامعة التكنولوجية ببغداد على الأقل.

2. وفق ذلك، ندعو وزارة التعليم العالي إلى ايقاف القبول المركزي في الجامعات والمعاهد، وترك الباب مفتوحاً لتلك الجامعات لوضع معايير القبول وفق طاقتها الاستيعابية واحتاجات المنطقة أو البلد عامة من التخصصات.

3. كذلك ندعو إلى وقف التعيينات المركزية من قبل الوزارة وتنسيبها ومناقلاتها للاساتذة والكوادر، وترك الحرية لتلك المؤسسات وفق حاجتها ومعاييرها.

4. في نفس السياق، نحث الجهات المعنية على المباشرة بتطبيق خطوات خصخصة الجامعات والمؤسسات العلمية.

5. وللمساهمة في انجاح الخصخصة نوصي المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بالتعاون معها في جوانب الاستشارات العلمية وتبادل الخبرات والاستثمار المشترك في المجالات الصناعية والزراعية وغيرها.

6. من أجل تحقيق نجاحات أفضل على مستوى تصنيفات الجامعات والدوريات العلمية والمراكز البحثية، نوصي رؤسات تلك المؤسسات بتنزيل معايير كل من تلك التصنيفات، وترجمتها إن اقتضى الأمر إلى العربية إن لم تكن مترجمة، وتعليقها في مكاتبهم أو وضعها أمامهم، ناهيك عن توزيعها على رؤساء وكوادر الوحدات الإدارية الأصغر (كليات، معاهد، أقسام)، من أجل المزيد من الوعي، ووضعها موضع التطبيق أو العمل بها قدر الإمكان.

7. نوصي وزارة التعليم العالي، بعمل بوابة للمجلات العلمية على غرار شبكات الناشرين العالميين، غرضها تطبيق معايير الجودة بالنسبة للدوريات العلمية العراقية، وتوسيع نشر النتاجات العراقية، مع ترك حرية التقييم ووضع ضوابط النشر الخاصة بكل مجلة.

8. نوصي إدارات الدوريات العراقية بالسعي إلى دخول معامل التأثير العربي، كخطوة أولى باتجاه الدخول إلى التصنيفات العالمية للدوريات العلمية مثل ذلك الذي يعتمده مؤشر سكوبس.

9. نوصي وزارة التعليم العالي باعتبارها الجهة المركزية المتحكمة للآن، باعتماد برنامج الأستاذ الزائر بغية استفادة جامعاتنا على الأقل من الكفاءات العراقية في الخارج.

10. نوصي الجامعات بالإهتمام بمواقعها الالكترونية، وتحسين جودتها وتحديثها باستمرار بما يواكب ما تفعله الجامعات العالمية، وليس جعل تلك المواقع منابر إعلامية ودعائية لرؤسائها وعمداء كلياتها.

11. نقترح على الباحثين والمراكز البحثية، تقديم المزيد من البحوث والدراسات التي تقيّم واقع التعليم العالي في العراق، وخصوصاً مدى جدوى اللامركزية والخصخصة.

الخاتمة:

ونحن نصل إلى خاتمة عملنا هذا، فإننا قد اجتهدنا في تحديد بعض المشكلات التي تعيق عملية تطوير التعليم العالي في بلدنا، ونعتقد أن عملية الإدارة المركزية من قبل وزارة التعليم العالي وفرضها الضوابط والأوامر الفوقية سواء المتعلقة بالتعيينات أو تنسيب الطلبة ومعدلات القبولات، وغيرها، بالإضافة إلى عملية التبعية المالية وعدم منح الفرصة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإدارة ذاتية ومحاولة اعتمادها على ذاتها من أجل تمويل نفسها، ناهيك عن انفتاحها على المجتمع، والمؤسسات الانتاجية في البلد، كل هذه العوامل قد كبلت مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات خصوصاً، وحدت من تطورها. لذا فإنا حوالنا في هذا العمل تقصي المشكلة قدر الإمكان، وعلى أقل تقدير بمقارنة بعض أنظمة التعليم والادارة في بلدان متطورة مثل المملكة المتحدة. والحال كذلك، فإننا نعيد التوكيد على أهمية الإدارة اللامركزية بمنح المزيد من الصلاحيات للجامعات، بالإضافة الى تجارب خصخصة، مع استمرار نوع من الرعاية والرقابة الخارجية لوزارة التعليم العالي، من أجل الحفاظ على إطار عام من تطبيق المعايير المطلوبة.

باختصار حاولنا من خلال هذا العمل أن نركز على الاشكاليات المتعلقة بالادارة المركزية للجامعات، وما يرتبط بها من أمور نرى أنها ساهمت بتأخر عملية تطور جامعاتنا، وكرست مفارقة كيف أن مخرجات التعليم العالي لدينا باتت مشكلة عوضاً عن أن تكون سبباً في تطور البلد. وباعتبار أن البحث العلمي هو بوابة التطور العلمي ومعياره الرئيس، حاولنا أن نقدم مقترحات لعل من شأنها أن تساهم في احداث نقلة إيجابية في هذا المجال، ما ينعكس على الجامعات ايجابياً أيضاً، وهذه المقترحات من الضرورة أن تكون متزامنة مع بداية تطبيق ولو تدريجي للإدارة اللامركزية لتلك المؤسسات، ومنحها الاستقلالية.

نتمنى مخلصين أن ترى هذه المقترحات استجابة أو نظر من قبل المعنيين، وأن توضع على الأقل على طاولة النقاش والتداول.

المراجع والمصادر:

أولاً: باللغة العربية:

1. بلاكيت، بنجامين، مجلات علمية مزيفة توقع بالباحثين العرب، الفنار للإعلام، 12-2015-10.

2. الحربي، مها محمد، تفعيل اللامركزية في إدارات التعليم، مجلة المعرفة، 03/03/2015.

3. حنفي، ساري، إغواءات التصنيف الأكاديمي للجامعات العربية ووهمها، افتتاحية مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العددان (31-32) صيف-خريف 2015.

4. الربيعي، محمد، جودة التعليم أهم من أي شيء آخر، جريدة المدى، العدد (3535)، 28/12/2015.

5. الربيعي، محمد، من يتحمل مسؤولية تدني مستوى التعليم؟، جريدة المدى، 04/10/2014.

6. شحاذة، يوسف يعقوب، واقع الإدارة اللامركزية لعمداء كميات جامعة بغداد من وجهة نظر معاونيهم ورؤساء الأقسام العلمية، مجلة الأستاذ- العراق، العدد 209، مج 2، 2014.

7. عارف، محمد، الروتين يقتل الابداع والابتكار في الجامعات العراقية، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=408819، 04.04.2014

8. قابيل، طارق، معامل التأثير العربي، منظمة المجتمع العلمي العربي: http://arsco.org/article-detail-596-8-0.

9. الموقع الالكتروني لجامعة الإسراء الأردنية: http://www.isra.edu.jo/start.php?c=news611.html

10. الموقع الالكتروني للجامعة التكنولوجية ببغداد: https://uotechnology.edu.iq/index.php/about-university/aboutuot

11. موقع الجزيرة نت، تصنيف المجلات العلمية العربية.. كيف يخدم البحث العلمي؟، موقع الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/news/science/2019/1/23

12. موقع معامل التأثير العربي: http://www.arabimpactfactor.com/pages/tasnif.php

ثانياً: باللغة الانكليزية:

13. http://ausrevista.com/26-2.1.html

14. http://www.shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2018.html

15. http://www.webometrics.info/en/aw/iraq?fbclid=IwAR1EzbQBQ604lEpfTjwi-OBQyl1n7EFBDsKc8PUwIWwurH4VO0aWmmgkgJo

16. http://www.webometrics.info/en/search/node/criteria

17. #/https://beallslist.weebly.com

18. https://www.library.wisc.edu/find/top-10-databases/

19. https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2020/world-ranking#!/page/0/length/25/locations/IQ/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats.

20. Times Higher Education, The World University Ranking: https://www.timeshighereducation.com/about-us, 13/01/2019.

21. West, Anne, Allmendinger, Jutta, Nikolai, Rita and Barham, Eleanor (2010) Decentralisation and educational achievement in Germany and the UK. Environment and Planning C: Government and Policy, 28 (3). pp. 450-468. ISSN 0263-774X.

22. William Yat Wai Lo, Decentralization of Higher Education and its Implications for Educational Autonomy in Taiwan, Asia Pacific Journal of Education, June 2010, issue (2) 30.

دور إدارة التغيير في تأسيس ثقافة الحوكمة الجامعية الرشيدة

أ.م.د. صلاح الدين محمد أمين
الكلية التقنية الإدارية / بغداد

أ.م.د. شذى عبد الحسين جبر
الكلية التقنية الإدارية / بغداد

أ.م.د. أسعد كاظم نايف
كلية آشور الجامعة

لقد ظهر مفهوم الحوكمة بسبب ضعف وسائل ممارسة السلطة في إدارة وتنفيذ السياسات العامة، وقد أكد المصطلح والمفهوم على أهمية المعلومات ومدى شفافية الأنشطة الحكومية وتعزيز المشاركةالمجتمعية والتوجه نحو مزيد من اللامركزية حتى يكون بالإمكان ترقية مستوى الكفاءة والفاعلية في الخدمات المقدمة، وظهر مصطلح الحكومة الرشيدة good governance ونعني بها الإدارة التي تقدم أدواراً ايجابية في المنظمة.

وقد انتقل مفهوم الحوكمة إلى قطاعات مختلفة ومنها قطاع التعليم بعد أن كانت بدايته في أنشطة الأعمال وشركات الأعمال والانهيار الذي صاحب البعض منها، وأضحت الحوكمة الرشيدة من الأدوات المهمة في الجامعة لتحديد جودة الخدمة التعليمية والجامعات.

لقد تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالحوكمة الرشيدة في المنظمات المختلفة وقد حظيت الجامعات بجزء مهم من هذا الاهتمام كتوجه معاصر يسعى إلى تحسين وتجويد الخدمات التعليمية من خلال ابعاد مهمة كالشفافية والعدالة والمسالة والمحاسبة وحماية اصحاب المصالح والحد من استغلال السلطة والنفوذ والالتزام بالقوانين والأنظمة ومعايير السلوك المهني الأخلاقي التي تحكم اداء العاملين بالجامعات.

ولقد تزايد الاهتمام العالمي خلال السنوات الأخيرة بتطبيق العديد من الطرق والأساليب والأدوات والستراتيجيات لتجويد أداء الجامعات وتطويرها، ولعل من أحدثها ما أطلق عليه مؤخراً (الحوكمة الرشيدة) good governance كاتجاه عالمي معاصر يهدف الى تحسين الاداء الجامعي وتطوير مردوداته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق الشفافية والعدالة، وتفعيل مبدأ المسألة والمحاسبية وحماية أصحاب المصالح، وينظر إلى الحوكمة الجامعة الرشيدة على أنها ممارسة السلطات الفعالة لإدارة شؤون الجامعة باعتماد آليات نحو يرضي توقعات جميع أصحاب المصالح.

وتعد الحوكمة الجامعية الرشيدة عن مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميّز في الأداء عن طريق الأساليب المنافسة والفعالة لتحقيق خطط واهداف الجامعات و الحوكمة الجامعية الرشيدة لها محددات داخلية وخارجية فالمحددات الداخلية تركز على تشكيل مجالس صناع القرار وتحديد نوعية الأعضاء المشاركين وطرق اختيارهم، فضلاً عن أنظمة الرقابة الداخلية ووسائل تحفيز ورفع الاداء أما المحددات الخارجية فتشمل العلاقات بين الجامعات والمجتمع الخارجي، فضلاً عن دور مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرقابية في مراقبة أداء وضمان عدالة وشفافية الإجراءات الداخلية على وفق الأنظمة والتشريعات التي تصدرها جهات الاختصاص في هذا الشأن.

أولاً: أهداف الحوكمة الجامعية الرشيدة.

يمكن تحديد أهداف الحوكمة الجامعية الرشيدة بالآتي:

1- رفع القدرة التنافسية للجامعات فضلا عن تعزيز قدرتها في التطوير والتحسين والتغيير والإبداع والابتكار.

2- تحقيق أهداف كل أصحاب المصالح في الجامعات.

3- تحسين سمعة الجامعات في محيطها الداخلي والخارجي، وزيادة الثقة في الخدمات والمنتجات التي تقدمها.

4- العمل على بناء نظام الرقابة والاشراف الذاتي في الجامعات للحد من الفساد المالي والإداري المحتمل وتقليل الأخطاء والانحرافات.

5- إتاحة حق المسألة والمحاسبة للادارة العليا والتنفيذية بالجامعات من قبل الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة.

6- تحقيق العدالة وضمان النزاهة والشفافية للأطراف كافة الذين يقومون بالأعمال داخل الجامعات، وتحسين الممارسات الإدارية والتعليمية في الجامعات.

7- تحديد العلاقات بين الإدارة التنفيذية وبين اصحاب المصالح في الجامعات بما يحقق جودة العملية التعليمية وجودة المخرجات والنواتج.

8- الإفصاح الكامل عن أداء الجامعات ووضعها المالي.

9- تعزيز مشاركة جميع الأطراف وأصحاب المصالح في عمليات اتخاذ القرارات.

10- وضع القوانين والمعايير والقواعد التي تحدد السلوكيات المهنية والأخلاقية للعاملين بالجامعات.

11- الالتزام بتحقيق الأداء المتميز من قبل الإدارة التنفيذية واصحاب المصالح جميعاً.

12- تحقيق الأمانة في تهيئة مخرجات تتلاءم مع متطلبات المعايير الموضوعة، واستناداً ’لى حاجة سوق العمل.

13- الانتماء إلى الجامعة واعتبارها الجانب الذي يضيف إلى قيمة ما يمتلكونه من معرفة ومهارات.

ثانياً: عوامل نجاح الحوكمة الجامعية الرشيدة:

هناك عدد من العوامل التي تسهم في نجاح الحوكمة الرشيدة وتتمثل في الآتي:

1- تأسيس أطار القيم الاساسية التي من خلالها تعمل الجامعات ويقبل بها جميع أصحاب المصالح فيها.

2- تمكين الفاعلين الأساسيين في الجامعات من الإبداع والابتكار والتعبير عن إمكاناتهم ومهارات في عملهم الجامعي.

3- تدعيم الثقة والاقدام والتمكين والتسهيل والتنظيم أكثر من التحكم.

4- الميل إلى الاتجاه الاستراتيجي وقياسه وتقيمه دورياً واتباع الإجراءات التي تضمن استمرار التقييم والتخطيط واتساقها مع الأهداف.

5- حصول أصحاب المصالح على المعلومات، وإن هذه المعلومات التي يتم توفيرها ملائمة وقابلة للفهم وحقيقية.

6- التوجه نحو الاستدامة.

7- التوازن بين أهداف أصحاب المصالح واهتماماتهم.

8-الاهتمام الجاد بإدارة المخاطر بالجامعة وعدها جزءاً متكاملاً من نظام الحوكمة الرشيدة في الجامعة.

ثالثاً: أهمية الحوكمة الجامعية الرشيدة: تبرز اهمية الحوكمة الرشيدة في الآتي:

1- محاربة الفساد المالي والإداري في الجامعات.

2- ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة للعاملين كافة في الجامعات.

3- تفادي وجود اخطاء او انحرافات والعمل على تقليلها الى ادنى قدر ممكن بأستخدام النظم الرقابية المتطورة.

4- تحقيق الاستفادة القصوى من النظم المحاسبية والرقابة الداخلية.

5- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية.

6- تحقيق التوزان بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستخدام الكفوء للموارد وضمان المساءلة

7- توفير فرص العمل والخدمات للمجتمع.

رابعاً: مبادئ الحوكمة الجامعية الرشيدة: وتشمل:

1- الحرية الأكاديمية.

2- الحقوق والمسؤوليات الواضحة.

3- الاستقلال المالي.

4- المحاسبية.

5- مراعاة حقوق أصحاب المصالح جميعاً.

6- السلطة.

7- الاستشارات.

8- التمثيل.

تحديات التعليم العالي: يواجه التعليم العالي في أنحاء العالم كافة تحديات كثيرة من بينها:

1- تزويد الخريجين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل.

2- تحسين سبل الحصول على خدمة تعليمية عالية الجودة.

3- توفير مصادر تمويل لتلبية تزايد احتياجات الطلبة.

4- مدى القدرة على التجاوب مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية دائمة التغير.

5- التكيف مع الاسواق الدولية المدفوعة بالتكنولوجيا والسريعة التغير بصورة متزايدة.

6- خريجوا التعليم العالي الباحثون عن وظائف في ظل زيادة معدلات البطالة عالمياً.

7- زيادة الاعباء المالية في معظم البلدان التي سستأثر قدرتها على توفير تعليم عال ذي جودة مرتفعة.

8- تهيئة المتطلبات التي يتضمنها البرنامج الحكومي فيما يتعلق بجودة التعليم والنشر العالمي والتواصل مع الجامعات عالمياً.

9- ارتفاع اعداد الطلبة الجامعيين بشكل متزايد.

10- تزايد الضغوط على الموارد التمويلة العامة.

11-الاضطراب السياسي في المنطقة.

معوقات تطبيق الحوكمة الجامعية الرشيدة:

وهنالك خمسة معوقات رئيسية تؤثر في قدرة خريجي الجامعات على الحصول على وظائف:

1- ما تزال الاستثمارات في القطاع الخاص منخفضة وكثيفة رأس المال.

2- عدم التوافق بين المهارات المعروضة والطلب عليها.

3- ما يزال القطاع العام يشوه الحوافز.

4- ما تزال القواعد المنظمة للعمل صارمة ولاتزال ضرائب العمالة مرتفعة.

5- هناك حاجة الى الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير لكسر حلقة الانتاجية المنخفضة.

والعمل على تنمية المهارات التي هي عملية تراكمية معقدة وديناميكية تستمر طول دورة حياة الموظف ويتم اكتساب المهارات من خلال طرق عديدة. إن الحكومة الرشيدة للجامعات تستلزم قياس نواتج انظمة التعليم العالي وهي عملية معقدة تتطلب فحص مجموعة متنوعة واسعة من المؤشرات.

إن ادارة التغير تتطلب زيادة المهارات الادراكية اذا ظهر برنامج التقييم الدولي للطلاب ان هناك انخفاضاً شديداً في المهارات الادراكية عالية المستوى، حيث ان هناك نسبة كبيرة من خريجي المدارس الثانوية تلتحق بمؤسسات التعليم العالي ولديها مهارات ادراكية تقل مستوياتها كثيرة عن المعدل المتوسط عالمياً خلال العقد الاخير لوحظ ادخال اصلاحات عن التعليم الجامعي في معظم بلدان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وفي شتى انحاء العالم.

لقد اتاح ظهور التصنيف العالمي فرصة غير مسبوقة لمؤسسات وانظمة التعليم العالي للاعتماد على هذه الادوات الخارجية في اكتساب سمعة كبيرة تزيد من رصيد تلك الجامعات وبالتوازي مع زيادة التصنيفات تطورت ايضا حوكمة التعليم الرشيدة وادارته في العقدين الماضيين نتيجة تنامي مؤسسات التعليم العالي وتنوع رسالاتها وهيئاتها وظهور مبادى الادارة العامة الجديدة المناصرة للسوق موجهة نحو تبني نهج اكثر توازناً في أسناد اصلاحيات مطالبة الاكاديميين بالخضوع بدرجة اكبر للمسالة عن النتائج واجبارهم على اعتماد مبادى السوق وقامت معظم البلدان باجراء اصلاحات لاعادة النظر في اليات ادارة التعليم العالي بأعتماد ستراتيجيات ادارة التغيير.

وقد استهدفت عملية المقارنة المرجعية لنظم حوكمة الجامعات تحديد ممارسات الحوكمة التي تتبعها الجامعات وتوفير اطار لتحليل نظم حوكمة الجامعات ومقارنتها بهدف تقديم تحليل ونقاط مرجعية يمكن الاسترشاد بها في عمليتي التغيير والاصلاح والعمل على تحسين فهم الجامعات لنقاط القوة والضعف في نهج الحوكمة الجاري تطبيقها يمكن الجامعات من تحديد النواحي المطلوب ادخال

تغيرات بها ويساعد ذلك الجامعات في نهاية المطاف على تحسين وظائفها وادائها بمايلبي احتياجات اصحاب المصلحة بصورة افضل وأن تاسيس ثقافة الحكومة الرشيدة يساهم في بناء قواعد بيانات كبيرة ذات امكانيات هامة لاجراء مزيد من الابحاث، كما انها تتيح الفرصة لربط الحوكمة الرشيدة بالجوانب الاخرى المهمة لوضع السياسات المتعلقة بالاداء الجامعي مثل معدلات القبول ودخول سوق العمل وتنمية المهارات والابتكار والمساهمة في النمو الاقتصادي.

تعد الحوكمة الرشيدة أحد الموضوعات المهمة التي سعت وحاولت. احداث تغيير في المنظمات ومنها الجامعات منطلقة ومرتكزة على مبادى واليات داخلية وخارجية تعتمدها وقد شهدت البيئية التعليمية الجامعة اليوم تطورت وتغيرات واسعة في البرامج والنظم والتطبيقات والاليات التي دفعتها باتجاهات معولمة ديناميكية، وأمست هذه البيئة في حاجة ملحه الى التغيير في كثير من جوانبها المنهجية والتطبيقية والعلمية بهدف الوصول الى قطاع تعليمي جامعي فاعل ومساهم بشكل ديناميكي في تأسيس ثقافة الحكومة الرشيدة.

وقد بنيت اشكالية الدراسة من خلال استقراء للواقع التعليمي، اذ ان غياب الحوكمة الرشيدة بألياتها ومبادئها والافتقار الى الشفافية واستمرارية الاعمال يؤدي الى ضعف التطور في قطاع التعليم العالي، فالحوكمة الرشيدة لاتتعلق بادارة الجامعة فحسب، بل بوضع معايير و اليات حاكمة لاداء كل الاطراف واصحاب المصالح، حيث من خلالها يتم استثمار الخطط الاستراتيجية لترجمة ارادة المجتمع الى سياسات عامة ووضع الاسس والقواعد والمرتكزات الهادفة الى خدمة جميع افراد المجتمع والحوكمة الرشيدة في مجال التعليم العالي الجامعي لاتحوي فقط نظم الادارة والتنظمم، بل تشمل بمعناها الواسع العمليات الرسمية التي تتم بطريقة صياغة السياسات وتحديد الاولويات وتخصيص الموارد وتطبيق الاصلاح وتحقيق التفوق والنجاح الاستراتيجي، وهي تشمل كل مستويات العملية التعليمية.وعليه فأن الحوكمة الجامعية الرشيدة تبنى على اساس استخدام الشفافية والمشاركة والوضوح

وتطبيق الانظمة والقوانين لغرض التطوير والبناء في ضوء ذلك تمثل ادارة التغيير نحو ثقافة الحوكمة الجامعية الرشيدة والمعوقات والمشاكل التي تعاني منها الجامعات العراقية وحاول البحث الاجابة عليها خلال التساؤلات الاتية :

- كيف هو شكل التغيير في الجامعات العراقية نحو تطبيق الحوكمة الجامعية الرشيدة
- ماهي اهم نماذج ادارة التغيير التي يمكن تطبيقها في الجامعات العراقية وهل تتوافق مع التجارب العالمية.
- مامدى توافر متطلبات الحوكمة الجامعية الرشيدة في الجامعات العراقية في ضوء نماذج ادارة التغيير.

من خلال ذلك نرى اهمية البحث تكمن في الاتي :-

- تطرقه الى موضوعاً معاصراً في مجال التعليم العالي الجامعي وهو دور ادارة التغيير في تأسيس ثقافة الحوكمة الجامعية الرشيدة.
- اختياره لاحد النماذج المهمة في موضوع ادارة التغيير.
- ضرورة التعرف على مدى تطبيق انظمة ومعايير الحكومة في الجامعات العراقية.
- عدم وجود لائحة او تشريع لحوكمة الجامعات ويمكن الاستناد او الارتكاز اليه في محاولة لتحقيق ادارة تغيير فاعلة في هذه المؤسسات.

وقد هدفت الدراسة الى استعمال احد نماذج ادارة التغيير وهو نموذج ADKAR

في بناء ثقافة الحوكمة الرشيدة في الجامعات العراقية، حيث ان هذا النموذج يمثل مختصراً لخمسة ابعاد او متغيرات مهمة يمكن اعتمادها كمهجية علمية لاحداث التغيير في الجامعات نحو بناء ثقافة الحوكمة الجامعية الرشيدة وهذه الابعاد هي :-

Awareness الوعي بأهمية ادارة التغيير

Desire الرغبة في التغيير

Knowledge المعرفة بكيفية ادارة التغيير

Ability القدرات والقابلية اللازمة لادارة التغيير

Reinforcement التعزيز لتحقيق وانجاز ادارة التغيير

سابعاً: الدراسات المرجعية المرتبطة بإشكالية الدراسة:

قد اوصت معظم نتائج الدراسات المقارنة التي قامت بها منظمة اليونسكو لتقييم تجارب الدول في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في عصر العلم والمعرفة في الالفية الثالثة بضرورة الاخذ بعدد من التوصيات والسياسات الاصلاحية لتحقيق اهداف تطوير الاداء الجامعي ضمن اليات وابعاد ووسائل الحوكمة الجامعية الرشيدة في ظل تنامي الطلب المجتمعي على التعليم العالي وفي تقرير لبرنامج الامم المتحدة الانمائي UN DP united nation Development program ورد ان الحوكمة الرشيدة تحقق اهداف كثيرة منها تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية في تخصيص واستثمار الموارد العامة فمثلاً حددت دراسة برنامج الامم المتحدة UN DPالمميزات التالية كسمات للحوكمة الجامعية الرشيدة :-

- المشاركة
- القدرة على التعامل مع القضايا المؤقتة والطارئة
- ا لاستدامة
- الشرعية
- القدرة على تحديد وتبني الحلول الوطنية
- الشفافية
- المساءلة
- التمكين
- الكفاية
- التمويل
- الفاعلية
- الخدماتية
- تعزيز سلطة القانون
- العدالة
- المساواة

وتوصلت دراسة تناولت موضوع المسآلة كأحد ابعاد الحوكمة الرشيدة وبين فاعلية الجامعة حيث أشارت النتائج الى وجود علاقة ايجابية قوية بين درجة الوعي بمفهوم المساءلة ودرجة فاعلية الجامعة.

كما تناولت دراسة موضوع العلاقة بين الحوكمة الجامعية الرشيدة من خلال مبدأ الاستقلالية وبينت أن جامعة السويد من أفضل الجامعات في هذا المجال حيث أن لديها استقلالية كبيرة في ادارتها وأن الجامعات التي ليست لديها استقلالية كاملة لن تكون لديها قدرة كافية على العمل كما أشارت دراسة الى ان هناك تحولاً كبيراً في نظام التعليم العالي تحت ضغط الاحتياجات الجديدة لمجتمع المعرفة حيث ان هناك تحولاً من الهيكل التقليدي الى الهيكل المعتمد على الاستقلالية كما أكدت الدراسة على ضرورة احداث الشراكة بين الدولة والمجتمع ضمن الاعتراف والاعتماد المتبادل بينهما في مجال تقسيم الادوار واكدت على ضرورة تحقيق الترابط بين الحوكمة الجامعية والمعرفة

بالمعلومات والبيانات الخاصة بالتعليم وكيفية تداولها والاستفادة منها، وكيفية اتاحتها امام الرأي العام وسهولة الوصول اليها للمناقشة وابداء الرأي فيها، واعلام الجمهور بمستوى تقدم اداء النظام التعليمي من عدمه وكيفية وجود آليات المشاركة للتطوير والتحديث واهتمت دراسة تم اجرائها بوضع تصور مقترح يمكن من خلاله استخدام الحوكمة الجامعية الرشيدة في النظام التعليمي من اجل رفع كفاءة الجامعات وتحقيق جودتها، وأشارت الدراسة الى ان تطبيق الحوكمة يسهم في رفع كفاءة النظام التعليمي وتجويده في الجامعات، أن هناك أسباب قد تؤدي الى فشل في تحديد الاولوليات، وغياب التدريب الفعال للقيادات الادارية، وعدم استقلال الجامعات.

واجريت دراسة من قبل لتحديد العلاقة المعقدة بين الحوكمة الجامعية وانتاج المعرفة في الجامعات، واشارت الدراسة الى ان الانظمة التعليمة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تواجه تحديات معقدة وبخاصة فيما يتعلق بأنتاج المعرفة، وان تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجامعات يسهم في انتاج المعرفة بمختلف انواعها ونشرها والاستفادة منها وأتاحتها للراي العام لمناقشتها واعلام الجمهور بمستوى تقدم اداء الجامعة من عدمه و أشارت الدراسة الى أن تطبيق الحوكمة الجامعية الرشيدة يتطلب أنظمة ادارية حرفية واقل مركزية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني كما أجريت دراسة للتعرف على كيفية تطبيق الحوكمة الرشيدة في التعليم في الدنمارك و أشارت الدراسة الى أن استخدام الحوكمة الجامعية ادى الى تطويرالادارة وعلاج الكثير من المشكلات كما ادت الى تفعيل نظم المساءلة والمحاسبية وتطبيق معايير الجودة في التعليم.

المصادر:

1- البار، عدنان مصطفى، **نموذج التغيير ADKAR أدارة البعد الانساني**، جامعة الملك عبد العزيز، 2015.

2- أبو العطا، نرمين، "**حوكمة الجامعات : سبيل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية** "، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.

3- جمال الدين، أشرف "حوكمة الجامعات : **المفاهيم الاساسية والاطار العام في مصر : الشفافية والافصاح، نحو مناخ افضل للاستثمار في الدول العربية** "، القاهرة : مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، 2006.

4- رشيد، طارق،"**ستراتيجيات جديدة لنجاح التغيير**"، مركز التدريب العالمي – الامم المتحدة،2015.

5- سابا، خوري نعيم، **الحاكمية المؤسسية ودور اعضاء مجلس الكلية المستقلين في الجامعة**، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين الاردنيين، العدد 22-21، اكتوبر2005، ص 40-38.

6- سحنون جمال الدين، **شروط بروز ألاسواق المالية، دراسة مقارنة لدول مصر، تونس والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادي، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر ،2008، ص 122-121.

7– طيب، عزيزة عبدالله (2018) – **دراسة تحليلية لمفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقها في الجامعات السعودية –** جامعة الملك عبد العزيز – جدة – المملكة العربية السعودية.

8- ناصر الدين، يعقوب عادل (2014) – **أطار مقترح لحكومة الجامعات ومؤشرات**

تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة – جامعة الشرق الاوسط، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان.

9- **مقارنة نظم الحوكمة كأداة لتشجيع التغيير : 100 جامعة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا**. يونيو 2013.

Marseille(2015)**– Benchmarking governance 100 universities**.،10-CM1

سياسة القبول المركزي في الجامعات
دراسة في امكانية التعديل أو التبديل

ا. م. د. ماهر جبار الخليلي
كلية الامام الكاظم – بغداد

المقدمة

نظام القبول الجامعي على مستوى الدول الناهضة بالتعليم اصبح ركنا اساسيا في سياسات تلك الدول على المستوى الفردي والمؤسسي، ولم يعد معيار الدرجات للطلبة القادمين من الدراسة الثانوية مناسب تماما للقبول بالجامعات وانما هناك معايير اخرى دخلت على الخط واصبح اهتمام الجامعات بالدرجة الاساس جودة التعليم وهذا يتطلب جودة المدخلات من اجل الوصول الى جودة المخرجات.

لعل من اهم الامور التي دخلت في قائمة المعايير السمات والصفات الشخصية للطلبة المناسبين للتخصصات والاقسام العلمية المناسبة لهم ولقدراتهم ومؤهلاتهم ، وهذا له أهمية بالغة في تشكيل ملامح الطلبة المناسبين لكل تخصص دراسي.

وهناك من الدول من استخدمت نظام التقارير التي يعدها مدرسي المرحلة الثانوية عن كل طالب متضمنا حتى الجوانب النفسية والشخصية مشفوعا بالتوصيات الدقيقة عن حالة الطالب والمواهب والمؤهلات التي يتمتع بها.

في العراق لا زال نظام القبول المركزي معتمدا رغم قدم اجراءاته وعدم ملائمته للواقع العلمي والاجتماعي وفق التطور السريع في الانظمة التعليمية وجودة مخرجاتها، فاصبح الاهتمام بالمدخلات مقدما وفق رؤية استشرافية واضحة اهمية بالغة لواضعي السياسات التعليمية ، ولم يعد الاعتمادً على درجات الامتحانات العامة (البكالوريا) مناسبا، لذلك كان لابد من مراجعة وتحليل لهذا النظام لكشف الخلل والملابسات من اجل التعديل او التبديل.

أن النظام القبول المركزي المطبق حالياً في دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة التعليم العالي يعتمد فقط على نتائج امتحانات (البكالوريا) والذي يتضمن عدة اجراءات بدءا بدليل الطالب المعد سنويا في كيفية مليء استمارة التقديم للجامعات والكليات والاقسام العلمية بعد ظهور النتائج مباشرة وانتهاء بالقبول في الجامعات الذي يصبح دستور غير قابل للتغيير الا ما ندر، وصعوبة اجراءات التحويل او تحقيق الرغبة حسب القرب والبعد من المعدل.

ما يتبع هذا النظام في القبول هو ظلم كبير للكثير من الطلبة الذين يضطرون الى الاستعانة بالوساطات او الكليات الاهلية في تحقيق رغباتهم لمن يفهم ويعرف ما يريد، اما الطلبة ذوي

المعدلات الواطئة فيضطر الى القبول باي كلية دون النظر الى مستواه وامكانياته هروبا من المعاهد والمجالات الفنية الا ما ندر.

للأسف هناك الكثير من الطلبة يجبرون بشكل او باخر على الذهاب الى كليات غير راغبين فيها اما بضغط من الاهل او لغرض التعيين او لأسباب اخرى، ان عدم قناعة الطالب بالتخصص الذي يدرسه يؤدي الى اضرار كبيرة فرديا ومجتمعيا.

ان النظام القبول المركزي يجعل الحمل الاكبر على الجامعات التي سوف تتحمل الاعباء، اذ ان موارد الدولة المصروفة على الطالب منذ دخوله رياض الاطفال لحين تخرجه من الجامعة سوف تضيع هباءا منثورا اذا لم يكن الطالب مستعد نفسيا ومهاريا لتخصصه وامكانياته ومهارات ذلك التخصص وما يتطلب من اداء.

في هذا البحث نقوم بدراسة تحليلية عن واقع هذا النظام ومواطن الخلل فيه وامكانية استبداله او تعديله مع الاخذ بنظر الاعتبار التشريعات النافذة والظروف الساندة، مستندين في ذلك الى مصادر اساسية اهمها احصاءات من وزارة التخطيط بما يختص بالجانب العلمي واستحداث الاقسام العلمية، وايضا دليل الطالب الصادر عن وزارة التعليم العالي للسنين الاخيرة وقوائم الحدود الدنيا السنوية فضلا عن احصاءات من وزارة التربية وبعض المصادر عن التعليم بشكله العام في العراق خلال السنوات السابقة .

وهناك استبيان خاص بعنوان (مدى مساهمة نظام القبول المركزي في تحقيق اهداف التعليم في العراق) تتضمن مجموعة من الاسئلة :

الاول / مدى ملائمة نظام القبول المركزي مع الواقع الاجتماعي

الثاني / مدى ملائمة نظام القبول المركزي مع الواقع الاقتصادي

الثالث / مدى مساهمة نظام القبول المركزي في تحقيق رغبات الطلاب

الرابع / مدى قدرة نظام القبول المركزي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة

الخامس / مدى قدرة نظام القبول المركزي على اكتشاف المواهب والطاقات المبدعة

السادس / مدى قدرة نظام القبول المركزي على تحقيق الجودة في الجامعات.

وهناك طلب في الاستبيان من الاستاذ يطلب منه مقترحاته البديلة لهذا النظام للإفادة من الافكار والطروحات وتحليلها وتشذيبها.

هذه الاسئلة تحاول كشف الحقائق عن هذا النظام من خلال تحليل وتصنيف الاجابات لشرائح مختلفة من المجتمع، لاسيما المختصين والقريبين من هذا النظام وفي مقدمتهم المسؤولين في وزارتي التربية والتعليم العالي واعداد من الطلبة واعداد من الاساتذة الاكاديميين واعداد من المشرفين التربويين وكذلك المدرسين في المدارس الثانوية، من اجل الوصول الى رؤية ناضجة وواقعية.

نظام القبول المركزي العراقي – الاليات والاجراءات

تمهيد:

بداية لابد من التعرف على نظام القبول المركزي المعتمد منذ سنين ضمن اليات قبول الطلبة بالجامعات العراقية، بحيث يكون مجموع الدرجات للامتحان في الصفوف المنتهية بالإعدادية (البكالوريا)، هو المعيار الوحيد في تقييم الطالب وهو جواز سفره نحو كليته القادمة دون أي معيار اخر وحسب تصنيف الكليات.

في هذا المحور نقوم بدراسة تحليلية عن بعض فقرات النظام ومراحل العمل فيه والجهات المنفذة من اجل الوصول الى معلومات اوسع وحقائق ادق.

صدرقانونوزارةالتربيةوالتعليمرقم 39 لسنة 1958 تضمن مواد ونصوصا قانونية تفصيلية في كيفية اداء وزارة التربية لعملها في ادارة المدارس الحكومية والاهلية والاجنبية[1].

ثم صدر قانون ذيل قانون وزارة التربية رقم 39 لسنة 1958 المعدل رقم 200 لسنة 1968 تم فيه اقرار استيفاء رسوم منح اجازة تأسيس المدارس الاهلية والاجنبية وفق نسب محددة وبعض الاليات الاخرى[2].

1. الوقائع العراقية ، العدد : 55، في 1958-10-15 ، الجزء2.
2. الموقع الالكتروني : http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/18812.html

ثم صدر قانون وزارة التربية رقم (124) لسنة 1971 وتضمن شمولية اكثر لمهام وزارة التربية والغى القوانين القديمة وحدد مهمة وزارة التربية بالعمل على تقدم المجتمع وتنمية ثرواته البشرية واعداد مواطنين مؤمنين بالله مخلصين لأمتهم مستنيرين بالمعرفة مستمسكين بحقوق المواطنة قائمين بواجباتها[3].

صدر قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (132) لسنة 1970 ليؤسس اول وزارة تنفصل عن وزارة التربية وتختص بالتعليم العالي فيما بعد الثانوية وتمارس ذلك من خلال تخطيط منهجي عام [4].

وحددت اهداف الوزارة بـ :

أ – احداث تغيير نوعي في الحركة العلمية والتعليم العالي ينهض بهما وبجميع مؤسساتهما.

ب – تحقيق الانسجام والتكامل بين مناهج وأهداف الحركة العلمية والتعليم العالي وبين المخططات العامة للدولة.

جـ – تتوزع الدراسات والبحوث العلمية العليا والاختصاصات الفنية والتكنولوجية في الجامعات والمعاهد ومراكز البحث على ضوء مشاريع التنمية والتطوير المتعاظمة في البلاد.

د – اعداد جيل متحرر من الجهل والخوف والتخلف قوي في بنيته وشخصيته واخلاقه يعي تراث امته الحضاري ويعتز به وبوطنه وشعبه.

هـ – اعداد العلماء والمفكرين والاساتذة الجامعيين والمدرسين والخبراء المختصين من ابناء الوطن لإملاء الاطارات التربوية والثقافية والفنية والاقتصادية والعلمية بكفاءات وطنية جديرة مخلصة في جميع مرافق الدولة والقطاعات الاخرى.

و – العمل على تحقيق التطور المتوازن باستمرار بين تقدم العلوم النظرية وبين مايقتضي ذلك من توسع وتطوير في العلوم والتجارب والممارسات التطبيقية والمختبرية.

ز – العناية بالبحث العلمي ورعاية وتشجيع ودعم مواهب الابداع والابتكار. والعمل على

3.الموقع الالكتروني : http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/5093.html
4. الوقائع العراقية، العدد : 2362، في 08-06-1974.

توفير الاسباب الفنية والادبية والمادية التي تساعد الباحثين والمبدعين والمخترعين على متابعة رسالتهم باطمئنان وثقة.

ح – تأمين الحصانة العلمية للمفكرين والعلماء والباحثين ومنح مخصصات كافية للتفرغ العلمي ومكافآت مادية تتناسب مع قيمة وجودة الانتاج والابتكار.

ط – دعم وتشجيع الجمعيات العلمية في البلاد ومدها بالمعونات المالية والفنية التي توفر لها سبل التطور والنماء.

ثم صدر قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988، وفيه تغيرت الاهداف نحو احداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية وتوجيه المؤسسات التعليمية والبحثية بما يحقق التفاعل المستمر بين الفكر والممارسة باتجاه تحقيق الأصالة والرصانة العلمية والتفاعل مع التجارب والخبرات الإنسانية واعتماد معايير الجودة العلمية الدولية ومستويات اعلى من التطور التعليمي وصولا الى بناء أجيال جديدة تحمل لواء العلم والمعرفة لتكون قوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع[5].

وعند ملاحظة تغير الاهداف نفهم ان الامور تتطور عبر الزمن وان لا يبقى القانون متمسكا بنصوصه الملائمة لمرحلته الزمنية، ولابد من تغيير جذري حسب الامكانيات والتطورات التقنية وحجم سوق العمل والمهن المطلوبة والمهن المندثرة وغيرها، بمعنى ان يكون هناك تخطيط ورؤية مستقبلية ترعى الاجيال الناشئة بالتعليم والتدريب الحديث والمتطور.

ان قوانين التعليم العالي في العراق لازالت نافذة دون حساب للزمن والتطور والتقني وتغير المهن والحرف واحتياجات اسواق الاعمال، كما ان التطور السكاني يحتم زيادة طلب التعليم وزيادة الاحتياج الى فرص العمل، وعلى الرغم من قدم الاجراءات لازال نظام القبول المركزي نافذا وفق شروط واليات متغيرة سنويا حسب الكليات والجامعات المستحدثة .

5. جريدة الوقائع العراقية، العدد 3196، بتاريخ 1988 . الموقع الالكتروني :
http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=141220055451161

اولا : ملاحظات على شروط القبول في الجامعات العراقية

عند مراجعة دليل الطالب لمعرفة توجهات نظام القبول المركزي نجد ان الفقرة الاولى من الدليل هي شروط القبول المركزي في الجامعات العراقية، ويمكننا مناقشة بعض الشروط على حده بمنتهى المنطق والعقلانية.

– «يشترط في الطالب أن يكون عراقي الجنسية، وحائزا على شهادة الدراسة الإعدادية العراقية معززة بتصديق من المديرية العامة للتربية في المحافظة أو على شهادة تعادلها».

كونه عراقي وشرط اساسي ان تكون مدرسته عراقية مفهوم، لانه قبولا مركزيا وليس عاما ويعتمد نظام التعليم المجاني، ولكن الجانب الوثائقي هو المشكلة، فان حصر الوثيقة بين المدرسة والتربية التابعة لها وهو اجراء روتيني قديم، واصبح من مخلفات الماضي ولابد من تقنيات حديثة للامتحانات وتصديق الوثائق الكترونيا واعتماد جهة حكومية خاصة بتصديق الوثائق الرسمية بعيدا عن تحميل الطالب عبء المراجعة والتوثيق، وقد تم اضافة هم جديد على الطلاب وهي صحة الصدور التي تعد دليلا على تراجع الثقة بالوثائق الرسمية وتحميل اثار ذلك على المواطن .

– « ان يكون ناجحاً في الفحص الطبي ويكون تقديم الطالب المكفوف (الذي تتوفر فيه الشروط التقديم للدراسات الإنسانية الملائمة) عن طريق القبول المركزي».

هذا الشرط موجود في كل دوائر الدولة في التعيين او في الحصول على اجازة سوق وغيرها وتوجد لجان طبية متخصصة تجلس في بعض المراكز الصحية لأجراء فحص البصر فقط وليس فحص طبي شامل كما يطالب الشرط، وتعتمد نتيجة الفحص كوثيقة رسمية تبعد شبح العقوبة عن الموظف في التسجيل الذي يقبل ملف طالب دون الفحص الطبي، وتنتفي الحاجة الفعلية لفحص طبي يكشف الكثير عن حالة الطالب البدنية والجسدية الملائمة للدراسة الجامعية، فضلا عن الحاجة الى فحص ذهني ونفسي من اجل معرفة توجهات الطالب ورغباته واحتمالية وجود امراض نفسية عدوانية او غيرها، وعادة يكون ذلك في ملف الطالب من مرحلة الاعدادية بوجود الارشاد التربوي في المدارس الذي انتهى العمل به منذ زمن.

– « ان يكون متفرغاً للدراسة ولا يجوز الجمع بين الوظيفة والدراسة في الكليات والمعاهد الصباحية، ويشمل ذلك منتسبي المؤسسات الحكومية كافة ويشترط في استمرارهم بالدراسة الحصول على إجازة دراسية من دوائرهم ابتداءً على وفق التعليمات النافذة واذا ثبت خلاف ذلك يكتب إلى الوزارة لإلغاء قبوله»[6].

وفق الحالة العراقية وطبيعة الدراسة والعمل فيها فهذا الشرط مطلوب لمنع الازدواجية بين العمل والدراسة، ولكن وفقا للتجربة الواقعية منذ اربعة عقود لم يمنع هذا الشرط الكثير ممن اكملوا دراساتهم خلافا لهذا الشرط سواء كان ذلك بالدراسة المسائية او الصباحية، كما ان المنطق والعقل يقول ان المنع ليس صحيحا، والسؤال هنا لماذا لا يكون بإمكان أي مواطن او انسان ان يدرس ويعمل وهو طموح مشروع، ولابد من توفير حرية الاختيار للطالب وتعزيز ذلك بتعدد الفرص امامه، لذلك يجب ايجاد مخرج حقيقي ملائم للطالب ولمصلحة الدولة.

– «ان يكون من خريجي السنة الدراسية الحالية او السنة الدراسية السابقة من غير المقبولين قبولا مركزياً في أية كلية أو معهد يتم قبولهم على وفق الحدود الدنيا لسنه تخرجهم شرط عدم التحاقهم بإحدى الدراسات (التعليم الحكومي الخاص الصباحي، المسائية، الاهلية أو الكليات التابعة للوقفين) وفي حال ثبوت قبول الطالب في أية كلية أو معهد في القنوات اعلاه يعاد إلى قبوله الأصلي وتعد سنة رسوب بحقه».

هذا الشرط فيه الكثير من الاسئلة الاستفهامية، تبدا بتحديد عمر الطالب المسموح له الدخول في نظام القبول المركزي بعمر 18 سنة او اكثر بقليل حسب السنة الحالية، مع شرط خاص لعمر 19 سنة او حسب السنة السابقة، والسؤال اهمية ذلك علميا ومهنيا بعيدا عن الجانب التنظيمي والاداري والاعداد الكبيرة الداخلة في النظام، والسؤال الاخر لماذا هذا التشدد في القبول والاجراء الصارم بحق المقبولين في كليات اخرى وامكانية توسيع دائرة الفرص والخيارات للطالب.

6.(بإمكان الطالب الموظف تأجيل الدراسة بحسب التعليمات كي يستوفي شرط إكمال سنتين خدمة مرضية ليحق له الحصول على الإجازة الدراسية وعلى وفق تعليمات منح الإجازة الدراسية).للمزيد ينظر: دليل الطالب للقبول في الجامعات العراقية للسنة الدراسية 2018-2019، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، 2018، ص6.

ثانيا : ملاحظات على الاسس العامة المعتمدة في نظام القبول المركزي

يعتمد نظام القبول المركزي على اسس عامة مهمة عند التقديم ومنها :

أولا: التقديم على الاستمارة الالكترونية عن طريق البوابة الالكترونية لدائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، لوزارة التعليم العالي، بحيث يتوجب على الطلبة :

أ- «**من خريجي الفرع العلمي بالصنفين (الاحيائي، والتطبيقي) ملئ (50) اختيارا في الاستمارة الالكترونية على ان لا يقل عدد المعاهد عن (10) من ضمن الخمسين اختيار**»، بمعنى ان الاولوية في خطة الوزارة لدراسة البكالوريوس الاكاديمية (اربع سنوات) وليس دراسة الدبلوم المهنية (سنتان) ، من خلال نسبة (20 %) للمعاهد فقط في الاختيارات.

ب- «**من خريجي الفرع الادبي: ملء ما لا يقل عن (25) اختيارا ولغاية(50) اختيار في الاستمارة الالكترونية على ان لا يقل عدد المعاهد ايضا عن (10) معاهد**»، بمعنى ان الدراسات الادبية والانسانية اقل اهتماما من الوزارة، كما هو واضح من هذه الاسس .

ت- «**يكون التقديم لكلية القانون (الحقوق) مقتصرا على سكنة المحافظة حصراً ولا يحق للطالب التقديم الى الكلية المذكورة في الجامعات التي تقع خارج محافظته**»، وهذا يعني ان هناك توسعا كبيرا حدث في دراسة القانون واصبح موجودا في كل محافظه مما استدعى اعطاء الاولوية للمحافظة على حساب الحاجة الفعلية والتخطيط المبرمج .

ومن خلال هذه الاجراءات يتضح ان اليات النظام تعتمد بالأساس على الطالب نفسه في الاختيار، دون ان يكون هناك خيارات كثيرة مفتوحة للطلاب من اجل تحقيق الطموح المنشود، واختيار الطلاب يكون حسب المجموع والمعدل، والاستمارة الالكترونية عبر النظام الالكتروني لاستمارة القبول المركزي .

ثالثا : واقع الجامعات العراقية

يضم العراق (35) خمسة وثلاثين جامعة حكومية،و(75) خمسة وسبعين كلية وجامعة اهلية، منتشرة في البلاد من الموصل الى البصرة باستثناء اقليم كردستان[7] الذي يضم (15) خمسة

7. دليل الطالب للقبول في الجامعات العراقية للسنة الدراسية 2019-2018، المصدر السابق، ص-27ص62؛ الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلميhttp://mohesr.gov.iq/ar/.

عشر جامعةحكوميةتابعةللإقليمو(14) واربعة عشر جامعةاهلية[8]،تستقبل الطلاب من مخرجات التربية وفق نظام القبول المركزي للحكومية، وتعتمد على قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لسنة 1988 مع تعديلاته في ادارة الجامعات، وبالتالي فان الجامعات محكومة بموجب قانون موحد وادارة موحدة تتمثل في قرارات وزارة التعليم العالي ودوائرها وغير مستقلة ولا تستطيع المنافسة فيما بينها في استقطاب الطلاب الجيدين او توزيع الاختصاصات حسب حاجة السوق المحلية والدولية للأعمال كما هو معمول به في الجامعات العالمية .

في السنة الدراسية 2019-2018 تم قبول (127078) طالب في الجامعات الحكومية، وبلغ عدد الطلبة المقبولين ضمن قناة القبول المركزي في المجموعة الطبية بلغ (6655) طالبا، مقارنة بالسنة الدراسية 2018-2017 الذي تم فيه قبول(5042)، وأعداد الطلبة الحاصلين على معدل 100 % بلغ 1158 طالبا، فيما بلغ عدد الطلبة الذين حصلوا على معدل بين (95–100)أحد عشر ألف اوثلاثمئة وسبع وعشرين (11027) طالبا مما تطلب زيادة الطاقة الاستيعابية في كليات المجموعة الطبية[9].

ومن الضرورة بمكان الاطلاع على توزيع الطلبة في الجامعات والكليات ، وبالتالي من اجل التوضيح لابد من اخذ نموذج بعيدا عن الاسهاب كما هو واضح في الجدول الاتي :

جدول رقم (1)[10]

توزيع الطلبة في كليات جامعة بغداد للعام الدراسي 2019–2018

ت	الكلية	القسم	عدد الطلبة	الادنى	الاعلى
1	كلية الطب		307	703	714
2	طب الكندي		120	700	703
3	طب اسنان		186	689	712,4

8.الموقع الالكتروني :https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9

9. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي : http://mohesr.gov.iq/ar/2018/10/

10.قسم الحاسبة الالكترونية ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القبول المركزي للسنة الدراسية 2018- 2019 .

4	صيدلة		180	684	709,8
5	التمريض		150	659	680
6	طب بيطري		159	558	680
	المجموعة الطبية		1102		
7	هندسة	العمارة	54	649	702
	هندسة	مدني	131	620	671
	هندسة	كهرباء	109	584	661
	هندسة	الكترونيك	64	632	680
		حاسوب	72	624	679
		ميكانيك	142		
		كيماوي	99		
		موارد مائية	54		
		البيئة	32		
		الطاقة	99		
		المساحة	38		
		الطيران	36		
		النفط	38		
	مجموع الهندسة		1004		
8	هندسة خوارزمي	معلومات واتصالات	43	626	676
		الطب الحياتي	43	681	682
		ميكاترونكس	32	564	658
		الكيمياء الاحيائية	42	609	678

	مجموع الخوارزمي		160		
	مجموع الهندسية		1164		
9	العلوم	--------	1491	490	679
	العلوم	رياضيات	139	507	675
10	علوم بنات	------	233	491	662,7
	علوم بنات	رياضيات	89	491	622
		حاسوب	67	492	637
	مجموع العلوم		2019		
11	القانون		207	557	681
12	العلوم السياسية		217	504	619
13	الزراعة		953	441	677
14	لغات		1220	502	684
15	ادارة واقتصاد		1270	478	659
16	تربية ابن الهيثم		1250	500	667
17	تربية ابن رشد		799	481	678
18	تربية بنات		898	469	675
19	الآداب		1047	472	626
20	علوم اسلامية		663	466	586
21	الاعلام		216	520	684
22	فنون جميلة		379	457	569
			9119		
	المجموع الكلي	13404			

وعند قراءة الجدول نجد ان عدد المقبولين في جامعة بغداد وحدها 13404 طالب يمثلون نسبة (10,5 %) من مجموع عدد الطلبة وهي النسبة الاكبر اذ مع وجود 35 جامعة حكومية تستوعب كليات الجامعة نسبة تقريب 11 % من الطلبة، وكليات الجامعة تبلغ 24 كلية متنوعة الاختصاصات، وفي الجدول 22 كلية لان كليتي التربية الرياضية وكلية التربية الرياضية للبنات تعتمد القبول المباشر، وطبعا كثرة الكليات دليل على اهمية هذا الجامعة ومدى وسعها، كما من قراءة الجدول نجد كليتي طب بنفس التخصصات وكليتي هندسة بتنوع التخصصات، كما نجد تعدد وتكرار التخصص الواحد في اكثر من كلية مثل اقسام الجغرافية واللغة العربية والتاريخ المتوزعة على كليات التربية والتربية الاساسية والآداب.

من الجدول ايضا نجد ان عدد طلبة المجموعةالطبية بلغ (1102) طالب موزعين على ست كليات، وحسب الطاقة الاستيعابية لهذه الكليات فإنها تبلغ النصف بمعنى ان هذه الكليات تستقطب عدد طلبة اكثر من طاقتها الاستيعابية بتأثيرات غير علمية ولا اكاديمية وانما سياسية واجتماعية، وهذا ما يجعل نظام القبول مع هذه التأثيرات غير العلمية عرضة لنتائج سلبية بالنوع والكم، وهومستقبل البلد ومصير الطلاب امانة في اعناق جميع المسؤولين.

في المجموعةالهندسية نجد (1164) طالب مقبول موزعين على كليتين و17 قسم علمي هندسي، ومجموعة العلوم (2019) طالب موزعين على كليتين (علوم وعلوم للبنات) و13 قسم علمي منها مكرر، في الوقت الذي استوعبت 12 كلية في الدراسات الانسانية (9119) طالب وهو رقم كبير يمثل نسبة (68 %) من المقبولين في الجامعة وهو رقم كبير جدا لاختصاصات علمية غير ذات اهمية كبرى بالنسبة الى سوق العمل، وهناك بعض الاقسام مكررة وتدرس المناهج نفسها وتخرج المئات من الطلبة سنويا دون ان يكون هناك فرصة عمل واقعية موجودة في الاقتصاد العراقي مما يتطلب مراجعة حقيقية لتلك الاقسام.

ان جامعة بغداد بما تمثله من رمزية في العراق كونها الجامعة الام والاولى والاعرق والاقدم، تمثل نموذج للجامعة المسترخية والتي لا تسعى الى تحسين ادائها وتطويرها الذاتي لان طلابها مضمونين وفق نظام القبول المركزي واساتذتها ممولين من الحكومة وابنيتها حكومية وتشغلها دون عناء، وادارتها تتحكم فيها السلطات السياسية والوزارية، وليس وفق اليات التدرج الجامعي والفعالية العلمية وجودة الاداء التدريسي والبحثي، وهذا يفقدها خاصية السعي الى استقطاب الطلبة بالمنافسة وتعيين الاساتذة الكفوئين وتحسين البنى التحتية.

يوضح الجدول ايضا الحد الادنى والاعلى في مجموع الطالب المقبول في الكلية المعنية مثل كلية الطب حيث يبلغ الحد الادنى للقبول (703) والحد الاعلى (714) وكلا المجموعين فوق الطاقة القصوى لسبع مواد يمتحن فيها طالب وهي (700) لكل مادة 100 درجة ويلاحظ ان جميع الطلبة المقبولين هم من فئة فوق المائة في كل المواد وهذا يؤشر الى وجود تأثيرات اخرى غير علمية في طبيعة القبول المركزي .

ولازلنا في جامعة بغداد كنموذج للدراسة من خلال تتبع الهيئة التدريسية :

جدول رقم (2)[11]التدريسيون في جامعة بغداد حسب الجنس والشهادة

ت	الكلية	عدد	ذكور	اناث	دكتوراه	ماجستير
1	كلية الطب	223	132	91	177	45
2	طب الكندي	108	64	44	87	21
3	طب اسنان	242	58	184	94	148
4	صيدلة	121	46	75	40	81
5	التمريض	81	32	49	47	34
6	طب بيطري	281	137	144	132	149
7	الهندسة	421	246	175	164	247
8	هندسة خوارزمي	145	101	44	47	98
9	العلوم	722	292	430	370	351
10	علوم بنات	275	64	211	108	167
11	القانون	47	27	20	35	12
12	العلوم السياسية	82	42	40	63	19
13	الزراعة	496	264	232	286	210

11.جدول من اعداد الباحث مستند على معطيات تقرير الادارة السنوي لعام 2016، قسم الدراسات والتخطيط، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص-8ص14.

14	لغات	336	175	161	144	192
15	ادارة واقتصاد	245	119	126	134	105
16	تربية ابن الرشد	332	153	179	261	71
17	تربية ابن الهيثم	553	193	360	275	278
18	تربية بنات	301	52	249	178	123
19	الآداب	284	148	136	231	53
20	علوم اسلامية	133	99	34	104	29
21	الاعلام	98	58	40	77	21
22	فنون جميلة	267	187	80	153	113
23	تربية رياضية	181	130	51	131	50
24	تربية رياضية بنات	62	1	61	52	10
	المجموع	6036	2820	3216	3390	2627

الجدول يوضح عدد التدريسيين في جامعة بغداد وحدها والبالغ (6036) استاذ موزعين على (2820) ذكور و(3216) اناث، وهذ مؤشر على ارتفاع نسبة الاناث بين التدريسيين في اكبر واوسع جامعة بالعراق، فيما كانت الشهادات موزعة على (3390) شهادة دكتوراه و(2627) من حاملي شهادة الماجستير، وهذا الارقام تؤشر الى شبابية الجامعة من جهة وقلة خبرة في الاداء الجامعي من جهة اخرى.

كما ان مؤشر وجود اكثر من ستة الاف تدريسي موجود في جامعة واحدة يكلفها مبالغ سنوية طائلة من رواتب واجور محاضرات واشراف دون ان يكون هناك مردود حقيقي في الاقتصاد العراقي من خريجي هذه الجامعة الكبيرة، ولا حتى من النشاطات البحثية لأساتذة الكلية يجعل من الضرورة بمكان مراجعة نظام القبول المركزي الذي قيد حركة التطوير.

(استبيان – تحليل – استنتاج)

في هذا المحور تم اعداد استمارة استبيان خاصة تحت عنوان (**مدى مساهمة نظام القبول المركزي في تحقيق اهداف التعليم في العراق**)، كما تم عرضها ورقيا على مجموعة من الاساتذة الجامعيين والمشرفين التربويين بشكل خاص وبعض الموظفين من الدرجات الوظيفية العليا، ثم تم اعدادها الكترونيا وعرضها بشكل عام وفيما يلي نموذج من الاستمارة:

ت	السؤال	ضعيف	متوسط	ممتاز
1	مدى ملائمة نظام القبول المركزي مع الواقع الاجتماعي			
2	مدى ملائمة نظام القبول المركزي مع سوق العمل الاقتصادي			
3	مدى مساهمة نظام القبول المركزي في تحقيق رغبات الطلاب			
4	مدى قدرة نظام القبول المركزي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة			
5	مدى قدرة نظام القبول المركزي على اكتشاف المواهب والطاقات المبدعة			
6	مدى قدرة نظام القبول المركزي على تحقيق الجودة في الجامعات			

واضيفت فقرة في الاستمارة تشمل المقترحات في البدائل للنظام مع اعطاء حق ذكر الاسم اختياري لأصحاب المقترحات والافكار القابلة للتطبيق .

وزع الاستبيان على العينات المنتقاة في اوساط علمية وتربوية بلغت (1370) شخص شملت (457 الورقي 913 الالكتروني) ومن كلا الجنسين (بمعدل 885 للذكور، 485 للإناث) وكانت الاحصائية العامة كالاتي :

جدول رقم (1) توزيع العينات حسب العمر والجنس

الاعمار	20-30	30-40	40-50	فوق 50 سنة	المجموع
الاناث	**49**	**130**	**177**	**129**	**485**
الذكور	**21**	**212**	**346**	**306**	**885**
المجموع	**70**	**342**	**523**	**435**	**1370**

وعند قراءة الجدول نلاحظ ان النسبة الاكبر من المشاركين بالعينة هي من فئة العقد الخامس من العمر (50-40) وهي الفئة الاكثر نضجا واحتكاكا بالواقع التربوي والاكاديمي على المستوى الوظيفي والعائلي فضلا عن ثاني اكبر نسبة هي من فئة ما فوق الخمسين وهم الاكثر خبرة وتماس مع تجارب التعليم والتربية في العراق خلال العقود الماضية، وهذا ما يجعل الآراء والافكار التي وردت في هذا الاستبيان اكثر اتزانا وخبرة.

المسالة الاخرى التي يشير اليها الجدول ان نسبة الاناث كانت حاضرة في كل الفئات ،لاسيما في فئة (50-40) كانت نسبها عالية، وبالتالي فان رؤية البحث بشكل عام والاستبيان بشكل خاص قد مثلت كل الفئات حسب الجنس والشهادة والعمر.

اما توزيع الاحصائيات حسب الشهادة الجامعية فكانت حسب الجدول رقم (2)

جدول رقم (2) توزيع العينات حسب الشهادة الجامعية

	دكتوراه	ماجستير	دبلوم/ بكالوريوس	اخرى	المجموع
العدد	**680**	**334**	**290**	**66**	**1370**
النسبة	**% 49,6**	**24,4%**	**% 21,2**	**% 4,8**	**% 100**

بعد هذه الاحصائيات العامة عن العينات والتي اوضحت بشكل ملفت للنظر اعداد كبيرة من اصحاب الشهادات، اذ بلغ عدد اصحاب شهادة الدكتوراه 680 شهادة و334 شهادة ماجستير مما يجعل هذا الاستبيان قريب جدا من نبض الضمير العراقي الاكاديمي والتربوي.

جدول رقم (3) توزيع العينات حسب المهنة

	اخرى	متقاعد	مشرف تربوي	مدرس	استاذ جامعي	موظف تربوي	مجموع
العدد	**11**	**70**	**367**	**112**	**780**	**30**	**1370**
النسبة	**% 0,8**	**% 5,2**	**% 26,8**	**% 8,1**	**% 56,9**	**% 2,2**	**% 100**

عند قراءة الجدول نجد ان النسبة الاكبر من اصحاب المهن هم من فئة الاستاذ الجامعي والمشرف التربوي (56,9 % و24,4 % على التوالي) بمعنى الاستبيان قد ركز على هذا الفئات من اجل الخروج بأفضل رؤية عن واقع نظام القبول المركزي لان هذه الفئات هم الاقرب اليه والاكثر تعامل معه بل هم من اكثر الفئات تأثرا وتأثيرا من والى هذا النظام.

كانت نتائج الاستبيان جديرة بالاهتمام وتحمل رسائل من انواع شتى، ومن اجل الفائدة الأعم سوف يكون التحليل لكل سؤال على حده وكالاتي :

الجدول رقم (4) تحليل بيانات السؤال الاول

س1	مدى ملائمة نظام القبول المركزي مع الواقع الاجتماعي			
التقييم	ضعيف	متوسط	ممتاز	المجموع
العدد	**865**	**425**	**80**	**1370**
النسبة	**% 63,2**	**% 31**	**% 5,8**	**% 100**

عند قراءة الجدول بتمعن نلاحظ بان الاجابات على السؤال الاول(**مدى ملائمة نظام القبول المركزي مع الواقع الاجتماعي**)كانت واطئة جدا وسلبية تجاه (ممتاز) وبلغت نسبتها (5,8 %)، وهي نسبة ضعيفة اعتقد اصحابها بان هذا النظام مناسب للواقع الاجتماعي، وكذلك بالنسبة لخانة المتوسط الذي بلغت نسبة المقترعين 31 % وهي نسبة وسطية تؤكد على قناعة بان هذا النظام يحقق رغبات المجتمع الى حد ما ومناسب للوسط الثقافي، في حين كانت النسبة الاكبر من الطبقة المثقفة والواعية والمرتبطة بالمجتمع التربوي والتعليمي في العراق كانت مع اختيار (الضعيف) بنسبة 63,2 % وهي نسبة قريبة جدا من الثلثين، وفيها رسالة واضحة بان هذا النظام غير مناسب ولا يحقق طموحات الطبقات الاجتماعية.

س2	مدى ملائمة نظام القبول المركزي مع سوق العمل الاقتصادي			
التقييم	ضعيف	متوسط	ممتاز	المجموع
العدد	1320	35	15	1370
النسبة	% 96،4	% 2,5	% 1,1	% 100

الجدول رقم (5) تحليل بيانات السؤال الثاني

عند قراءة جدول رقم (5) بدقة نجد ان الاجابات على السؤال الثاني (**مدى ملائمة نظام القبول المركزي مع سوق العمل الاقتصادي**) كانت سلبية تجاه (ممتاز) وبلغت نسبتها (1,1 %) وهي نسبة واطئة جدا، ثم ارتفعت قليلا الى خانة المتوسط اذ بلغت (2,5 %) وكلا الاجابتين تؤكد ان ضعف النظام، بالمقابل فان نسبة 96,4 % على اختيار (الضعيف) دليل ومؤشر واضح على عدم استجابة نظام القبول المركزي لمتطلبات سوق العمل وهي اشكالية حقيقية واقعية نابعة من رحم معاناة المجتمع والجامعات والوسط التعليمي والتربوي وبهذا المؤشر يجب ان تكون وقفة حقيقية لمراجعة الاليات والاجراءات والتعليمات بما يقلل من الفجوة الواسعة بين ما تعيشه قيادات سياسية وتعليمية في ابراجها العاجية وبين الواقع الحقيقي على الارض.

ومن الواضح ان نتائج هذا السؤال قد اكدت حقيقة واقعية يعيشها المجتمع العراقي تتمثل في البطالة بإطارها العام ، والبطالة المقنعة والبطالة الجامعية بشكل خاص حيث نعيش امام حركة تظاهرات اجتماعية واسعة من اصحاب الشهادات العليا ، وهنا يبرز السؤال الابرز متى يكون هناك تخطيط مدروس للاستفادة من مخرجات التعليم ؟؟ ومتى يكون هناك تخطيط ورؤية واضحة للمهن الاكثر انتشارا في العالم مع بقاء التخصصات العلمية في الجامعات العراقية ذات الاثر المحدود جدا في سوق العمل الاقتصادي ؟؟

الجدول رقم (6) تحليل بيانات السؤال الثالث

س3	مدى مساهمة نظام القبول المركزي في تحقيق رغبات الطلاب			
التقييم	ضعيف	متوسط	ممتاز	المجموع
العدد	1103	260	7	1370
النسبة	% 80,5	% 18,9	% 0,6	% 100

السؤال الثالث كان اكثر تحديداً لمشكلة البحث الرئيسة وهو (**مدى مساهمة نظام القبول المركزي في تحقيق رغبات الطلاب**) وهو يكشف بطبيعة الحال وجود فجوة كبيرة بين ما يرغب به ويطمح اليه الطالب العراقي وبين ما يلزمه نظام القبول المركزي، فالمعروف ان هناك رغبة عند الطالب فضلا عن رغبة الاهل، والمفروض ان يعكس نظام القبول في الجامعات رغبات الطلاب والاهل، من خلال تعدد الخيارات المطروحة ووسعة النظام ومرونته على حساب الجمود والانغلاق الذي يتميز به نظام القبول المركزي، فقد اشرت نسبة (الضعيف) ب(80,5 %) وهي نسبة مرتفعة من المجتمع تؤشر فشل النظام في تحقيق رغبات الطلاب ورغبات الاهل، وهذا يعكس مشكلة اجتماعية متراكمة منذ عقود وهذا يؤشر ايضا حالات الانتحار عند الشباب مع كل اعلان نتائج سنويا وايضا الحلات غير المنظورة من الاحباط والانكسار عند الطلاب واهاليهم وما يترتب عليها من هجرة وامراض صحية واجتماعية وغيرها.

الجدول رقم (7) تحليل بيانات السؤال الرابع

س4	مدى قدرة نظام القبول المركزي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة			
التقييم	ضعيف	متوسط	ممتاز	المجموع
العدد	1120	241	9	1370
النسبة	81,7%	17,6%	0,7%	100%

من بين الاسئلة المهمة التي اشار اليها الاستبيان هو سؤال (**مدى قدرة نظام القبول المركزي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة**) كون ان اهداف التنمية المستدامة في التعليم تنعكس في البلدان بإجراءات وخطوات مدروسة نحو تحقيقها، وتحتاج الى نظام فعالفي استيعاب الشباب وحل

مشكلة البطالة، ونلاحظ ان اساتذة الجامعات والمشرفين التربويين ممن اجاب على هذا السؤال قد اشروا على خانة (الضعيف) بنسبة (81,7 %) وهي نسبة مرتفعة وتؤشر ان النظام لا يحقق اهداف التنمية المستدامة ، لاسيما وان رؤية الامم المتحدة في العراق نحو تنمية مستدامة 2030 قد تواصلت مع الحكومات العراقية من اجل السير نحو تحقيق اهدافها.

الجدول رقم (8) تحليل بيانات السؤال الخامس

س5	مدى قدرة نظام القبول المركزي على اكتشاف المواهب والطاقات المبدعة			
التقييم	ضعيف	متوسط	ممتاز	المجموع
العدد	**1228**	**129**	**13**	**1370**
النسبة	**% 89,6**	**% 9,5**	**% 0,9**	**% 100**

السؤال الخامس فيه خصوصية كونه يؤشر واقع نظام التعليم والهدف منه وقدرته على ابراز القدرات والاهتمام بها، فكان السؤال (**مدى قدرة نظام القبول المركزي على اكتشاف المواهب والطاقات المبدعة**)، يمثل تأشير قدرة نظام القبول المركزي على اكتشاف المواهب واصحاب العقول العبقرية والمبدعة، فكانت المفاجأة بان نسبة (الضعيف) قد تصدرت الاجابات ب(89,6 %) وهي من اكثر الاجابات ارتفاعا في هذا الاستبيان ، وتؤشر في الواقع مشكلة مهمة جدا وهي ام طاقات البلد الابداعية والمواهب المتميزة تحتاج الى استيعاب ورعاية خاصة كونها ثروة وطنية، ولذلك فان نظام القبول المركزي قد اهمل هذا المعيار في كل اجراءاته وخطواته ولم يكن هناك اشارة اليهم الا بالمساعي الفردية لأهالي المبدعين والموهوبين، وفي كثير من الاحيان تفشل المساعي وتقتل المواهب في مهدها وتندثر الابداعات، مما يتطلب الوقوف كثيرا امام هذه الحقائق والعمل على ان يكون النظام مستوعب لكل هذه المشاكل.

الجدول رقم (9) تحليل بيانات السؤال السادس

س6	مدى قدرة نظام القبول المركزي على تحقيق الجودة في الجامعات			
التقييم	ضعيف	متوسط	ممتاز	المجموع
العدد	1264	100	6	1370
النسبة	% 92,2	% 7,3	% 0.5	% 100

السؤال السادس (**مدى قدرة نظام القبول المركزي على تحقيق الجودة في الجامعات**) من الاسئلة المهمة التي وردت في الاستبيان لاستيضاح من المؤشرين حقيقة مدخلات التعليم العالي في تحقيق الجودة في الجامعات العراقية لاسيما وان وزارة التعليم العالي قد وضعت امامها هدفا اساسيا بالبرنامج الحكومي الحالي هو الارتقاء في نظام الجودة بالجامعات والعمل على رفع تصنيفها بين الجامعات العالمية، ولكن الواقع غير ذلك تماما حيث اشر على (الضعيف) بنسبة (92,2 %) وهي اكبر نسبة مؤشرة في الاستبيان بما يؤشر معاناة اساتذة الجامعات (وهم الفئة الاكبر المساهمة في الاستبيان) مع مخرجات التربية.

بعد هذه الرحلة الواسعة مع الاستمارة البحثية يمكن تلخيص نتائجها بالاتي :

1) هناك هوة شاسعة بين نظام القبول المركزي وحاجات المجتمع، ومن الضرورة بمكان العمل على تقليلها، فالأهالي يبحثون عن مستقبل افضل لأولادهم وتوفير الخيارات المتعددة هو من اهم الامور التي يجب تكون موجودة في نظام القبول.

2) التخصصات العلمية والانسانية الموجودة في الجامعات العراقية فيها ما هو مندثر ومنها ما هو محدود التداول في سوق العمل الاقتصادي المحلي والدولي، ولذلك فان اعادة النظر في التخصصات هو من واجبات الحكومة ووزارتي التخطيط والتعليم العالي من اجل وضع تخصصات علمية فعالة ومهمة امام الطلاب في نظام القبول.

3) من خلال الاجابات يتضح ان النظام لا يحقق رغبات الطلبات الا بالحد الادنى فالنظام قائم على اساس واحد ومعيار واحد هو مجموع الدرجات في مواد السادس علمي ويلغي جميع المعايير الاخرى من رغبات ومواهب فضلا عن امكانية تعدد الخيارات امام الطلبة، ولذلك فان

بقاء النظام على هذا الوضع لسنين قادمة سوف تكون نتائجه سلبية اكثر وعلى شرائح اكبر من الطلاب واهاليهم.

4) في أيلول عام 2015 اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسمياً في نيويورك، خلال مؤتمرها المعني بالتنمية المستدامة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، وتشتمل هذه الخطة على (17 سبعة عشر) هدفاً منها هدف عالمي جديد في مجال التعليم (الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة)، هو ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، يقترن بسبع غايات وثلاث وسائل للتنفيذ.

وبهذا التفصيل عن التنمية المستدامة الذي اقر منذ اربع سنوات لازال نظام القبول المركزي على حاله دون تغيير والمفروض ان يتم تعديل النظام او تغييره حسب متطلبات التنمية البشرية والمستدامة لتحقيق الاهداف النبيلة لأكثر شرائح المجتمع.

5) من خلال السؤال الخامس الذي يخص قدرة نظام القبول المركزي على اكتشاف المواهب ورعاية اصحب العقول والمبدعين وذوي القدرات الخاصة، نجد ان النظام لم يستطع وفق الياته الحالية من استيعاب تلك المواهب والقدرات لأنه يتعامل مع الارقام وفق معيار واحد ولا يميز بين الافراد وفق سياقات واختبارات محددة معتمدة في كثير من الدول المتقدمة والناهضة.

6) وفق البرنامج الحكومي ومن ضمن اهداف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحاول انم ترتقي بالجامعات نحو التصنيف العالمي بالاستناد الى معايير الجودة الجامعية، ومدخلات الجامعات من اوائل الامور التي تركز عليها انظمة الجودة العالمية، ولذلك نجد ان الاجابات كانت سلبية تجاه تحقيق نظام القبول المركزي مواصفات الجودة، من خلال مدخلات جيدة للتعليم فالجودة تعتمد على رغبة الطالب اولا ومن ثم تقييمه وتحديد مواصفاته واخيرا اجراء الاختبارات التي تقيس قدراته ومهاراته للاختصاص المناسب له.

7) من الواضح ان هناك خلل في التخطيط على مستوى الحكومة والقرار السياسي في هذا الموضوع ولكن المؤشر في هذا الاستبيان ان هناك قلة خبرة او الاصرار على النظام على الرغم من عدم تحقيق اهدافه وهناك الكثير من البدائل التي يمكن مناقشتها وطرحها.

علاقة التعليم بالنمو السكاني

من الضرورة بمكان ان يتضمن التخطيط التربوي استيعاب لأعداد الطلبة المتنامية سنويا حسب النمو السكاني للبلد، فالحاجة الى مباني جديدة للمدارس والى عدد جديد من الهيئة التدريسية والمستلزمات الاخرى من البنى التحتية ضرورة ملحة وحاجة اساسية.

وسبق ان أعلنت وزارة التربية في عام 2017، عن حاجة العراق لأكثر من 20 ألف مدرسة بحلول العام 2022 نتيجة النمو السكاني السنوي، مؤكدة أن الملف يحتاج لأفكار جديدة وخطط استثنائية، فيما أشارت إلى وجود نقص حاد في عدد المدارس بسبب تراكم الأزمات[12]، ووفق هذه المعطيات يحتاج العراق وفي الحد الادنى 5000 مدرسة سنويا، وهو الامر الذي لم يتحقق في السنتين الماضيتين.

ما يتعلق بنظام القبول المركزي هو الجمود نحو التطور العددي والكمي للمدارس والطلاب من جهة والنمو السكاني من جهة اخرى ، وثباته بالأليات والاجراءات نفسها، وحسب احصائيات المدارس بأنواعها يمكن تحديد نسب النمو العدد مقارنة بالنمو السكاني وعلاقة ذلك بتوجيه نظام القبول المركزي للطلاب نحو التخصصات العلمية المرجوة.

يعد (النمو السكاني) من اهم المواضيع التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في الدراسات السكانية والتربوية، فالمجتمع السكاني يتصف بطبيعة دائمة التغير، بسبب التزايد والتناقص العددي للسكان، وهذه الطبيعة ناتجة عن ثلاثة محركات اساسية (الولادات والوفيات والهجرة) ومن خلالها يمكن معرفة التغيرات الحاصلة في حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم وتطورهم[13]، وعلى ضوء هذه المعلومات يتم التخطيط التربوي في مراقبة النمو السكاني من اجل تحديد الاحتياجات من مدارس وبنى تحتية وتطور عمراني.

وبشكل عام فقد ورثت وزارة التربية في العراق تركةً ثقيلةً حاولت الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 معالجتها ولكن للأسف كانت حلول ترقيعية وغير جذرية، وتمثل مشكلة توفير الأبنية المدرسية من اهم المشاكل في قطاع التربية ، وبدل ان تتخذ خطوات علمية ومدروسة وفق خطط

12. الموقع الالكتروني : https://www.alsumaria.tv/mobile/news/212068/
13. حازم داود سالم، التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة 2007-1977م، مجلة كلية الاداب، العدد 98 ، 2017.

خمسية واضحة كانت هناك محاولات بسيطة وحلول خجولة وبدائية للتغلُّب على هذه المشكلة المتفاقمة، ومن بينها بناء (المدارس الكرفانية) في عدة مناطق في بغداد والمحافظات، وإضافة بعض الصفوف الكرفانية للمدارس ذات الكثافة العالية في أعداد التلاميذ، ومحاولة التخفيف من الضغط الذي يولده الدوام الثنائي والثلاثي على التلاميذ أو المعلمين أو إدارات المدارس[14].

ومن خلال بعض الاحصائيات للسنوات الماضية يمكن الوصول الى بعض المؤشرات في التخطيط التربوي، حيث يشير الجدول رقم (10) الى عدد المدارس الثانوية في العراق باستثناء اقليم كردستان لثلاث سنوات متتالية مع النسب المئوية للنمو:

جدول رقم (10)[15] المدارس الثانوية حسب العدد والطلبة والهيئة التدريسية

ت	السنة الدراسية	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلبة المقبولين	الهيئة التدريسية	عدد الطلبة التاركين
	2015–2016	6022	789397	141300	81125
	2016–2017	6605	836784	148832	66752
	2017–2018	7485	960021	164744	68594

وعند قراءة الجدول في عموده الاول نجد ان هناك زيادة (583) مدرسة ثانوية من سنة 2015 الى عام 2016 بنسبة (9,7 %) تقريبا من اصل المدارس الموجودة، ونسبة (10 %) من احتياجات المدارس الاساسية السنوية ، كما نلاحظ زيادة 880 مدرسة الى عام 2017 بنسبة (13,3 %) من اصل المدارس الموجودة ونسبة (17,6 %) من احتياجات المدارس الاساسية.

اما في العمود الثاني نجد زيادة في اعداد الطلبة (47387 طالب) بنسبة (6 %) وهي تقريبا ثلاثة اضعاف نسبة النمو السكاني، وزيادة (123237) طالب، بنسبة (14,7 %) وهي تقريبا

14.جبار سويس الذهبي، أزمة نقص الأبنية المدرسية – قراءة في فاعلية المدارس الكرفانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، قسم الابحاث، ، 2018 ، الموقع الالكتروني : http://www.bayancenter.org/2018/04/4470/

15.الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية ، الموقع الرسمي : http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08- 43-38 .

خمسة اضعاف نسبة النمو السكاني، وهذا مؤشر خطير على بطيء عملية التطوير في البنى التحتية ومواكبة الاحتياجات التربوية مقابل النمو السريع والعشوائي في اعداد الطلبة على الرغم من وجود اعداد من الطلبة التاركين بلغت اعدادهم ارقاما مخيفة، فقد انخفض عدد التاركين من (81125) طالب الى (66752) طالب عام 2017 ثم ارتفع الى (68594) طالب عام 2018 وهو رقم يمثل طاقة بشرية شبابية هائلة من المفروض ان تستثمر بالاتجاه الصحيح والمنتج لصالح البلد والبداية طبعا يجب ان تكون من التعليم.

اما عمود الهيئة التدريسية فيؤشر الى ارتفاع بسيط لا يتناسب مع ارتفاع عدد الطلبة والمدارس فيها، فقد سجل الارتفاع 7532 مدرس في عام 2017م، وزيادة 15912 مدرس في عام 2018. وفي حالة دراسة تقديرات سكان العراق للمدة من 2017-2022 يمكن تحديد حجم مشكلة النمو البطيء في القطاع التربوي.

جدول رقم (11) تقديرات سكان العراق (2017-2022)[16]

السنة	السكان
2017	37,139,519
2018	38,124,182
2019	39,127,900
2020	40,150,200
2021	41,190,700
2022	42,248,900

الجدول يشير الى نمو سكاني بمعدل اكثر من مليون نسمة سنويا واذا قسمت على المحافظات يتضح حجم الجهد المطلوب لمواكبة النمو :

16. الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية، الموقع الرسمي : http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-p,43-38.

جدول رقم (12) تقديرات سكان العراق حسب المحافظة [17] 2018

المحافظة	العدد	الطلبة الموجودين	النسبة	المدارس الثانوية[1]	الابنية	النقص بالابنية
نينوى	3,729,998	189405	% 5	445	306	139
كركوك	1,597,876	113743	% 7,1	361	216	145
ديالى	1,637,226	159573	% 9,7	526	230	296
الانبار	1,771,656	136852	% 7,7	506	229	277
بغداد	8,126,755	788082	% 9,7	1540	1018	522
بابل	2,065,042	209164	% 10,1	419	192	227
كربلاء	1,218,732	124550	% 10,2	267	144	123
واسط	1,378,723	115161	% 8,3	335	204	131
صلاح الدين	1,595,235	141752	% 8,9	547	275	272
النجف	1,471,592	155326	% 10,5	368	216	152
القادسية	1,291,048	135308	% 10,5	348	178	170
المثنى	814,371	74000	% 9	167	119	48
ذي قار	2,095,172	207958	% 9,9	692	242	450
ميسان	1,112,673	91272	% 8,2	186	114	72
البصرة	2,908,491	291393	% 10.1	778	367	411
اربيل	1,854,778	---		---		

17. عمودي النسبة والنقص في الابنية من اعداد الباحث حسب المعطيات والبيانات من وزارة التخطيط ومديرية التخطيط التربوي في وزارة التربية .

دهوك	1,292,535	---		---		
المجموع		7485		2933539	4050	3435

عند قراءة الجدول بشكل متاني يتضح ان العديد من الامور التي تثير التساؤلات ومؤشرات جديرة بالانتباه والمراجعة، وتؤشر ضرورة العمل على حلول جذرية وليس ترقيعيه:

1) عدد النقص في الابنية المدرسية الحالي والبالغ 3435 مدرسة من خلال مقارنة عدد المدارس الثانوية كتشكيل اداري وعدد المباني المخصصة لها وهذا رقم كبير يمثل حاجة انية مستعجلة لفك الاختناقات الثنائي والثلاثي، واذا اضيفت لها حاجة العراق من المدارس بينها الابتدائية 22000 مدرسة يتضح ان خطوات الحكومة ووزارة التربية بطيئة وغير مواكبة لحجم المشكلة الكبير جدا.

2) من خلال نقص عدد الابنية نجد ان بعض المحافظات منكوبة، ففي بغداد العاصمة نجدها بحاجة الى (522) مدرسة بشكل مستعجل، وفي ذي قار نجد ان نقص الابنية يصل الى رقم كبير (450) بما يؤشر ازمة حقيقية بنسبة جيدة للطلبة الى عدد السكان (9,9 %) وهي نسبة متقدمة على كثير من المحافظات، وتؤشر تقدم علمي وتراجع بنيوي، اما في البصرة فهي بحاجة الى (411) مدرسة وهو رقم كبير بالنسبة الى ثالث محافظة من حيث عدد السكان بعد بغداد والموصل.

3) هناك مشكلة اقل وطأة بالنسبة الى نقص الابنية في محافظات المثنى وميسان (48) و(72) على التوالي ، وقد يعود السبب الاساس الى قلة السكان.

4) نسبة الطلبة مقارنة بعدد السكان نجدها متفاوتة وغير منطقية وتؤشر حجم المأساة في بعض المحافظات لاسيما المحررة منها والتي لحقها الدمار خلال الخمس سنوات الماضية، ففي نينوى بلغت (5 %) وهي ثاني اكبر محافظة بعد بغداد من حيث عدد السكان، فضلا عن محافظات صلاح الدين وديالى والانبار وبابل، والتي يمثل النقص فيها اعداد كبيرة غير منسجمة مع نسبة الطلبة فيها الى عدد السكان، وبالتالي فان هناك اسباب عديدة واضحة ومؤشرة وغير ذات اولوية في خطط الحكومة المحلية والمركزية اهمها (التسرب، الترك، الهجرة، النزوح، التدمير، التمويل، وغيرها).

ومن اجل تسليط الضوء اكثر على مشكلة نظام القبول المركزي لابد من نوضح بعض الحقائق بشان المدارس الثانوية والمهنية من حيث الاستيعاب والهيئة التدريسية :

جدول رقم (13) المدارس الثانوية حسب العدد والطلبة والهيئة التدريسية

السنة الدراسية	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلبة المقبولين	الهيئة التدريسية	نسبة المدرسين	عدد الطلبة التاركين
2015-2016	6022	789397	141300	1/23	81125
2016-2017	6605	836784	148832	1/22	66752
2017-2018	7485	960021	164744	1/22	68594

في هذا الجدول نجد ان عدد المدارس الثانوية في العراق عدا اقليم كردستان قد زاد من (6022) مدرسة عام 2015 الى 7485 مدرسة عام 2017-2018 بما يؤشر زيادة 1463 مدرسة خلال سنتين وهو مؤشر جيد وتقدم واضح في عدد المدارس الداخلة في الخدمة ولكن ليس بالطموح المطلوب حسب النمو السكاني والحاجة الفعلية لعدد المدارس المطلوبة البالغة اكثر من 500 مدرسة سنويا.

كما نجد ان عدد الطلبة المقبولين قد زاد بنسبة كبيرة من (789397) طالب الى (960021) طالب بزيادة قدرها (170624) طالب بنسبة (21,6 %) وهو ارتفاع كبير في سنتين يمثل تحدي قوي امام الحكومة العراقية.

اما عدد الطلبة التاركين فقد انخفض من (81125) طالب عام 2016 الى (68594) طالب عام 2018، والانخفاض مؤشر جيد ولكن يبقى الرقم كبير وضياع لمستقبل عدد كبير من الطلاب وهدر بالطاقة البشرية وموارد البلد الحقيقية والتي يجب ان تستثمر بالشكل الصحيح.

اما الهيئة التدريسية فقد زاد العدد من (141300) عام 2015 الى (164744) عام 2018 بزيادة اكثر من 23 الف مدرس ومعلم وهي زيادة جيدة ومتناسقة من حيث العدد مع زيادة عدد الطلبة ولكن للآسف هناك خلل في النوع واليات التعيين غير الصحيحة وغير العلمية مما يتطلب اعادة النظر في تلك الاليات وطريقة اعداد المعلمين والمدرسين .

ثم لابد من مراجعة واقع التعليم المهني لأنه يمثل العمود الاساس لاقتصاد البلد،فالعمال والمهنيين والأسطوات هم اساس الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة والحرف الشعبية وغيرها كثير ممن يشكلون النسبة الاكبر من المجتمع، بالوقت الذي يعاني هذا النوع من التعليم من الاهمال والتناقص ما يثير الاستغراب.

الجدول الاتي يمثل واقع التعليم المهني في العراق للسنوات الثلاث الماضية :

جدول رقم (14) مدارس التعليم المهني وطلبتها والهيئة التدريسية لثلاث سنوات[18]

ت	السنة الدراسية	المدارس المهنية	الطلبة المقبولين الجدد	الطلبة الموجودين فعلا	الطلبة التاركين	اعضاء الهيئة التدريسية
1	2016 – 2015	267	16637	51138	2679	11371
2	2017 – 2016	280	16281	53003	1888	11159
3	2018 – 2017	305	15032	50039	1558	11245

من خلال قراءة الجدول نجد ان عدد المدارس قليل في البلاد لا يتناسب مع بلد يحتاج الى بناء واعمار ، فعدد المدارس عام 2015 كان 267 مدرسة مهنية ارتفع الى 305 عام 2018 وهو رقم لخمسة عشر محافظة، كما ان عدد الطلبة الموجودين فعلا في انخفاض مستمر سنة بعد اخرى، كما ان عدد الهيئة التدريسية كبير جدا بالنسبة لعدد المدارس، 11371 مدرس على 267 مدرسة في عام 2015، بمعنى لكل مدرسة 42 مدرس ، وعدد الطلبة الموجودين فعلا هو 51138 على 267 مدرسة يمثل لكل مدرسة تقريبا 191 طالب وفيها 42 مدرس ، يعني لكل اربع او خمس طلاب مدرس وهو عدد كبير، كما ان البنى التحتية للمدارس المهنية قد تدمرت وكانت يضرب بها المثل في السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين.

وفي عام 2018 لم تختلف النسب كثيرا، بل بالعكس كان هناك انخفاض في عدد المدرسين وعدد الطلبة مع ارتفاع عدد المدارس وهو مؤشر خطير اخر يحسب على هذا النوع من المدارس

18. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التعليم، الموقع الرسمي لوزارة التخطيط: http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-25-07-39-31.

الذي يجب ان يعطى الاولوية القصوى في لمرحلة القادمة من ناحية البنى التحتية كأبنية ومختبرات وعدد ومكائن وقاعات واراض وغيرها، مع ضرورة اشراك القطاع الخاص في موضوع المدارس المهنية الاهلية اولا ومن ناحية اشراك الطلبة في المصانع والمعامل والشركات بمختلف انواعها، ومن الضرورة بمكان ايضا العمل على الاهتمام بنوعية الهيئة التدريسية ومن خلال الاعداد والتهيئة الجيدة واضافة الصفة التدريبية لهؤلاء المدرسين وليس الاقتصار على الجانب النظري والعملي الروتيني وانما القفز الى مستوى المدرس المدرب الحقيقي للمهنة، وهذا يساعد كثيرا في خلق جيل مهني مدرب ومعد اعداد جيد لقيادة النهضة والتنمية في المرحلة القادمة.

الاستنتاجات والتوصيات

الواقع التربوي واليات نظام قبول جديد

من اجل رسم مسار جديد لنظام اكثر دقة واعلى مستوى واكبر استيعاب لشرائح المجتمع وفيه خيارات متعددة للطاقات الشبابية واجيال البلد ورصيده المستقبلي، لابد من توسيع دائرة المعايير للنظام الجديد اكثر من معيار المعدل المنفرد في نظام القبول.

لعل من اهم المعايير في معالجة اوضاع الشباب في الثانوية (معيار الرغبة، معيار الاختبار، معيار الموهبة، معيار المعدل)، وهذه معايير عامة تتبعها مشكلة مهمة وحيوية وهي قدرة الطالب على الاختيار والتخطيط للمستقبل وهو ما نفتقده في شباب الثانوية، والسبب الحقيقي هو قلة اهتمام الدولة والقطاع التربوي بالطلبة في هذه الاعمار لا سيما مايتعلق بالمواهب والطاقات ورغبات هذه الفئة العمرية المتفجرة حيوية والتي تحتاج الى توجيه .

ان الحديث عن قطاع التربية والتعليم يعني الحديث عن مستقبل العراق وشبابه الذين هم العمود الأساسي للغد، ومانخطط له اليوم ينعكس على مستقبل البلاد والعباد، والطاقات البشرية الهائلة لاتتوقف عن الابداع والانجاز طالما توفر التخطيط والدعم.

ومن خلال البحث نجد ان الخلل في الإدارة والقيادة الإدارية وعدم وجود إرادة سياسية ولافلسفة تربوية في قطاع التربية والتعليم.

ومن الاستنتاجات المهمة وذات الاولوية في هذا القطاع تبدا :

1) فك الارتباط بين مجالس المحافظات ووزارة ومديريات التربية وإعادة الصلاحيات لوزارة التربية حيث تسبب هذا الاجراء بالكثير من المشاكل البنيوية الحقيقية والتي تمثل الانهيار الكامل لمنظومة التربية والتعليم في حال استمرت الامور بنفس الطريقة.

2) تشكيل وتفعيل المجلس الأعلى للتربية والتعليم في العراق يعزز بالاستراتيجية الوطنية المعدة سلفا، منذ عام 2012 واشرفت عليها الامم المتحدة.

3) تشكيل لجنة خاصة عليا لإعداد فلسفة تربوية خاصة بالعراق وأهداف تربوية واضحة وسياسة تعليمية متدرجة ومنسجمة مع الاستراتيجية الوطنية المشار اليها اعلاه تكون بمثابة محددات وفيها مسارات خاصة لكل مرحلة من مراحل التعليم.

4) من خلال المجلس الاعلى اعلاه تنبثق منه ثلاث لجان عليا أساسية هي:

– تشكيل لجنة عليا لجودة التربية والتعليم تعطي اعتمادية للمدارس والجامعات المطبقة للمعايير الدولية وفق نظام الكتروني خاص مدعم باستمارات خاصة معدة لهذا الغرض من غير ان يكون هناك تدخل بشري لاختراقه.

– تشكيل لجنة عليا للشهادات والامتحانات تكون مسؤولة عن إعطاء الشهادة من الابتدائية إلى الدراسات العليا وفق نظام الكتروني خاص معد لهذا الغرض ولكنه يتطلب كوادر بشرية متدربة ومتهيئة.

– تشكيل لجنة عليا لإعداد وتدريب وتأهيل المعلمين والمدرسين تعطي صلاحية التدريس للمؤهلين لهذا القطاع من خريجي كليات التربية والتربية الاساسية حصرا.

وحسب الخطة المستقبلية والتغيير الجذري لواقع التربية يتم تصنيف الدراسة الثانوية الى ثلاث اصناف:

الاولى / مرحلة المتوسطة :

ينتقل الطلبة لهذه المرحلة بعد إتمامهم المرحلة الابتدائية، ومدة الدراسة به اثلاث سنوات ينتقل طلبة المدارس الابتدائية الوطنية للصف الأول من هذه المرحلة مباشرة، التدريس فيها نظري،

ويكون الامتحان او الاختبار النهائي يعد من المجلس الاعلى للشهادات حسب ما ورد اعلاه، ويعطى فيها الطالب (شهادة التعليم الوطنية المتوسطة) من اجل الافادة منها في حال لم يكمل مراحل الدراسة.

ثانيا / مرحلةالثانويةالوسطى : من اهم المراحل (برنامج التعليم المهني)

ينتقل الطلبة لهذه المرحلة بعد إتمامهم المرحلة المتوسطة وتكون اختيارية وحسب الرغبة، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات للمهنيات، يعطى فيها الطالب (شهادة التعليم الوطنية المهنية) تكون الدراسة فيها نظري وعملي لغرض تدريب الشباب على بعض المهن والحرف، من اجل اعطائه فرصة للعمل، وتكون هذه المدارس الاعدادية متخصصة في الجانب التدريبي واشبه بمعاهد التدريب المتخصصة، منها ما هو موجود والعمل على التوسع فيه والاهتمام به بشكل اكبر، مثل الاعداديات الصناعية والتجارية والزراعية، ومنها ما هو مستحدث او موجود بشكل محدود، مثل معاهد السياحة والفنون والحرف الشعبية والتي تستحدث والاهتمام بها بشكل واسع ويهتم في الجوانب اللوجستية من بنى تحتية ومختبرات وغيرها.

- **التعليم المهني العام:**

ويؤدي إلى تقديم اختبار شهادة التعليم المهنية ، تمكن الطلبة من مواصلة الدراسة في الكليات التقنية والمهنية والمعاهدالتعليمية الأخرى، بحيث يكون القبول لخريجي هذه الاعداديات حصرا في الكليات والمعاهد التقنية والادارية ولا يهمل أي طالب منهم حتى من حصل على معدلات قليلة .

- **التدريب على المهارات:** من الضرورة بمكان انشاء (المجلس الوطني للحرف الشعبية والتدريب المهني) يدرب الطلبة ويقدمهم للاختبار النهائي، بهدف مساعدة الطلبة على اكتساب خبرات علمية أكثر من خلال التدريب في موقع العمل.

ومن أجل تعزيز التعليم والتدريب المهني الجيد الذي يلبي احتياجات سوق العمل ،من الضرورة بمكان ان تقوم وزارتي التربية والتعليم على تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تقديم برامج التعليم المهني، وتقوم عدد من الشركات والمصانع بتنظيم برامج تدريبية بهدف جعل المعارف والمهارات المهنية ذات صلة بواقع العمل, حيث تصمم برامج تخصصية لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص من الاستفادة من التسهيلات والمرافق الموجودة في المدارس المهنية والكليات التقنية لأغراض التدريب.

ثالثا / مرحلة الاعدادية :

ينتقل الطلبة لهذه المرحلة بعد إتمامهم المرحلة المتوسطة وتكون مدة الدراسة في هذه المرحلة سنتان (ما يعادل مرحلة الرابع والخامس اعدادي) ويتم توزيع الطلبة على ثلاث مسارات طبعا حسب الرغبة والقدرات والمهارات وهي:

1. المسار الأكاديمي العلمي :

ويضم فرع العلوم الطبية والهندسية، يقدم الطلبة في نهايتها اختبار عام ويزود الطالب بـ (شهادةالتعليم الوطنية الاعدادية العلمية) تؤهله للدخول للجامعات التخصصية العلمية.

2. المسار الاكاديمي الادبي :

يقدم هذا المسار تعليماً عاماً في مجال الدراسات الادبية والانسانية بشكلها العام، ويزود الطالب في نهايته بـ (شهادة التعليم الوطنية الاعدادية الادبية) تؤهله للدخول للجامعات التخصصية الانسانية.

3. المسار الاختياري :

بمعنى ان تخصص سنة دراسية من وزارة التربية الحكومية مؤهلة للجامعات، للطلبة الذين فاتتهم الفرصة في تحقيق رغباتهم، بان يعطى مرحلة دراسية مؤهلة للجامعة التي يرغب فيها وتكون المناهج فيها مؤهلة لتخصصات الكلية التي يرغب فيها واختيارية وفق نظام المقررات، وفي نهايتها يعطى الطالب شهادة تأهيلية خاصة تؤهله للدخول لتلك الجامعة مع اعطائه فرصة اعادة الامتحان لأربع مرات، بمعنى انه اذا فشل تعاد السنة له والامتحان بدورين اول وثاني.

- **برنامج اختبار القبول في الجامعات**

عبارة عن صفوف تحضيرية مصممة بشكل خاص لتمكين الطلبة من تقديم الاختبارات التي تعقدها جامعات معينة لتحقيق متطلبات القبول بها مدة الدراسة في هذا البرنامج تتراوح بين سنة إلى سنتين حسب الجامعة التي تقدم البرنامج.

ان هذا البرنامج المقترح يمثل نسبة 30 % من القبول في الجامعات بمعنى ان تعطى الجامعات

فرصة للتنافس على نوعية الطلبة في التخصصات المهمة من خلال اختبارات خاصة بهذه الجامعات، وبالتالي فان الطالب سيكون لديه خيارات متعددة ومتنوعة تعتمد بالدرجة الاساس على رغبته وفرصه المتاحة من خلال معدله ومدى قدرته على تجاوز الاختبارات في الكلية الراغب بها .

المصادر

اولا : الاحصاءات الوزارية :

1) الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية ، الموقع الرسمي :

http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-43-38

2) احصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2017-2018، المديرية العامة للتخطيط التربوي.

3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التعليم، الموقع الرسمي لوزارة التخطيط:

http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-25-07-39-31

ثانيا : الجرائد والتقارير الرسمية

1) الوقائع العراقية ، العدد : 55، في 15-10-1958 ، الجزء2.

2) الوقائع العراقية، العدد : 2362، في 08-06-1974.

3) جريدة الوقائع العراقية، العدد 3196، بتاريخ 1988 . الموقع الالكتروني:

http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=141220055451161

4) دليل الطالب للقبول في الجامعات العراقية للسنة الدراسية 2018-2019، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، 2018.

5) قسم الحاسبة الالكترونية ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القبول المركزي للسنة الدراسية 2018- 2019 .

6) تقرير الادارة السنوي لعام 2016، قسم الدراسات والتخطيط، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

7) حازم داود سالم، التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة -1977 2007م، مجلة كلية الاداب، العدد 98 ، 2017.

8) جبار سويس الذهبي، أزمة نقص الأبنية المدرسية – قراءة في فاعلية المدارس الكرفانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، قسم الابحاث، ، 2018 ، الموقع الالكتروني:

/http://www.bayancenter.org/2018/04/4470

ثالثا : المواقع الالكترونية الرسمية :

1) الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

http://mohesr.gov.iq/ar

2) الموقع الالكتروني:

http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/18812.html

3) الموقع الالكتروني:

http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/5093.html

4) الموقع الالكتروني :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9

5) الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

http://mohesr.gov.iq/ar/2018/10

6) الموقع الالكتروني:

/https://www.alsumaria.tv/mobile/news/212068

7) الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية ، الموقع الرسمي:

http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-43-38

(setontooF)

1.احصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2017-2018، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جدول 3، ص13.

مفارقات تطبيق نظام المقررات في الجامعات العراقية: مقارنة بين التجربة الأمريكية وإمكانية تطبيقها في العراق

د. فاطمة محمد علي جمعة الأسدي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المخلص

تصبو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية الى مجاراة التطور العلمي في بلدان العالم في كل مستويات التعليم وخاصة التعليم العالي. تهتم هذه الدراسة بمناقشة موضوع نظام المقررات الذي قررت الوزارة تطبيقه في الجامعات العراقية، بل وطبقته في بعض الكليات فعلياً. ركزت الدراسة الحالية على النظام التعليمي الأمريكي والتجربة الأمريكية في التعامل مع نظام المقررات والمقارنة بين تلك التجربة ونظيرتها العراقية من حيث النجاحات الممكنة والأخفاقات الوليدة نتيجة التطبيق المبكر لمثل هذا النظام. اعتمدت الباحثة على تجربتها الشخصية في الدراسة في إحدى جامعات الولايات المتحدة في مرحلة الدكتوراه بالأضافة الى خبرتها السابقة في العمل كمرشدة للطلبة الراغبين بالدراسة في الولايات المتحدة في عرض الحقائق والبيانات لغرض عرض المقارنة بين التجربة المذكورة في كلا البلدين.

المقدمة

قبيل بدء العام الدراسي 2019/2020 أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الأستاذ الدكتور قصي السهيل، قد وافق على اعتماد نظام المقررات الدراسية في كافة الكليات والجامعات الحكومية والأهلية. لقد دفعني هذا الأعلان الى كتابة هذه الورقة البحثية انطلاقاً من تجربتي عند دراستي للدكتوراه في اللغة الأنكليزية في الولايات

المتحدة لغرض توضيح الأخفاقات التي يمكن أن نواجها بسبب اعتماد هذا النظام بطريقةٍ مفاجئةٍ وسريعة كما حدث.

من الطبيعي لأي بلدٍ يتعرض لاحتلالٍ أجنبي أو تدخلٍ خارجي أن يتأثر بثقافة البلد الدخيل بطريقةٍ أو بأخرى، وهذا ما طرأ على العراق أبان الاحتلال البريطاني الذي أدى الى اعتماد نظامٍ تعليمي مشابهٍ لنظام المملكة المتحدة. والآن تحاكي تجربة نظام المقررات ما حدث في الماضي من أجل اعتماد نظامٍ تعليمي يشابه نظام الولايات المتحدة. ولكن التجربتين تختلفان كلياً من حيث الجوهر والمظهر؛ فما حدث من اعتمادٍ للنظام التعليمي البريطاني كان معززاً بتوأمة مؤسساتٍ تعليمية وتبادل خبراتٍ من كلا الطرفين بالأضافة الى تأسيسٍ مبكرٍ للنظام التعليمي. وهنا يجب أن نتفكر، هل ستكون التجربة الحالية الغير دقيقة الدراسة ناجحة؟ سأعرض رأيي في هذه الدراسة من خلال عرضٍ لنظام المقررات في الولايات المتحدة والذي سيكون كافياً كي يحدد القاريء مدى الاختلاف الشاسع بينه وبين نظامنا التعليمي مما سيؤدي الى نتائج فقيرة إن لم يقدنا الى الفشل والتراجع بعجلة التعليم العالي والبحث العلمي.

نظام المقررات في الولايات المتحدة الأمريكية

يحتاج طالب الدراسات الأولية في الحالة المثالية في الولايات المتحدة الأمريكية الى أربعة أعوامٍ لأتمام دراسة البكالوريوس. ويمكن له الحصول على هذه الشهادة بارتياده كلية مجتمعية

(Community College)، وهي ما يشبه مفهوم الكلية الأهلية في العراق، أو كلية/جامعة حكومية (وكلاهما غي مجانيتان). يتوجب على الطالب في العامين الأولين من دراسته دراسة مواد متنوعة قد لا تمت للاختصاص الذي يرغب بالتخرج فيه بصلة. وهذه المواد الدراسية هي كورساتٌ مشترَطةٌ أساسية (Prerequisites) تشمل موضوعاتٍ في الأدب والعلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والتاريخ الخ. يكمن الهدف من دراسة الموضوعات غير التخصصية في منح الطالب معرفةً عامة وخلفيةً ثقافية في موضوعاتٍ متنوعة قبيل التركيز على موضوع التخصص. ومن أجل دراسة هذه الكورسات المتنوعة يمكن للطالب التسجيل عليها في كلياتٍ أو جامعاتٍ مختلفة حسب خطة دراسته وجدوله الشخصي وإمكاناته المادية، وهذا ما لا يمكن تطبيقه في العراق لأن الفرق الجوهري بين النظام التعليمي العراقي والأمريكي أن الأول مجاني؛ وحتى في حالة الكليات الأهلية الغير مجانية يُلزَم الطالب بسنواتٍ دراسيةٍ محددة وإلا رُقّن قيده على العكس من نظيره الأمريكي الذي يمكنه العودة الى مقاعد الدراسة متى ما شاء.

يختار العديد من الطلبة في الولايات المتحدة الأمريكية الذهاب الى الكليات المجتمعية (Community College) لأكمال سنتي الدراسة الأولتين ودراسة المواد المشترطة (Pre-requisites) وبذلك يحصلون على تخصصٍ في الآداب يمكنهم تحويله الى الجامعات الحكومية لأتمام شهادة البكالوريوس ذي الأربعة أعوام. يُطلَق على التخصص العام (Major)، وهو يشير الى التخصص الذي ستركز عليه درجة البكالوريوس. فعلى سبيل المثال، إذا كان التخصص العام

لأحد الطلبة هو الصحافة سيحصل على بكالوريوس الآداب في الصحافة؛ عندها يتعين عليه دراسة مواد في التخصص العام حسب ما تتطلبه خطة الدراسة التي تعتمدها الجامعة في ذلك التخصص. يقوم الطالب باختيار التخصص العام في السنة الثالثة من دراسته.

من مميزات النظام التعليمي الأمريكي أن الطالب يمكنه تغيير التخصص عدة مرات، ولكن يترتب على ذلك مراجعة متطلبات ذلك التخصص كل مرة وحينها يمكن أن يكون الطالب قد خسر الجهد والوقت والمال في دراسة مادةٍ لن تفيده في الحصول على الشهادة؛ وبذلك يتأخر تخرجه من الجامعة لفصلٍ دراسيٍّ أو أكثر لتغطية ذلك النقص ودراسة المادة المشترطة. من الطبيعي جداً للطالب الأمريكي أن يغير التخصص العام فعادةً ما يكتشف الطلبة حقلاً دراسياً مختلفاً يثير اهتمامهم أكثر، والنظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية مرنٌ لدرجةٍ تسمح لهم بذلك.

فوائد نظام المقررات

يمكن تلخيص فوائد نظام المقررات بما يلي:

1. يحضى الطلبة بفرصة اختيار الكورسات التي يرغبون بدراستها. لا يمكن لذلك أن يطبّق في العراق لجملة أسبابٍ من ضمنها أن الأستاذ العراقي وظيفته ثابتة، فإذا لم يسجّل أحدٌ على الكورس الذي يدرّسه لن يجد ما يفعله. أما نظيره الأمريكي فإنه يخسر عمله إذا كان عدد الطلبة الذين يسجّلون على الكورس الذي يدرّسه أقل من ثمانية ولأكثر من فصلٍ دراسي.

2. يتيح نظام المقررات المجال أمام الطلبة للدراسة متى ما شاؤوا وفقاً لرغبتهم.

3. يمكن للطلبة التسجيل على كورساتٍ أكثر مما هو مطلوبٌ منهم لرفع معدلاتهم إذا كانت منخفضة. أي أن محور الدراسة ليس النجاح وتخطي الامتحانات كما هو في العراق. ففي الولايات المتحدة يمكنني القول بأن النجاح مضمونٌ للكل في النهاية.

4. يمكن للطلبة الدراسة في عدة جامعات ثم نقل الكورسات التي درسوها من جامعةٍ الى أخرى.

لا بد هنا من أن أطرح السؤال التالي: هل يمكن لنا أن نجني نفس هذه الفوائد من تطبيق نظام المقررات في العراق؟!

مساويء نظام المقررات

من جهةٍ أخرى تتلخص مساويء نظام المقررات بالنقاط التالية:

1. يفتقر نظام المقررات الى تقديراتٍ دقيقةٍ للدرجات.

2. يتطلب نظام المقررات وقتاً وجهداً أكبر من الأساتذة.

3. نظراً لعدم تماثل طالبَين اثنين في دراستهما لذلك يخلق نظام المقررات إرباكاً لدى الطلبة. وفي حالة الطلبة العراقيين يمكن لمثل هذا النظام أن يخلق إرباكاً على أقل تقدير في المقاصة إذا رغب الطالب بالتقديم على الدراسات العليا.

التعامل مع نظام المقررات في الجامعات الأمريكية

يستعمل التربويون في التعليم الثانوي والجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية صيغاً متنوعة لحساب وتفسير وتسجيل المقررات للحصول على الشهادات. وفي أغلب الحالات تُحَدَّد المقررات بما يُطلَق عليه بالساعات المقرّرة (Credit Hours) أو الوحدات المقرّرة (Credit Units). لذلك يجب معرفة بعض النقاط عن المقررات:

1. تمثل الوحدات أو الساعات المقررة مختصراً رياضياً لكل العمل الدراسي المنجَز، وهي لا تساوي الساعات الدراسية.

2. تستخدم المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية صيغة الوحدات لتسجيل كل أنواع العمل الأكاديمي ليس فقط الكورسات الدراسية. فعلى سبيل المثال يحصل طالب الدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية على وحداتٍ من البحث المنفرد الذي يساوي تسجيل الطالب على الدروس الصفية حتى وإن كانت دراسته فرديةً ولا صفية.

3. الوحدات هي طريقةٌ رقميةٌ مناسبة لقياس أجور الدراسة وتحديد حالة الطالب. فحتى الطلبة الذين يقومون ببحثٍ منفرد عليهم التسجيل في نظام الجامعة ودفع أجور الدراسة أسوةً بمن يدرس في الصف.

4. تُعَرَّف حالة الطالب المسَجَّل بأنها صفة انخراط الطالب في فصلٍ دراسيٍّ لبضعة وحداتٍ أو

ساعاتٍ مقرّرة. وهذه الحالة تُمنَح في أي تخصص حسب ما يطلب الأساتذة. تُحسَب الأجور الدراسية في هذه الحالة حسب كلفة التدريس للوحدة.

التقويم الفصلي (Semester Calendar) للساعات المقررة

تعمل أغلب المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة بنظام العام الأكاديمي المقسّم الى فصلين دراسيين متساويين يتكونان من 16–15 أسبوع تتخللهما العطلة الشتوية التي تستمر 3–2 أسابيع. وهناك الدروس الصيفية التي تستمر 12–10 أسبوعاً بالأضافة الى عطلاتٍ قصيرة. يُحسَب العمل الأكاديمي الحقيقي في الفصل الدراسي الواحد كالآتي:

1. وحدةٌ واحدة لمحاضرةٍ واحدة (تدريس) أو سمنار (مناقشة) تُمثّل ساعةً في الأسبوع من وقت المحاضرة وساعتين من التحضير لها من جانب الطالب. لذلك تُمنَح أغلب كورسات السمنار ثلاث وحدات/ساعات مقررة. يساوي ذلك في الفصل الدراسي الواحد ما يقارب 45 ساعة من الوقت الصفي و90 ساعة من تحضير الطالب.

2. وحدة مختبرية واحدة تمثل ساعةً أسبوعيةً من النقاش أو الدرس زائداً 2–1 ساعة أسبوعية من العمل المختبري المنفرد أو تحت الأشراف وساعتين من تحضير الطالب. تُمنَح أغلب الكورسات المختبرية أربع وحدات. وهكذا يمثل احتساب الساعات المقررة 45 ساعة على الأقل من وقت الدرس و 90–45 ساعة من الوقت المختبري و90 ساعة من تحضير الطالب في الفصل الدراسي الواحد.

3. وحدة عملية واحدة (دورة تفحّص سريرية، أداءٌ فنيٌّ مرئي في الاستوديو، تدريسٌ تحت الأشراف، عملٌ ميداني، الخ) تمثل 4-3 ساعات أسبوعية من الأداء الفردي تحت الأشراف. يمثل ذلك بالنتيجة بين 60-45 ساعة من العمل في الفصل الدراسي. تمثل مجموعة ثلاث وحدات من الساعات العملية، التي تساوي الكورس العملي، بين 135 الى 180 ساعة من العمل الأكاديمي في الفصل الدراسي الواحد.

4. وحدة الدراسة المنفردة (رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه) تُحسَب كما تُحسَب وحدات الساعة العملية.

5. وحدات التدريب المهني يحددها المشرف الأكاديمي ومشرف العمل اللذان يتوجب عليهما الحكم على خصائص عمل الطالب. وصيغة هذه الوحدات تشبه صيغة الوحدات العملية.

بصورةٍ عامة، تحتاج درجة البكالوريوس في الولايات المتحدة الأمريكية الى ما لا يقل عن 120 وحدة/ساعة مقررة. التسجيل للطالب المتفرغ يكون على 15 وحدة عادةً في الفصل الدراسي الواحد أو 30 وحدة في السنة الأكاديمية (يمكن سد النقص في التسجيل على الدروس الصيفية أو الدراسات المنفردة). يعني ذلك 30 الى 40 كورساً (اعتماداً على موضوع التخصص الذي يحدد عدد الوحدات) والتي تمثل على الأقل 5400 ساعة أو أكثر من العمل الأكاديمي للتخصص الأنساني وأكثر من ذلك المجموع للدراسات العلمية والهندسية والفنون الأدائية والفنون

الجميلة. من جهةٍ أخرى تحتاج شهادة الماجستير الى 33 وحدةعلى الأقل من ضمنها بحث الرسالة، وذلك يعني 4000 ساعة من الدراسة الفعلية بينما يشير الى 8000 ساعة أو أكثر من الدراسة والبحث في برنامج الدكتوراه.

وحدات التقويم الربعي (Quarter Calendar)

تعتمد بعض المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية على التقويم الربعي (Quarter Calendar) الذي تقسّم فيه السنة الدراسية الى ثلاثة أجزاء (Terms) تسمى أرباع (Quarters). كل تيرم يتكون من 11-10 أسبوع زائداً دروس الصيف (التي تعتبر ربعاً رابعاً ولكنه اختياري) وتيرم الشتاء وبقية عطلات التقويم. تمثل الوحدات الربعية عملاً أقل من الوحدات الفصلية بسبب قصر التيرمات (الأرباع)، وهي حوالي ثلثي الوحدة الفصلية. لذلك قد يحتاج طالب المؤسسة التي تعتمد على نظام الأرباع الى ما لا يقل عن 180 وحدة ربعية، أي ما يساوي 120 وحدة فصلية.

الخاتمة

عرضت الدراسة الحالية تفاصيل نظام المقررات المتبع في الكليات والجامعات الأمريكية والذي تنوي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية محاكاته لغرض توضيح الخطأ في اعتماد هذا النظام لجملة أسبابٍ أولها أن طبيعة الدراسة الأولية في الجامعات العراقية تتلائم وبيئة المجتمع

بالأضافة الى طبيعة شخصية الطالب العراقي. ختاماً سألخص النقاط المهمة في هذه الدراسة وسبب نظرتي المسبقة بعدم نجاح نظام المقررات في العراق بصورة عرضٍ لخصائص الدراسة الجامعية في كلٍّ من العراق و الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء ملائمة نظام المقررات من عدمه.

الدراسة الجامعية في العراق

1. طبيعة الشخصية العراقية في هذا العمر المبكر غير مستقلة باتخاذ القرارات لذلك من الأنسب وضع خيارات الدراسة للطلبة كما هو معتادٌ عليه في الجامعات العراقية.

2. نظام المناهج مركزي. إذا طُبّق نظام المقررات كما هو في الولايات المتحدة سيحتاج ذلك الى تعاونٍ مستمر بين الكليات والجامعات.

3. نظام المقررات لا ينفع مع سنوات الدراسة المحددة المتبع في العراق.

4. تطبيق نظام المقررات يعني ضرورة توفر الأساتذة على مدار العام واحتمالية إلغاء العطلة الصيفية لبعضهم.

5. من الأفضل تطوير النظام الحالي حسب المعايير البريطانية الأقرب له وتوأمة الجامعات العراقية مع نظيراتها البريطانية بدلاً من التغيير الجذري للنظام بأكمله.

6. الأستاذ الجامعي يُكلّف بمجموعة من المهام الأدارية والتدريسية دون الأخذ بنظر الاعتبار

تقسيم تلك المهام وفق نسبٍ محددة يتّفق عليها مسبقاً. لذلك نجد الأستاذ ملزَمٌ بالانخراط في لجانٍ عديدة تأخذ ما يقارب من 30 % من وقته بينما تص نسبة تدريسه الى 90 % يضاف إليها في بعض الأحيان الأشراف والمناقشات حتى تتجاوز نسبة مهامه 100 % مما يؤدي الى تقصيره وقلة جودة نتاجه الأكاديمي.

7. نظام التسجيل حتى إن كان إلكترونياً فهو غير دقيق لتأخر التكنولوجيا وقلة خبرة الموظفين بنظام المقررات. لنكن واقعيين... نحن حكومة ورقية لذلك لنتجنب التقليد ولنستفد من التكنولوجيا في التطوير بدلاً من إضاعة الوقت في محاولة الاعتماد عليها كلياً.

8. نظراً للأعداد الهائلة للطلبة في الجامعات العراقية لا يمكن للأساتذة الأشراف على كل واحدٍ منهم كما هو الحال مع نظرائهم في الولايات المتحدة الأمريكية، ولو كانوا لينجحوا في ذلك لكانوا حققوا ذلك النجاح في الأشراف على بحوث التخرج!

الدراسة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية

1. طبيعة الشخصية الأمريكية مستقلة منذ الصغر. الطلبة معتادون على الاختيار وعلى نظام المقررات منذ الدراسة الثانوية.

2. نظام المناهج الدراسية لا مركزي مما يسهل وضع البرامج الدراسية المستقلة حسب نظام المقررات ووفقاً لتخصص الأساتذة المتوفرين وما ترغب الجامعة/الكلية بتقديمه.

3. الدراسة غير مجانية. نظام المقررات وضع ليسهل حصول الطلبة على الدراسة متى ما استطاعوا دفع الأجور الدراسية حتى وإن استغرق ذلك سنواتٍ عديدة.

4. ثقل المسؤوليات التربوية على الأستاذ الجامعي أكبر؛ ففي الكليات الحكومية يترتب على الأستاذ 50 % تدريس و 30 % إشراف (بكالوريوس ودراسات عليا) و 10 % بحث و 5 % مهام إدارية و 5 % فعاليات مجتمعية. أما الكليات المجتمعية فتتطلب تركز على مهام التدريس فقط. كل هذا يتماشى مع نظام المقررات لأن الأستاذ لديه الوقت المخصص للأشراف الذي يحتاجه الطالب لتحديد المقررات الملائمة.

5. نظام التسجيل إلكتروني معقد تعززه أعدادٌ غفيرة من الموظفين الكفوئين الظليعين باحتساب المقررات.

المصادر

1. US Department of Education. https://www2.ed.gov/policy/landing.jhtml?src=pn

2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

https://www2.ed.gov/policy/landing.jhtml?src=pn

/University of Wyoming. http://www.uwyo.edu/registrar

التصنيفات الاكاديمية وتحديات البحث العلمي

تقييم الأهداف والسياسات والاولويات الإدارية والتدريسية والبحثية في الجامعات العراقية

د. محمد الربيعي
استاذ متمرس في جامعة دبلن، ومستشار فخري
لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق

الملخص

تتضمن هذه الدراسة مراجعة وتقييم ثماني جامعات عراقية قياسا الى معايير ضمان الجودة العالمية واستنادا الى الخبرة العالمية. الهدف من عملية المراجعة هو الوقوف على الوضع الحالي للجامعات متضمننا تقييم القدرة المؤسساتية وفيما إذا كانت تتسم بالمصداقية والقيادة والتنظيم وبتوفر الموارد البشرية والمادية بما يدعم تحقيق رسالة كل جامعة وأهدافها. وكذلك تقييم الفعاليات التعليمية والذي يضمن التحقق من ان الجامعة تضع الطالب في مقدمة اهتماماتها وبانها تعتمد سياسة التحسين المستمر للتعليم والبحث العلمي وتتوافر فيها الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل والدراسات العليا والبحث العلمي اخذا بنظر الاعتبار تشابه أوضاع الجامعات العراقية من النواحي الإدارية والأكاديمية بالإضافة الى التشابه النسبي لمواقع القوة والضعف.

This study is a concise review and evaluation of eight Iraqi universities in terms of credibility, leadership, organization and the availability of human and material resources supporting the mission and objectives of the University. The review also evaluates the educational activities to ensure that the university puts the student at the forefront of its interests and that it adopts the policy of continuous improvement of teaching, learning and research, as well as the provision of the competencies needed by the labour market. The review takes into account the similarity of the conditions of Iraqi universities in terms of administrative and academic strengths and weaknesses.

تقدم هذه الدراسة، وهي بمثابة عملية مراجعة مؤسساتية خارجية شاملة، أبرز النتائج والتوصيات التي خلصنا اليها من تقييم ثماني جامعات عراقية، وتضم التخطيط الإستراتيجي والقيادة والجهاز الإداري والموارد البشرية والمشاركة المجتمعية. كما شملت المراجعة الفعاليات التعليمية أي التعليم والتعلم، والتي تضم الطلاب والخريجين والمعايير الاكاديمية والبرامج التعليمية والتدريسيين والبحث العلمي والدراسات العليا وإدارة الجودة.

تضمنت أنشطة المراجعة ما يلي:

1. الملاحظة: ملاحظة المباني وقاعات المحاضرات والمختبرات والمكتبات والنشاطات التعليمية والبيئة الجامعية.
2. الفحص: فحص المعلومات والوثائق المطلوبة. بالرغم من توفر الوثائق المطلوبة لم يتوفر الوقت لمراجعة الكثير منها.
3. اللقاءات: عقد لقاءات مع رئيس الجامعة ومساعديه والعمداء ورؤساء الاقسام والاداريين والتدريسيين والطلبة.
4. التقييم: في ضوء الرسالة والاهداف وعلى أساس المقارنة مع الجامعات المحلية والعالمية والمعايير المعروفة من قبل المراجع.

هذا واحتوت الدراسة استنتاجات عديدة بنيت على المشاهدات والملاحظات وفقا لمهام محددة والتي تتلخص في تحديد نقاط القوة ومكامن الضعف في إدارة الجامعة والتعليم والتعلم والبحث العلمي، الى جانب الفرص المتاحة والمخاطر، وبهذا الغرض المؤسساتي لم تكن المراجعة لتقييم اداء البرامج او الأقسام وانما كانت مراجعة لإداء الجامعة ككل. انتهجت الدراسة نهجا اعتمد على عقد اللقاءات والاجتماعات والزيارات التفقدية لكليات ومرافق الجامعات، والاطلاع على الوثائق والتقارير التي طلبها المراجع. كما اعتمدت الدراسة على إجابة الجامعات على 74 سؤالا حول إدارة الجامعة واستراتيجيتها، والتدريسيين، والمناهج وطرق التدريس، والتعليم والتعلم، والدراسات العليا والبحث العلمي، والجودة وأساليب تحسينها، والطلبة والمرافق الدراسية، والاتصال الخارجي (راجع ملحق 1).

سمحت زيارة الجامعات بملاحظة العوامل التي لا يمكن توثيقها في التقارير، والتحقق كذلك من المعلومات المنصوص عليها في البيانات والتقارير التي قدمت للمراجع. تم إجراء العديد من المناقشات خلال اللقاءات والاجتماعات بالتركيز على المؤشرات القياسية لجودة التعليم ونتائج التعلم. وزار المراجع مرافق عدد من الكليات في كل جامعة، وقام بجولة فيها لملاحظة نشاطات التعليم والبحث العلمي. ومن المشاهدات المهمة هو ملاحظة وجود علاقة إيجابية وبناءة بين العمداء ورؤساء الاقسام فضلاً عن علاقة زمالة جيدة تربطهم مع اعضاء هيئة التدريس. واظهرت هذه القيادات تفانيها وحماسها في العمل وبدت على مستوى عالٍ من الكفاية الإدارية وتفوق في مهارات الاتصال الفعالة والإيجابية التي أثرت بشكل قوي على الزيارة (راجع ملحق 2).

ما هو مهم التأكيد عليه أن الجامعات التي خضعت للمراجعة لديها مجموعة من عمليات ضمان الجودة على المستوى المؤسساتي وضمن أنشطة الجامعة الأساسية للتعليم والبحث. ولدى بعضها عمليات ضمان الجودة داخل خدمات دعم الطلاب وخدمات الجامعة المركزية. ولقد صُممت آليات ضمان الجودة هذه على ضوء تعليمات الوزارة لضمان جودة الخدمات وتوفيرها وضمان توافقها مع الأولويات الإستراتيجية للوزارة.

ركزت الدراسة على البيانات النوعية وجودة الترتيبات المؤسساتية والإجراءات والعمليات الاكاديمية. اما بشأن الاحصائيات فأنها اهتمت بتلك التي لها علاقة بالجودة والتصنيفات الدولية والتي لها دلالات مهمة، كنسبة عدد التدريسيين من حملة الدكتوراه الى عدد التدريسيين الكلي، ونسبة عدد التدريسيين الى عدد الطلبة، ونسبة عدد الطالبات الى الطلبة، ونسبة عدد طلبة الدراسات العليا، ونسبة عدد الأساتذة (بروفسور) الى عدد التدريسيين الكلي، ونسبة عدد البحوث المنشورة عالميا الى عدد البحوث المنشورة محليا، ونسبة عدد البحوث لكل تدريسي، وعدد التدريسيين المبتعثين لدورات تدريبية، وعدد الطلبة المبتعثين. واهتمت الدراسة بالمراكز البحثية والعلمية والخدمية والاستشارية، وبتنظيم البيئة الجامعية ومقتربات التعليم والتعلم المستدام والتدريب الأكاديمي، وأكدت على درجة تميز الجامعة من ناحية المبادرات التطويرية ومنها مستوى وتأثير التعليم الالكتروني والإدارة الالكترونية وتحديث المناهج الدراسية وتطوير قدرات التدريسيين.

تقييم الاداء وضمان الجودة في الجامعات

ما هو مهم التأكيد على أن الجامعات لديها مجموعة من عمليات ضمان الجودة على المستوى المؤسساتي وضمن أنشطة الجامعات الأساسية للتعليم والبحث. ويتم أيضًا تأسيس عمليات ضمان الجودة داخل خدمات دعم الطلاب وخدمات الجامعات المركزية. ولقد صُممت آليات ضمان الجودة هذه على ضوء تعليمات الوزارة لضمان الجودة وتوفيرها وضمان توافقها مع الأولويات الإستراتيجية والتعليمات الوزارية.

تدرك الجامعة أن التحسين يمكن أن يتحقق دائمًا وأن السعي إلى التحسين المستمر للجودة هو عملية مستمرة لكنها مرتبطة بتعليمات الوزارة. ومع ذلك، فإنه من دواعي السرور أن العديد من الاستنتاجات المتضمنة في هذه الدراسة تعيد التأكيد على العمل الجاري بالفعل من قبل الجامعات من أجل توفير وتعزيز، كمثال: الحاجة إلى تبسيط وترشيد الهياكل الأكاديمية؛ ضمان تكامل الخدمات الطلابية المختلفة؛ تنفيذ اقتراحات الوزارة بشأن ضمان الجودة وتحسينها؛ تنفيذ نظام التغذية الراجعة للطالب مما يضمن المزيد من الروابط بين ضمان الجودة وعملية التخطيط الاستراتيجي.

تقارير الجامعات حول واقع التعليم فيها

قامت بعض الجامعات بإصدار تقارير مفصلة لدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بأنشطة الجامعة كمثال تقرير جامعة القادسية للمدة 2003 – 2016 باستخدام مؤشرات ومعايير الاعتماد الأكاديمي المتوفرة والمعتمدة لدى الوزارة وخلصت الدراسة الى ان واقع التعليم العالي في الجامعة لازال يواجه تحديات حقيقية انعكست على جودة مخرجاته بالرغم من النمو الذي شهدته الجامعة (انظر: – واقع التعليم العالي في العراق وافاق التطوير– جامعة القادسية.. انموذجا). بالإضافة الى تقارير إدارية للجامعات تتضمن احصائيات عديدة حول الطلبة والهيئة التدريسية والكليات والدراسات الاكاديمية والمرافق. تشترك هذه التقارير في ضعف تحليل البيانات وفي استخلاص الدروس والعبر منها وينعدم النقد الذاتي فيها، ولا توفر تحليلا للبيئة الداخلية والخارجية، ولا تبرز السمات التي تميز الجامعة عن الجامعات الأخرى في العراق وفي المنطقة. ولم أرى أي تقييم للوضع التنافسي لاي جامعة، مع انه في بعض الجامعات يتم متابعة الخريجين والتواصل معهم ومساعدتهم في ايجاد وظائف في القطاعين العام والخاص وتأهيلهم عن طريق دورات داخل وخارج الجامعة.

تمتلك الجامعات كثير من الاحصائيات والأرقام والتي لها دلالات مهمة نذكر هنا بعض ما توفر لنا من احصائيات للجامعات المدروسة:

1. يتراوح عدد طلبة الدراسات الأولية في الجامعات تحت الدراسة ما بين 7000 و40000 طالب (علما ان اعداد الطلبة تعتمد على تعليمات وتوجيهات الوزارة).
2. تتراوح نسبة عدد الطلاب ما بين 68 الى 96 لكل 100 طالبة.
3. تتراوح نسبة عدد طلبة الدراسات العليا ما بين 5 الى 15 لكل 100 طالب في الدراسات الأولية.
4. تتراوح نسبة عدد التدريسيين من حملة الماجستير ما بين 96 الى 165 لكل 100 تدريسي من حملة الدكتوراه.
5. ارتفعت نسبة عدد الطلبة في الدراسات الأولية والعليا الى عدد التدريسيين من حملة الدكتوراه الى 177 طالب لكل تدريسي في احدى الجامعات.
6. تتراوح نسبة عدد التدريسيين من حملة لقب أستاذ الى عدد التدريسيين من 3.4 % الى 10 %.
7. تراوحت نسبة البحوث المنشورة في مجلات عالمية رصينة إلى عدد التدريسيين من 0.1 % الى 0.4 %.

القيادات الجامعية والإدارة الجامعية

أظهرت الدراسة تفاوت القدرات الإدارية لرؤساء الجامعات وأعضاء مجالسها واساليبهم في تطوير العمل الجامعي، وبتفاوت آرائهم بشأن تعليمات الوزارة واعداد الطلاب والحوافز الاكاديمية والمادية والظروف المحلية وكثير من المجريات الإدارية والأكاديمية الاخرى، وبجانب اخر مثلت آرائهم المختلفة نقطة قوة من حيث ان اختلاف الآراء يشجع على النقاش واختيار أفضل الحلول. وبينما أكد عدد من العمداء على رضائهم بمهماتهم الإدارية كما تشير اليها تعليمات الوزارة أكد أحدهم على ان جمود التشريع وانعدام الموازنة وسياسات الوزارة تقف حجر عثرة امام التطوير.

كرئيس تنفيذي للجامعة، يتولى رئيس الجامعة عدد من المسؤوليات المحددة والتي في معظمها ممارسة الصلاحيات لتسير عمل الجامعة كالموافقات والمتابعات والمصادقات وتوقيع الشهادات وتمثيل الجامعة وتكليف العاملين في الجامعة بما يتوافق مع القوانين والتعليمات الوزارية، بينما يمارس رئيس الجامعة في البلدان الغربية عمله كقائد فعال بما يتوافق مع رسالة الجامعة ولهدف تطوير منظمة إدارية لضمان الإدارة الكفؤة للجامعة بما في ذلك تعيين أعضاء هيئة التدريس او فصلهم من الخدمة وتوفير الإدارة السليمة للميزانيات ووضع وتنفيذ الخطط المعتمدة والتفاعل مع مجموعات الاعتماد الوطنية والعالمية وجمع الأموال للجامعة. أكد أحد رؤساء الجامعات على ان الصلاحيات التي تمنح لرئاسة الجامعة هي صلاحيات وهمية لأنها حسب القانون صلاحيات يجب ان توافق عليها الوزارة. عند الاخذ بنظر الاعتبار الهيكلية البيروقراطية فان إعادة النظر في الهيكل التنظيمي وأساليب العمل تصبح ضرورة من اجل تطوير وتحسين الأداء الأكاديمي للجامعة.

تتميز الجامعات العراقية بهيكلية تنظيمية موحدة من الأقسام والكليات والمعاهد فيما عدا الجامعة التكنولوجية التي تتميز بنظامها الإداري المتطور والمبني على اعتبار الأقسام العلمية هي الوحدات الإدارية والأكاديمية الرئيسية وبعدم وجود طبقة الكليات. معدل عدد الكليات في الجامعة الواحدة 18 كلية ذات تخصصات علمية وإنسانية وهو عدد كبير بالمقارنة بالجامعات الغربية التي معدل عدد الكليات فيها هو 6 كليات. وعند الاخذ بنظر الاعتبار الهيكلية البيروقراطية وكثرة عدد الكليات والأقسام المتناظرة في الجامعة الواحدة فان إعادة النظر في الهيكل التنظيمي وأساليب العمل تصبح ضرورة من اجل تطوير وتحسين الأداء الأكاديمي للجامعة.

على سبيل المثال، تستطيع جامعة كربلاء من تخفيض عدد الكليات بالدمج الإداري لكليات التربية الرياضية والتربية للعلوم الصرفة والتربية للعلوم الإنسانية والعلوم الاسلامية ودمج كلية العلوم وكلية العلوم الطبية التطبيقية ودمج كلية السياحة بكلية الإدارة والاقتصاد، وتستطيع جامعة ديالى من دمج كليات التربية: الأساسية والاصمعي والرازي، وتستطيع جامعة الكوفة من تخفيض العدد بالدمج الإداري لكليات التربية الرياضية والتربية والتربية للبنات والتربية الاساسية ودمج كلية العلوم وكلية الحاسوب والرياضيات ودمج كلية الاثار والتخطيط العمراني ودمج اللغات والآداب والفقه، وبذلك ستتماشى هذه الجامعات مع الجامعات العالمية من حيث عدد الكليات وستوفر كثير من الأموال. ان الغاء كثير من الكليات وتقليص عددها في الجامعات العراقية أصبح ضرورة لكي تتماشى مع أنظمة الإدارة في الجامعات العالمية ويمكن الاستفادة من التجارب العالمية في هذا

المجال. علما ان وجود 16 عميد (على سبيل المثال) في جامعة عدد طلابها 14 ألف طالب لا يمكن اعتباره كفاءة في التسيير الإداري.

بصورة عامة توجد فرص كبيرة لتحسين إدارة الجامعات بما فيها منح مزيد من اللامركزية ولكن هذا يعتمد على تفهم الوزارة لأهمية اللامركزية كما ان الاستفادة من هذه الفرص تتفاوت بين الجامعات وتعتمد على درجة استعداد الجامعة وجدارتها لتحمل مسؤولية الإدارة المالية والأكاديمية المستقلة. ولغرض تحقيق هذا الهدف تحتاج الوزارة والجامعات حاليا الى أدوات ومراجع محلية وعالمية للوصول الى تفهم كافي للإدارة الذاتية ولوضع الاليات الضرورية لتطبيقها بصورة صحيحة ومؤثرة.

للجامعات رؤى ورسائل واهداف وخطط استراتيجية يظهر فيها بصورة عامة عدم ترابط الرؤية والرسالة بالأهداف، وفي بعضها لا يمكن فهم كيف يمكن لهذه الجامعات من تحقيق كثير من رؤاها وأهدافها حيث يبدو وجود انفصام بين ما هو معلن وما هو على واقع الأرض. تؤكد رؤية احدى الجامعات على ان تكون «ضمن أكثر الجامعات تميزاً بالأبداع والريادة في مجال تخصصاتها وبما يلبي متطلبات المجتمع المتجددة والمقترنة مع التطورات التكنولوجية السريعة». ولا تتوفر لجامعات اخرى استراتيجية للتعليم والتعلم توضح فيها كيف يمكن للجامعة من تحقيق رؤيتها في ان تصبح متميزة عالميا في التعليم والبحث العلمي وفي تحقيق حاجات المجتمع وعلاقتها بمشاريع الإستراتيجية الوطنية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ولجامعة بابل، على سبيل المثال، خطة استراتيجية معتمدة تتضمن تحليل سوات ورؤية ورسالة واهداف الجامعة واستراتيجيات «تركز على البحث العلمي وتطوير المناهج الدراسية والاستفادة من النتاج المعرفي في المشاركة في حل القضايا المحلية والاقليمية كالمحافظة على البيئة». كما توصف الإستراتيجية حالة النجاح بان تصبح جامعة بابل «رائدة في كافة برامجها وبما يجعلها تحتل الاولوية لدى الطلبة للدراسة فيها محليا وعالميا». كان واضحا لنا ان الريادة هي الهدف الأساسي للجامعات العراقية ولكن الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق هذه الريادة لم تكن واضحة.

المرافق والقاعات التعليمية والثقافية في الجامعات العراقية جيدة المستوى لكنها متباينة. ويبدو ان معدل مساحة القاعات التدريسية والمختبرات والمساحات المغلقة والمفتوحة لكل طالب عالية. مع ذلك وجدت الدراسة ضرورة ان تقوم الجامعات بإيجاد طرق مرنة لاستخدامات المرافق الأكاديمية بغية تحسين فرص التعلم، وتوفير الحس المجتمعي لدى الطلبة وهيئة التدريس. فعلى سبيل المثال، يجب أن يتم تشجيع هيئة التدريس والطلبة بالبقاء في المباني الى ساعة متأخرة من اليوم من خلال

تبني جدول مفتوح لساعات التدريس والمختبرات ومن دون فرض نظام صارم لساعات العمل كمثل خضوع هيئة التدريس لساعات دوام شديدة الصرامة بحيث لا تتلاءم مع التقليد الأكاديمي للتعلم والحرية الاكاديمية. لكن تحقيق هذا الهدف سيتعارض بوجود الازدواجية في نظام التعليم الجامعي (يطلق عليها بالدراسات المسائية بينما هي بالحقيقة ليس بذلك لان الدوام فيها يبدا في الساعة الثانية بعد الظهر)، وبوجود اعداد هائلة من الطلبة في هذه الدراسات «المسائية» يقدر عددها في احدى الجامعات بحوالي 12 ألف طالب وهو يمثل 45 % من مجموع الطلبة في الجامعة. ولو أخذنا عدد الطلبة في الدراسة «المسائية» بنظر الاعتبار لتغيرت معظم الإحصاءات والاستنتاجات التي ذكرت في هذا التقرير على افتراض ان الفترة الدراسية الصباحية اليومية لا تزيد عن 6 ساعات. وبما انه من غير الطبيعي ان تجد جامعة في العالم بمثل هذه الصورة، فليس للمراجع من خبرة في التعامل مع حالة التعليم والتعلم والبحث العلمي وضمان الجودة الا من خلال افتراض وجود مؤسستين (جامعتين) في نفس الموقع وتقيمهما بصورة منفصلة بالرغم من مشاركتهما بنفس الموقع والكادر الإداري والتدريسي.

لذا يجب ان تفهم هذه الدراسة على اساس انها تتعلق بالجامعة «الدراسات الصباحية» ويمكن ان يتم تقييم الجامعة «الدراسات المسائية» في دراسة منفصلة. هذا ونقترح حاليا ان تكون المناهج واضحة لكلا الدارسين في الفترة الصباحية والفترة «المسائية» بصورة منفصلة بحيث تشمل نواتج التعلم واستراتيجيات التعليم والتعلم والامتحانات وساعات وأوقات الدراسة وأسماء التدريسين والطلبة لكل برنامج ومقرر في كل فترة واعداد الوحدات الدراسية لكي يتعرف الطالب والتدريسي وأصحاب المصلحة على كل برنامج سواء كان صباحيا او مسائيا. كما نقترح أيضا دراسة امكانية تخفيض العدد الكبير من «الدراسات المسائية» والعدد الهائل لطلاب الدراسة المسائية او الغاء بعضها بحيث يتماشى مع ما هو موجود في العالم. ويقترح المراجع للوزارة دراسة امكانية تقسيم الجامعات التي فيها اعداد هائلة من طلبة «الدراسات المسائية» الى جامعة صباحية بحثية وأخرى مسائية تدريسية (يبدأ التدريس فيها بعد الساعة السادسة مساء) لان وضع الجامعات بالصورة الحالية قد يتعارض مع متطلبات الاعتماد الدولي وضمان الجودة.

من الملاحظ من الأرقام المتوفرة هو التدني الكبير لنسبة الطلبة الى الطالبات وخاصة في المجموعة الطبية والتربية بينما تظهر الأرقام ازدياد كبير لنسبة الطلاب الى الطالبات في القانون

والإدارة والتربية الرياضية. على الجامعات مراجعة أسباب الزيادة الهائلة في اعداد الطالبات مقارنة بمجالات العمل المتوفرة واحتياجات السوق خصوصا في اختصاصات الطب والتربية والعلوم. وتظهر الأرقام أيضا تدني نسبة طلبة الدراسات العليا الى عدد الطلبة في الجامعة وكثرة التدريسيين من حملة الماجستير مما يتوجب على الجامعات انتهاج سياسة حازمة في سبيل تقليل اعداد التدريسيين من حملة الماجستير، فالجامعة البحثية الحديثة لا يمكن ان يكون فيها التدريسيين بأكثر من 10 % من حملة شهادة الماجستير. وتجد في الاحصائيات التي توفرت للمراجع كثرة من طلبة الدراسات العليا في الدراسات الانسانية يقابلها قلة من الطلبة في الدراسات العليا العلمية وندرتهم في كليات الاختصاصات الطبية. وإذا اخذنا بنظر الاعتبار ان طلبة الكليات الطبية هم أحسن طلبة العراق فان عدم تشجيعهم للدراسات العليا يعتبر خسارة علمية ومهنية للجامعات وللوطن. كما ان قلة عدد المبتعثين الى الخارج يثير القلق عند المراجع حول وضع الجامعات المستقبلي. ويقترح المراجع ان تخصص بعض أموال صناديق الجامعات لتمويل ايفادات للدراسة في الخارج وان تشجع الاجازات الدراسية لأصحاب شهادات الماجستير من التدريسيين.

تتضمن بعض مواقع الجامعات الالكترونية مواقع للتعليم الالكتروني يتضمن مناهج ومحاضرات الأقسام العلمية للكليات. المواقع بصورة عامة لا تحمل أسلوبا واضحا او شرحا كافيا للأهداف او المحتويات فقسم من هذه المحتويات عبارة عن محاضرات بالبوربوينت وقسم اخر مجرد شرح مبسط عن محتويات الموضوع (المقرر الدراسي) وكثير منها تركت فارغة. قد تتوفر في بعض المواقع مواصفات البرامج ومخارج (نواتج) التعلم learning outcomes واهداف التعليم للبرنامج وللمقررات وكنه بالعموم لا توجد اية معلومات على استراتيجيات التعليم والتعلم لاي برنامج او مقرر ولا الأساليب الامتحانية التي يتوقعها الطالب بالإضافة الى عدم وجود توافق في تنظيم المعلومات بين المقررات او بين البرامج ويبدو ان كثير من المعلومات تم الصاقها كما هي حسب توفرها من قبل التدريسيين مما يعطي انطباعا سلبيا على انعدام الاهتمام والاهمية وهو ما يبرر للمراجع سبب عدم معرفة الطلبة بمخارج التعلم ومواصفات البرامج والمقررات في معظم الجامعات. في عدة جامعات هناك منظومة الكترونية للامتحانات لا يرى المراجع فيها اية أهمية بيداغوجية الا في كونها تسهل عملية تنظيم الامتحانات والتصليح. وبما ان الجامعات مقسمة الى دراسات صباحية وأخرى مسائية فالأفضل ان

يكون موقعين منفصلين لها او ان تكون المعلومات واضحة للدراسة الصباحية او المسائية. على سبيل المثال ما هي الدراسات الصباحية وما هي المسائية وما هي المناهج من ناتج التعلم واستراتيجيات التعلم والتعليم والامتحانات ومفردات المنهج والتدريسين والقاعات الدراسية الخ.

القدرة المؤسساتية

نقاط القوة

1. اندماج الجامعات في جسمها الاجتماعي وانخراط منتسبيها في فعاليات ومهرجانات المدن المتواجدة فيها المتنوعة والمعروفة بالتنوع والتعدد الثقافي ضمن بيئة فكرية وثقافية.
2. الإداريين والتدريسين فخورين بأدائهم وانتاجاتهم الاكاديمية والعلمية وهذا يشكل ذخيرة كبيرة لأجل البناء المستقبلي وتطوير الجامعات.
3. يحضر ممثل للتدريسيين كل اجتماعات مجلس الجامعة ويجتمع بالتدريسيين شهريا وبممثلي الكليات بصورة دورية. وهناك لقاءات دورية للقيادات الجامعية بالتدريسيين.
4. انتهاج برامج تربوية حديثة كاعتماد اسلوب المنهج التكاملي في بعض كليات الطب وهو منهج يربط بين المواضيع الدراسية المختلفة بشكل متكامل ومنظم يتخطى الحواجز بين المواد الدراسية المختلفة.
5. يتمتع العمداء بطيف واسع من الصلاحيات تمكنهم من اتخاذ قرارات سريعة. ومن الممكن استحصال اي قرار من رئيس الجامعة بصوره مباشره وفقا للصلاحيات الممنوحة له.
6. وجود نظام أرشفة شبه متكامل وحفظ للأوليات وإدارة الكترونية بالإضافة الى نظام أدارة في مجالات العمل الجامعي.

التحديات

1. بالرغم من ان المرافق والقاعات التعليمية جيدة المستوى الا ان هناك نقص في بعضها كالنادي الثقافي والضعف في الانترنت. ويبدو في بعض الجامعات ان معدل مساحة القاعات التدريسية والمختبرات والمساحات المغلقة والمفتوحة لكل طالب صغيرة وذلك لقبول اعداد زائدة لا يمكن استيعابها.

2. تحتاج الجامعات الى وضع خطوات رصينة في طريق بناء ثقافة الجودة والمراجعة لغرض تقييم الفعالية الداخلية للجامعة بصورة مستمرة.

3. تحتاج الجامعات الى دراسة إمكانية توسيع مشاركة العمداء ورؤساء الاقسام والتدريسيين من حاملي درجة الاستاذية في اخذ القرارات حيث ان مثل هذا التفاعل ضروري لتطوير الجامعة حيث يشعر أعضائها بالانتماء والمسؤولية مما يضفي عليهم طابع أمثل للإخلاص في الأداء والدقة في العمل.

4. في العموم تفتقر الجامعات الى وجود خطة استراتيجية تتضمن خطط زمنية مفصلة لتنفيذ كيف تصل لما تريد ولتحقيق اهداف الجامعة في أداء علمي وأداري كفء.

5. التطوير والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس تشكل عاملا أساسيا في تحسين التعليم والتعلم والبحث العلمي، والتأكيد على أهمية ما يبحث به التدريسي اليوم يمنح الثقة بالنشر في مجلات رصينة غدا.

6. بالرغم من وجود مواقع الكترونية حافل بالمعلومات وجدت صعوبة في التعامل معها لافتقارها لمعلومات مهمة. مثلا، في عدد من الجامعات لا تجد أسماء وعناوين الايميل وتلفونات المسؤولين وحتى رئيس الجامعة تجد صعوبة في إيجاد اسمه وكثير من الحقول فارغة ولا يوجد تناسق بين الموقع العربي والموقع الإنكليزي والأخير ضعيف جدا ولا يحتوي على اية معلومات إدارية مهمة، كما تفتقر معظم المواقع الى توصيف البرامج والمقررات ومخارج تعلمها واستراتيجيات التعليم والتعلم والامتحانات، وبمعنى اخر عديم الفائدة للطالب الجديد والمستمر على الدراسة والمتخرج.

7. ضعف البعثات والزمالات والشراكة والتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الغربية والتي تشكل أهمية كبرى في توجه الجامعة العالمي والاستفادة من التجارب والخبرات الأجنبية.

التعليم والتعلم

1. التعليم والتدريس لازال يتم بصورة تقليدية محوره الأستاذ والطالب مستمع وسلبي الا في حالات قليلة. أساليب التدريس معتمدة بمعظمها على الخبرات السابقة.
2. مظاهر البيئة الاكاديمية خارج القاعات الدراسية ضعيفة
3. تدرس المواضيع العلمية بلغة مختلطة من العربية والإنكليزية والامتحانات باللغة الإنكليزية.
4. استخدام التكنولوجيا التربوية والبرامج الالكترونية في التعليم تتضمن نشر المحاضرات الفديوية واستخدام السبورة الذكية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي.
5. وجود علاقة إيجابية وبناءة بين العمداء واعضاء هيئة التدريس.
6. بالرغم من وجود عدد من التدريسيين المتميزين وأصحاب الخبرة الدولية يوجد عدد اخر من الكادر التدريسي من الذي لا يمتلك خبرة دولية، أو عضوية في معاهد مهنية دولية، أو درجة الدكتوراه مما سيكون له أثر سلبي على جودة التعليم ومستوى إعداد الخريجين. وفي حال عدم حل هذه المسألة، لن يكون بالإمكان تحقيق الاعتماد الدولي.
7. تعتمد الجامعات أسلوب شديد التعقيد وبيروقراطي في تغيير وتطوير المناهج مما يتطلب مراجعة هذا الأسلوب لجعله اكثر مرونة خصوصا بما يتعلق إضافة او الغاء كورسات او تغيير مفرداتها.
8. عبر الطلبة الذين تمت مقابلتهم خلال زيارة الجامعات بصورة عامة عن رضاهم عن تقديم البرامج (اي برنامج الحصول على الشهادة من كورسات وغيرها) بالرغم من تباين آرائهم، كما أكدوا على التباين في كفاءة التدريسيين. وشكا بعض منهم بانعدام البيئة الجامعية، فحسب خبرتهم لا يوجد فرق بين المدرسة والجامعة كما شكوا من عدم وجود أوقات فراغ كافية بين الدروس، وأكدوا على ازدحام الجدول بحيث لا تعطيهم فرص لممارسة الهوايات والاعمال غير الصفية. وظهر جليا عدم وجود قناعات كافية بان الطلبة مؤهلين كفاية لسوق العمل. وطالبوا بتقليل عدد الامتحانات المبالغ فيه. بعض الكليات في بعض الجامعات تدرس اخلاقيات المهنة. رغب الطلبة بزيادة العمل المختبري العملي حيث اعتبروا ان الدراسة في الجامعة معظمها دراسة نظرية، وطالبوا بتحديث الكتب الدراسية والمناهج. الطلبة ضد الزي

الموحد ومع حمل التابلت واللابتوب والتلفونات الذكية. الطلبة مقتنعين بأن اقسامهم تستجيب لطلباتهم ومقترحاتهم ويتم الاهتمام بشكاويهم. طلبة الجامعات بصورة عامة يتتوقون للحصول على المعرفة ويتحلون بالموضوعية والدقة والجدية والتفاعل بإيجابية مع أسئلة المراجع، ويفضلون الكتب المقررة على الملزمات. معظم الطلبة يضعون جامعتهم ضمن أفضل 5 جامعات عراقية.

نقاط القوة

1. توفر الجامعات فرص التعلم الكافية وتحرص على تنوع مصادر التعلم وحداثتها.
2. يوجد في الجامعات ولدرجات متفاوتة توصيف للبرامج الاكاديمية والكورسات يتضمن تحديد مخرجات التعلم والمهارات للبرامج والكورسات (معظم الطلبة يدعون بعدم معرفتهم بذلك).
3. تتوفر للكليات متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الكفاءات والفنيين المتخصصين في هذا الجانب وزيادة المعرفة والاطلاع والحصول على المصادر والكتب العلمية من خلال توفير البنى الاساسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها البرامج الفيديوية والإدارة الالكترونية.
4. إقامة ندوات وورش عمل وسمنرات بصورة مستمرة اسبوعيا.
5. وجود مختبرات حديثة عالمية المستوى.
6. يتم استخدام تقنية المعلومات في إدارة المكتبة المركزية.

التحديات والاقتراحات

1. بالنظر لان القبول مفتوح لكل من يرغب بولوج الجامعة ويعتمد على درجات الامتحان النهائي للثانوية العامة فان الجامعات تحتاج الى توفير عدد من الكورسات التي تساعد الطالب الجديد على التأقلم في المحيط الجامعي كالتأهيل والإرشاد والتقييم المستمر.
2. على الجامعات الاهتمام بالتعليم الذاتي.
3. بالرغم من ان المختبرات على درجة لا باس بها الا انها تبدو فارغة من الطلاب في معظم

الأحيان وتبدو وكأنها معارض للأجهزة وليس مختبرات للبحث. كما لفت نظر المراجع عدم وجود (Log Book) لكل جهاز.

4. -4 لاحظ المراجع عدم وجود طلبة في المكتبات بينما كانت الكافتريات ممتلئة بالطلاب.

5. الاهتمام بالابتعاث وبعلاقات التعاون مع الجامعات الغربية وغيرها وبتشجيع الأساليب الحديثة في التعليم والتعلم وبناء ثقافة جديدة على أساس العمل الجماعي.

6. الامتحانات خلال الفصل ليست كما يبدو امتحانات تشخيصية وانما هي امتحانات نهائية وهذا غير ملائمة لتحسين قدرات الطلاب لذا يجب ان يكون غرض الامتحانات خلال الفصل الدراسي هو لتشخيص المشاكل والصعوبات التي يواجها الطالب وعلى أساسها بناء برنامج لمواجهة هذه الصعوبات.

7. من الملائم توسيع التجارب التعليمية الجديدة لتشمل كل التخصصات مثل إدخال التعلم المبني على المشكلة او التعلم المبني على المشروع (PBL Project-Based Learning) إلى برامج الجامعات، من خلال مشروع إلزامي لطلبة السنة الثانية او الثالثة.

8. الجامعات بحاجة لأن تدعم نهجاً جديدا لنظام تقييم الطلبة بحيث يركز على تعلم الطلبة Learning Outcomes أي بنظام مبني على مخرجات التعلم Outcome-Based Education، وتعزيز مهارات التدريس للكادر التدريسي. ويجب أن تتم مواءمة نظام تقييم الطالب مع أهداف التعلم. إن النظام الحالي في الجامعات مرتكز على الجانب العقابي وليس على تعزيز التعليم والتعلم. ومن المفيد أن يكون هدف التقييم هو توجيه ممارسات الطلبة وتعزيز جودة عملهم.

9. التحول من التعليم الى التعلم وذلك بإلقاء العبء على الطالب وعدم حرمانه من المشاركة وتحفيز اكتشاف واستنباط المعلومات عنده، والاهتمام ببيئة التعلم واعتبارها اهم من ساعات التدريس، والتركيز على تعليم الناتج عن فعالية ما، لا على الفعالية نفسها. وتكليف الطالب باستحصال المعلومة بدل الحصول عليها جاهزة من المدرس او الكتاب المقرر كالرجوع الى المصادر أو الى الانترنت وسبك المعلومات بطريقته الخاصة، والتأكيد على الأساليب التربوية التي تشجع على الفهم والتفكير المستقل والتساؤل والبحث والتجريب والنقد والعمل الجماعي،

وتقليل عدد الساعات الدراسية والامتناع عن اتخام الطالب بالمعلومات وذلك عن طريق تقليص عدد مواد المنهج وإلغاء المواد التي تبدو عديمة الفائدة لتقليل حجم الحشو المعلوماتي.

10. اخذا بالاعتبار قلة فرص العمل لخريجي عدد كبير من التخصصات نقترح إضافة كورسات في الاعمال والتسيير والإدارة والمهارات اللازمة للعمل. كما انه من الضروري تحقيق رسالة الجامعات في الالتزام بأخلاقيات المهنة وذلك بإدخال درس خاص بالموضوع في كل برامج الجامعة علما ان هذا هو أحد شروط الاعتماد ويعتبر تدريس الموضوع مهما جدا في ظروف العراق السيئة.

11. تبنت بعض الجامعات انظمة لإدارة التعلم، متمثلا ذلك باعتماد نظام غوغل دودل (Doodle) على سبيل المثال والذي يتم استخدامه في عدد من الجامعات العراقية وذلك بغية تعزيز عملية تنظيم البرامج والكورسات وإدارتها، ولتمكين الطلبة من تقديم فروضهم، ولأغراض التواصل الفعال مع الطلبة لذا نؤكد على ضرورة توسيع استخدامه وان يكون واضحا على الموقع الالكتروني.

12. يؤكد المراجع على اهمية التدريس باللغة الانكليزية عندما يكون المقرر مفترضا تدريسه بالإنكليزية وعلى وجه الخصوص التكلم بهذه اللغة خلال المحاضرات. ونطلب من الجامعات توفير الموارد والمرافق لأعضاء هيئة التدريس والطلبة بغية جعل التدريس باللغة الانكليزية واقعاً ضمن جدول زمني معقول. وفي الوقت الحاضر بما ان المحاضرة باللغة العربية والكتابة باللغة الإنكليزية فان التدريسيين يجب ان لا يصروا على ان تكون الإجابة باللغة الإنكليزية حصرا كجزء من سياسة تقليل الاعتماد على الحفظ واجترار المعلومات.

13. يؤكد المراجع على ضرورة البدء في دراسة وتطبيق نظام المقررات (Modular System) وبشكل محدود تمهيدا لنشر التجربة في كافة الجامعات ويمكن للمراجع المساعدة في تحقيق هذا النظام العالمي (ملاحظة: تمت الدراسة في عام 2017).

14. لاحظ المراجع ظاهرة خطيرة خلال ايام الامتحانات وهو دخول معظم الطلبة ابواب جامعاتهم وفي ايديهم ليس إلا عدة وريقات يحاولون التهام ما فيها من معلومات لغرض اجترارها في الامتحان ويبدو عليهم القلق والتوتر. ومن الحديث معهم حول اسباب هذا

التصرف استنتج المراجع ما يلي: – 1) اعتماد نهج التلقين في التدريس، 2) اعتماد الملخصات والتبسيط كأساس لمنهج بيداغوجي خاطئ في التعليم، 3) معظم اسئلة الامتحانات معروفة مسبقا او متوقعة عند الطالب، 4) التأكيد في التدريس على المستويات الاساسية في تصنيف بلوم وهي المعرفة والفهم واهمال المستويات العليا في التطبيق والتحليل والتوليف والتقييم، 5) الابتعاد عن نهج التفكير النقدي، 6) غرض الامتحان يعتمد على الرأي الخاطئ والشائع: في الامتحان يكرم المرء او يهان!

15. على ضوء استبيان اراء الطلبة ومن الجامعات المختلفة نرتأى ما يلي (علما ان هناك اختلافا نسبيا بين الجامعات والكليات في درجة حدة المشاكل او النقص الذي يتوجب معالجته):

تطوير فاعلية التدريس بإدخال اساليب تدريس حديثة تتناسب وطبيعة العصر.

توثيق العلاقة بين مضامين الدروس والمصادر المكتبية والفعاليات العملية والمختبرية.

كثرة المواضيع التدريسية النظرية خصوصا لطلبة الدكتوراه معظمها غير أساسية.

عدم اجبار الطلبة على حفظ واجترار المعلومات (يأخذ الدرس من فم الأستاذ).

يفضل الطلبة كتابة التقارير والعروض والدراسة في مجاميع والبحث.

«الدراسة مملة للطلبة»

المناهج قديمة ولا تتناسب مع سوق العمل

لا يطلع الطلبة على توصيف البرامج والكورسات

ضرورة توفير وقت كاف للفعاليات غير الصفية

تدريس الطلبة مهارات الاتصال وكتابة التقارير والقيادة والعمل الجماعي واخلاق المهنة

16. ندرج ادناه بعض «السلبيات» التي طرحها بعض الاداريين والتدريسيين في الجامعات والتي تحتاج الى معالجة:

الطلبة يشتكون كثيرا

الطلبة متعلمين على الحفظ ويعانون من ضعف مزمن في اللغة الإنكليزية

الطالب يريد النجاح من دون جهد ومن دون فهم وسبب انخفاض المستوى يعود الى الكيرفات والزيادات والتحميل

عدم اهتمام الطالب بالمحاضرة فهو لا يأخذ نقاط خلال الدرس (لا قلم ولا ورقة)

اشراف الوزارة على العملية التربوية ينظر لها من قبل التدريسيين بسلبية

مشكلة المناهج: المنهاج التقليدي مقابل المنهاج التكاملي كمثال

من الأمور التي تثير القلق: العبور وعودة المرقنة قيودهم ومفهوم الجامعة المنتجة والفساد الاداري وحماية الجامعة من التدخل الخارجي وقلة الايرادات وعدم توفر استقلال مالي وعدم توفر اموال للبحث العلمي والمحاباة وعدم ملائمة القاعات للتدريس

تأهيل التدريسي بالنسبة لطرق التدريس

تدخل ديوان الرقابة (الرقابة الخارجية) للتأكد من عدم سفر الاساتذة الى خارج العراق من دون اذن مسبق.

التجارب المختبرية والمعملية ضعيفة وقليلة.

البحث العلمي

1. لا تتوفر للجامعات استراتيجيات للبحث العلمي ولكنها بعضها تمتلك خططا سنوية له.
2. يوجد في الجامعات مراكز للبحوث ووحدات ابحاث.
3. عدد البحوث المنشورة ضعيف ولا تتوفر دراسات عن نوعيتها ومدى أهميتها وتحقيقها لأهداف الجامعات او استراتيجياتها، كما لا توجد اولويات مواضيع البحث العلمي
4. يتم دعم الباحثين من خلال توجيه كتب الشكر والحوافز ودرجات تقييم الأداء.
5. تهتم الجامعات بالتصنيفات العالمية للجامعات وتسعى لحصولها على اعلى المستويات.
6. تصدر الجامعات عدد من المجلات العلمية لا يعرف لمعظمها درجة أهميتها وانتشارها وضرورة إصدارها وذلك لعدم توفر معلومات حولها. لربما سبب اصدارها هو الاعتقاد التقليدي بأنها تشجع البحث العلمي ولربما لأنها تعتبر من قبل الوزارة عامل ايجابي في تقييم الكلية او الجامعة.
7. تتوفر في كثير من الجامعات مختبرات مجهزة تجهيزا جيدا الا انه لا تظهر اعمال بحثية جارية فيها وبصورة مستمرة.

نقاط القوة

1. وجود اتصالات اكاديمية علمية بعدد من الجامعات الخارجية بالرغم من محدوديتها. الاهتمام بهذه البحوث وابرازها إعلاميا وتوثيقها في كتيبات لهو هدف اهم من اصدار مجلات علمية محلية.
2. تهتم الجامعات بالمشاركة في الدورات والمؤتمرات العالمية لتحقيق هدف الجامعات الحالية في الارتقاء بمستوى البحث العلمي.
3. وجود عدد من وحدات البحوث واهتمام ورغبة شديدة من قبل التدريسيين لأجراء البحوث.

التحديات

1. ضعف التمويل البحثي من خارج الوزارة والجامعة واعتماد طلبة الدراسات العليا على تمويلهم الخاص لأجراء البحوث. يعتبر في يومنا هذا الحصول على تمويل بحثي او منحة بحثية من مؤسسة او منظمة اجنبية معيارا مهما لمستوى البحث العلمي ولمستوى الباحث.
2. لا يوجد بروشر او مصدر لمعلومات حول البحوث المتميزة والباحثين المتميزين في أي من الجامعات.
3. ضعف قيادات البحث وعدم احتكاكها عالميا بصورة مثمرة تؤثر تأثيرا كبيرا على نوعية البحوث واهميتها.
4. عمليات البحث العلمي الجارية في الجامعات ضعيفة وتعتمد على الدراسات العليا.
5. الاهتمام بالنواتج وليس بالعمليات المؤدية لتلك النواتج.
6. أمكانيات البحث العلمي ضعيفة.
7. براءات الاختراع المحلية ضعيفة التأثير في العادة لذا لابد من التركيز على تسجيل براءات الاختراع عالميا وهذا لا يمنع من تسجيلها محليا.
8. تعتبر الجامعات مؤشر النمو الكمي للدراسات العليا في الجامعة مؤشرا ايجابيا بينما ترى الدراسة النمو النوعي المرتبط بأولويات النشر بالمجلات الراقية والمرتبط بحل مشاكل الوطن والعالم هو المؤشر الحقيقي.
9. النسبة الهائلة لطلبة الدراسات العليا المرقنة قيودهم تدل على ضعف المقبولين في الدراسات ومن جانب اخر فأنها تدل على اهتمام الجامعات بالنوعية والحفاظ على المستوى العالي للشهادات العليا.

التوصيات

1. يوصى بان يتم تشجيع التدريسيين الباحثين على تنويع مصادر تمويل بحوثهم والاهتمام بالحصول على منح بحثية من الدول والمؤسسات الغربية ومن الصناعة والمؤسسات الخيرية.
2. توفير الإمكانيات المادية للمبتعثين العائدين لأجراء بحوث بمستوى تلك التي تم لهم اجراءها في الخارج.
3. يوصى بأن يتم تطوير استراتيجيات للدعاية لنتائج البحوث (وليس فقط لنشرها) وتوثيق نتائجها وبما يؤدي الى جذب الاهتمام الخارجي، والاعتراف الدولي. وتعدّ مثل هذه العملية بمثابة جزء هام لغرض تقديم الادلة عند المساءلة وبغية تبرير الدعم العام لبرامج البحث ضمن الجامعات.
4. يتم توفير احصائيات عن معدل استخدام أي جهاز علمي في البحوث كأسلوب للتعريف عن الكفاءة العلمية ويتم ذلك بالعادة عن طريق وضع دفتر صغير يسجل فيه الباحث تاريخ ومدة وغرض الاستخدام.
5. يوصي بتوفير برنامج منظم ومصمم خصيصاً للأكاديميين وطلبة البحوث الجدد في مجال تطوير مهارات البحث العلمي ككتابة طلبات تمويل البحوث وإجراء البحوث وأخلاقيات البحث وكيفية قراءة ورقة بحثية وكيفية مراجعة ورقة بحثية وكيفية كتابة ورقة بحثية وكيفية توليد الافكار والابداع والبحث عن مصادر المشاكل وادارة المعلومات وكيفية القاء موضوع بصورة جيدة والمخاطبة والاتصال، بما يتناسب مع الممارسات الدولية الجيدة، والاستعانة بالخبراء والعلماء من الجامعات الغربية لتحقيق هذه المهمة.
6. زيادة اشتغال التدريسيين في البحث بأنفسهم بالإضافة الى ما هو شائع في الاعتماد على طلابهم في اجراء التجارب.
7. حبذا لو يتم اجراء امتحانات اطروحات الدراسات العليا بصورة سرية وهذا اجراء مستحسن وضروري في الوقت الحاضر بعد تفاقم المظاهر غير الاكاديمية خلال الامتحانات في الجامعات العراقية.

8. التأكيد على التدريسيين بضرورة قراءة البحوث الحديثة في اختصاصاتهم وبمعدل بحث في الأسبوع على الأقل لان البحث الجيد لا يتم الا بمواكبة ما يجري اليوم في الاختصاص. وكذلك على ضرورة تواجدهم في المكتبة وبمعدل ساعة في اليوم.

ضمان الجودة

1. في الجامعات اقسام للجودة والاداء الجامعي بالإضافة الى اقسام جودة في الكليات تهدف هذه المجالس على دعم التعليم والتعلم والبحث العلمي وعمليات التقييم وتطبيق معايير الجودة في المؤسسات الاكاديمية.

2. تعمل الجامعات على تطبيق نظام الجودة في المؤسسات الاكاديمية ويتم الاسترشاد بدليل مقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العراقية. وعادة ما تتضمن اهداف الجامعة فقرة مهمة في هذا الخصوص تنص على: الارتقاء بالأداء الجامعي بما ينسجم مع متطلبات الجودة الاكاديمية العالمية.

3. يتم استطلاع اراء الطلاب عبر استبيان عينات من الطلبة من كل قسم ويتم تحليل نتائج الاستبيان.

4. تتوفر تقارير التقييم الذاتي للأقسام يشمل هيكلية وتركيب القسم والتحديات والحلول المقترحة. لا توجد تقييمات خاصة بمنتسبي أي جامعة.

نقاط القوة

1. يتم تطبيق برامج ضمان الجودة في الاقسام كافة الا ان خطط التحسين المستمر مفقودة.

2. توجد تقارير تقييم ذاتي لمعظم الأقسام العلمية في الجامعات.

3. تعمل الجامعات على تدابير للحفاظ على وتطوير معايير الجودة منها التقييم الذاتي وتقييم التدريسي بموجب استمارات تقييم الأداء الواردة من الوزارة واستمارة لتقييم التدريسي من قبل الطالب ومن خلال تقييمه للمقررات الدراسية. وتشمل التدابير ايضا الدراسات والبحوث التي يجريها قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي في رئاسة الجامعة.

التحديات

1. تحسين تدابير ضمان الجودة والاعتماد لأجل النهوض بمستويات التدريس وطرقه.
2. تطوير برنامج ضمان الجودة عبر دعوة لجنة مراجعة من خارج العراق لدراسة تقارير التقييم الذاتي وتقديم مقترحات التحسين وعلى طريقة لجنة اليونسكو لتقييم أداء كليات الهندسة في الجامعات العراقية.
3. توفر صفحة لضمان الجودة في الموقع الالكتروني لكل جامعة تضم كثير من المعلومات المهمة الا انها لا تتضمن استطلاع اراء الخريجين واستطلاع اراء ارباب العمل.
4. هناك ازمة ثقة بين الاقسام وضمان الجودة من حيث ان كثير من الاقسام تجهز معلومات تتضمن نتائج وهمية. لابد من معالجة الاسباب التي تجعل الاستاذ يقدم معلومات غير صحيحة ولا بد من اجراءات تقويمية لهذه الاعمال الغريبة عن الاخلاق الاكاديمية. ومن المفيد التأكيد على ان الجامعة اعتمدت اجراءات تنظيمية في عملية ادارة تقييم الاداء السنوي للتدريسيين ادت الى تعزيز الثقة بينهم وبين قسم الجودة.
5. لابد من مشاركة واسعة لتحقيق اهداف نظام ضمان الجودة في تخطيط وتنفيذ وتقييم الخدمات المقدمة من قبل الجامعة بحيث يتضمن كل فرد من أعضاء الهيئة التدريسية والاداريين ورئاسة الجامعة.
6. تكثيف العمل في نشر ثقافة ضمان الجودة والاعتمادية الدولية والتأكيد على أهمية توصيف البرامج وشمولها لمخارج التعلم وإستراتيجيات التعليم والتعلم وأساليب الامتحانات وارتباط مخرجات التعلم بمفردات المنهج.

التوصيات

1. اخذا بنظر الاعتبار وجود نظام لضمان الجودة في الجامعات العراقية وان بعض العمليات موجودة أصلا نوصي بأن تقوم الجامعات بوضع عمليات موثقة بصورة افضل مما هو حاليا لضمان الجودة وان تكون تقارير التقييم الذاتي وخطط التحسين المقدمة من قبل المراجعين الخارجين ظاهرية ومعروضة ورقيا والكترونيا، وبالإضافة الى: 1) تقييم لنتائج تعلم الطالب سنويا، 2) تقييم تحصيل الخريجين سنويا، 3) المبادرة بوضع خطة للتطوير المهني للكادر التدريسي والاداري، 4) وضع مخطط لتدريب التدريسي الجديد، 5) تطوير نظام تقويم النظراء لأداء الكادر الأكاديمي، 6) وضع جدول قياس عبء العمل (وليس عدد الساعات التدريسية فقط) الملقى على عاتق كل تدريسي، 7) استبانات التغذية الراجعة للطالب والخريج والمشغلين سنويا ومناقشة نتائجها في كل قسم سنويا واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها. وحال الانتهاء من اجراء هذه العمليات يقوم القسم بوضع نظام لقياس جودة برامجه. هذا علما ان الجامعات تهتم بهذه الإجراءات وبدرجات متفاوتة من دراسات قيد التنفيذ الى إجراءات تم تنفيذها فعلا.

2. على الجامعات أن تؤكد على أن تكون كل الوثائق المتعلقة بضمان الجودة والاعتماد باللغة الإنكليزية.

3. نرى اهمية الاستمرار في عقد دورات التعليم المستمر حول ضمان الجودة والتقييم الذاتي والاعتماد الدولي وتوصيف البرامج والمقررات والامتحانات، والاهتمام بتعزيز الثقة بين التدريسين والاقسام من جهة وادارة الجامعة من جهة اخرى.

4. جعل مركز التعليم المستمر تحت الاشراف المباشر لهيئة ضمان الجودة في الجامعة بسبب انه لا يمكن ان يكون هناك جودة من دون تحسين وتطوير.

5. ضمان وجود علاقة وثيقة بين ضمان الجودة وتحسين الجودة وبينهما وبين العملية الاستراتيجية من خلال تحسين هيكلية إدارة الجودة مع الحفاظ على المستوى الحالي من النشاط والمشاركة.

6. بالرغم من إدراك الجامعات أن التحسين يمكن أن تتحقق دائمًا وأن السعي إلى التحسين المستمر للجودة هو عملية مستمرة. ومع ذلك، فإنه من المهم أعادة التأكيد على مقترحات المراجع، مثل: الحاجة إلى تبسيط وترشيد الهياكل الأكاديمية، وضمان تكامل الخدمات الطلابية

المختلفة، وتشكيل مجموعات للمراجعة الخارجية لكل قسم علمي، وتنفيذ نظام التغذية الراجعة للطالب.

7. يتم تشجيع الجامعات على تأسيس مجالس للتخطيط (وتعيين عدد من المستشارين)، بحيث يهتم المجلس، على مستوى الجامعة، بالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى والتوجه العام للجامعة. ولكون تأسيس المجلس خاضع للتعليمات الوزارية يمكن تشكيله على اساس مستشارين متطوعين بالإضافة الى دراسته مع الوزارة لغرض تغيير التعليمات.

8. يوصى بأن تقوم الجامعة بإيجاد طرق مرنة لاستخدامات المرافق الأكاديمية بغية تحسين فرص التعلم، وتوفير الحس المجتمعي لدى الطلبة وهيئة التدريس. فعلى سبيل المثال، يجب أن يتم تشجيع هيئة التدريس والطلبة بالبقاء في المباني الى ساعة متأخرة من اليوم من خلال تبني جدول مفتوح لساعات التدريس والمختبرات ومن دون فرض نظام صارم لساعات العمل. وقد لوحظ خضوع هيئة التدريس لساعات دوام شديدة الصرامة بحيث لا تتلاءم مع التقليد الأكاديمي للتعلم والحرية الاكاديمية.

9. هناك أهمية لخلق بيئة جامعية جذابة منها توفير مرافق جامعية ملائمة واعداد قائمة بمقومات البيئة الجامعية الجذابة كتجهيزات المباني والكافتريات وأماكن الأنشطة الترفيهية والمكتبات ومخازن بيع الكتب والقرطاسية وأماكن لجلوس الطلبة اثناء الفراغ، والجامعات بحاجة ماسة الى الاهتمام بالنظام والنظافة.

10. استخدام الايميل بصورة أوسع لغرض تحسين الاتصال بين الإدارة والتدريسيين وبين التدريسيين أنفسهم وعن طريقه يتم الإعلان عن مختلف نشاطات الجامعة.

11. تطوير نظام الاتصالات بحيث يقدم رئيس الجامعة شهريا رسالة الى أعضاء هيئة التدريس تتضمن الفعاليات الإدارية المهمة التي قام بها مكتبه والفعاليات الاكاديمية في الجامعة ومنها النشاطات التدريسية والبحثية المتميزة خلال الشهر. وتطوير نظام اداري أفضل لتوفير الفرص للقاء التدريسيين برئيس الجامعة.

ملاحظة اخيرة:

خلال الدراسة لمسنا عن كثب مدى احساس القيادات الجامعية والتدريسين بأهمية دورهم في تطوير بيئتهم التعليمية والبحثية والتدريبية لتخريج اشخاص اكفاء، وتفانيهم من اجل تدريب الطلبة تدريبا مكثفا للوصول بهم الى اعلى المستويات، واخلاصهم في اداء عملهم الأكاديمي المشرف. يأمل المراجع ان تسعى الجامعات الى تكثيف جهودها استنادا لما جاء في هذا التقرير لتطوير وتحسين بيئة الجامعات والمرافق الاكاديمية والعلاقات بين الطلبة وبينهم وبين التدريسين لتصل الى تلك المستويات التي نجدها في الجامعات الغربية.

ملحق رقم 1

أسئلة لغرض تقييم أداء الجامعة

- هل من امثلة على المستويات العالية من طرق التعليم والتعلم؟
- هل من امثلة على الاتصال الأكاديمي وبرامج التبادل واشكال التعاون مع الجامعات العالمية؟
- ما هي الأساليب والطرق التي يتم فيها تدريب التدريسيين وزيادة خبرتهم؟
- هل هناك امثلة على اللامركزية في اتخاذ القرارات ومشاركة التدريسيين؟
- هل هناك مبادرات من قبل التدريسيين وكيف يتم التعامل معها؟
- كيف يتم تشجيع التفكير النقدي في الجامعة؟
- ما هو أسلوب تغيير المناهج وهل يتم اجراء التغيير بصورة منهجية؟
- كم من البرامج تم صياغة تواصيف لها متضمنة مخرجات التعلم والاهداف لها؟
- كيف يتم تقيم الطلبة للتدريس؟

- هل يوجد تقييم للأقران؟ كيف يتم تقييم التدريسي؟
- هل تتوفر لدى الجامعة علاقة بالخريجين وهل يتم الاطلاع على آرائهم بصورة منهجية؟
- ما هي الأساليب العملية التي يتم بها تحسين الأداء في الجامعة؟
- هل تتوفر امثلة على استخدام التكنولوجيا التربوية والبرامج الالكترونية في التعليم؟ ما هي خدمات تكنولوجيا المعلومات المتوفرة في الجامعة؟
- ما هي استراتيجية الجامعة في التعليم والتعلم والبحث العلمي؟ هل توجد خطة إستراتيجية وخطط ادارية منفصلة خاصة بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع؟
- كيف يتم تطبيق مفهوم العلاقة بين الجامعة والمجتمع؟
- هل هناك امثلة على تغيير إيجابي بشأن إدارة الكلية والاقسام؟
- هل تتوفر امثلة على تنويع مصادر التمويل؟
- كيف تتم عملية الاستثمار في تطوير تخصص التدريسي؟ هل تتوفر فرص للتدريسيين بشأن المنح الخارجية؟ هل يتم ايفاد الإداريين والتدريسيين الى الدول الخارجية للبحث عن الأفكار الجديدة؟
- ما هي درجة او معدل تنظيم السمنرات والندوات وحلقات العمل؟ هل هناك برامج سنوية في الأقسام للسمنرات العلمية؟
- هل هناك امثلة على اتصالات علمية وعلاقات بنتها الجامعات مع المنظمات المحلية؟ هل توجد امثلة على التأثير الذي تحدثه الجامعة في مجتمع المحافظة؟ هل توجد دراسات او بحوث حول كيفية جعل المعرفة مفيدة للمجتمع؟
- ما هي الأمثلة المتوفرة على تشجيع استخدام اللغة الانكليزية بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب؟
- هل تتوفر امثلة على اشراك أعضاء هيئة التدريس في مجال البحوث المشتركة مع أساتذة

أجانب عبر الانترنت؟

- هل يتوفر مصلحين ومراجعين للغة الانكليزية بحيث يتم اطلاعهم على كل ما يصدر بهذه اللغة من قبل اعضاء هيئة التدريس؟
- ما هي درجة استخدام اللغة الإنكليزية في التدريس؟
- هل هناك سبل للاتصال السريع وتسريع اخذ القرار؟
- هل هناك سبل لرقابة اعضاء هيئة التدريس في عملية اخذ القرارات الإدارية؟
- ما هي الأمثلة المتوفرة لوجود منافسة بين أعضاء هيئة التدريس؟
- امثلة على توفر الحريات الاكاديمية في الجامعة؟
- هل هناك لجان خارجية استشارية على صعيد إدارة الجامعة او الكليات او الأقسام؟
- كيف يتم تمويل بحوث الطلبة في الدراسات العليا؟
- كيف يتم انتقاء وإقرار بحوث الدراسات العليا؟
- ما هي أساليب اشراف التدريسيين على بحوث الطلبة؟
- هل يتم تحصيل رسوم دراسية ومن اية فئة؟
- ما هي المصادر المكتبية وتكنولوجيا المعلومات المتوفرة للطلاب؟
- هل توجد مجاميع نقاش أكاديمي واداري وعلمي في الأقسام والكليات؟
- هل يتوفر برنامج للتطوير الأكاديمي والاحترافي لأعضاء هيئة التدريس؟
- هل توجد برامج لتطوير العلاقة بين الجامعة والمجتمع والسوق؟
- ما هي حالة القاعات وهل يتم تجهيز القاعات بأجهزة عرض حديثة والمختبرات بأجهزة كومبيوتر وبرامج توضع في متناول الطلبة بصورة دائمة؟

- كيف يتم تقييم نتائج التعليم؟ ما هي العوامل الرئيسية المعيقة لتطوير اساليب والاتجاهات جديدة في التعليم؟ هل يتم اخذ رأي التدريسيين؟
- ما هي نسب نجاح الطلبة في الكليات والسنين وفي الدور الأول والثاني؟ وما هو تأثير الدور الثالث على نسبة النجاح؟ وما هو معدل المخرجات الى المدخلات؟
- ما هي الحوافز والجوائز التي تقدم للتدريسيين المتميزين؟
- ما هي فائدة الاستقلالية للجامعة ولماذا تسعى الجامعة للحصول عليها؟ ما هو تصور الجامعة لأسلوب الإدارة الذاتية؟
- ما هي درجة تطبيق تصنيف بلوم في التدريس والامتحانات؟ وما هي درجة تفهم التدريسيين لأهمية هذا الأسلوب في التدريس والتعليم والامتحانات؟
- هل هناك تقييم ذاتي لمخرجات العلم كمثل الإجابة على أسئلة من قبيل هل حقق الكورس أهدافه وهل تجاوب الطلبة مع دروس الكورس وهل المادة مناسبة وهل تحتاج بعض الأجزاء الى مراجعة؟
- كيف يتم تقييم إنتاجية الجودة والنوعية (أداء الجامعة في التدريس والبحث)؟
- ما هي رؤية الجامعة ورسالتها والاهداف التي تسعى لتحقيقها؟
- ما هي المواضيع التي تسعى الجامعة لتحقيق الصدارة والتميز فيها؟
- هل يتوفر للجامعة تقرير للتقييم الذاتي وما هي درجة توفره في الأقسام؟
- ما هي تدابير الجامعة للحفاظ وتطوير المعايير والجودة؟
- هل تتوفر ادلة واضحة وتحريرية قابلة للتحقق حول أداء الجامعة؟ وما هي سبل قياسها؟
- هل يتوفر تحليل سوات عام للجامعة؟
- كيف يتم تقييم اداء الجامعة والاقسام مقارنة بأداء الجامعات الأخرى والاقسام المماثلة

في جامعات أخرى؟

- ما هي نسبة عدد الطلبة الى عدد الاساتذة ذو الشهادات والدرجات العلمية المختلفة؟
- ما هو معدل عدد البحوث ومستواها لكل تدريسي؟
- ما هو عدد البحوث المنشورة في مجلات رصينة وعدد البحوث المنشورة في مجلات مشكوك في رصانتها وعدد البحوث المنشورة في مجلات عراقية وعربية؟ وما هي عدد البحوث المنشورة باللغة الإنكليزية في مقابل البحوث المنشورة باللغة العربية؟
- نرغب بالاطلاع على المعلومات التي تم توفيرها لمؤسسة كيو اس للحصول على درجة في تسلسلها العربي والعالمي؟
- ما هو معدل مساحة القاعات التدريسية والمختبرات لكل طالب؟
- ما هي نسبة عدد اجهزة الكومبيوتر وعدد الكتب في المكتبة لكل طالب؟
- ما هو معدل مساحة مختبرات البحث لكل تدريسي؟
- كم هو معدل عدد طلاب البحث لكل تدريسي؟
- هل قامت اية فرقة خارجية (من خارج الوزارة) بأية عملية تقيم أداء للجامعة او لاي قسم؟
- هل توجد في أي قسم خطة لتحسين الجودة والمتابعة؟
- ما هو عدد الطلبة الذين أكملوا دراستهم في الخارج ورجعوا الى الجامعة في السنوات الثلاث الأخيرة؟
- هل توجد أساليب محددة للاستفادة من خبرات الدارسين في الجامعات الأجنبية فيما عدا زجهم في التدريس؟
- ما هو عدد الخبراء والتدريسيين والباحثين الذين زاروا الجامعة وقدموا خدمات لها في السنوات الثلاث الأخيرة؟

ملحق 2

زيارة الجامعة

عادة ما يقوم المراجع (كما يسمح الوقت):

أ) مقابلة رئيس الجامعة، نواب الرئيس، العمداء، رؤساء الدوائر، مجموعة من التدريسيين، مجموعات لموظفي الإدارات (الأكاديمية والإدارية والفنية)، الطلاب الحاليون، بمن فيهم طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا (والطلاب السابقون إن أمكن)، وأرباب العمل وأصحاب المصلحة الآخرين المناسبين.

ب) زيارة المختبرات والفصول الدراسية والمختبرات والمكاتب وغيرها من المرافق التي تسهم في أنشطة الجامعة.

ج) تقديم النتائج والتوصيات الرئيسية المؤقتة للتحسين في اجتماع قبل مغادرة الجامعة.

الجدول الزمني للمراجعة

اليوم 1

09.30–10.30: وصول، يقابل المراجع الرئيس ونواب الرئيس والعمداء

10.00–11.30: يلتقي المراجع بممثلي رؤساء الأقسام الإدارية واللجان: على سبيل المثال لجان: ضمان الجودة، مراجعة المناهج الدراسية، تحسين الجودة، إلخ.

عروض PowerPoint تقديمية: عرض حول الجامعة وادائها

- الفلسفة والرؤية والرسالة والأهداف
- هيكل الجامعة والإحصائيات
- التدريس والتعلم والتقييم
- ابحاث

-الإدارة والقيادة

-التدريب و التطوير

11.30-12.00: استراحة - مناقشة حول التقييم الذاتي للجامعة

12.00-13.30 يلتقي المراجع بنخبة من طلاب المرحلة الجامعية من كل كلية (5 من كل مرحلة) وطلاب البحث (3 رسائل ماجستير و2 دكتوراه من كل كلية ذات علاقة)

13.30-14.30 جولة في المرافق (القاعات والمختبرات وورش العمل والمكتبة، إلخ)

14.30-15.30 غداء عمل - جوانب التقييم وضمان الجودة

اليوم 2

9.00-10.30 اجتماع مع التدريسيين (10 من كل كلية)

10.30-12.30 جولة في المرافق (الإقسام والمختبرات وورش العمل والمكتبة، إلخ)

12.30-13.30 اجتماع مع رؤساء الإقسام المختارين ومسؤولي ضمان الجودة لتحديد الجوانب المتبقية المراد توضيحها / استكشافها وإنهاء المهام، وتقديم النتائج والتوصيات الرئيسية المؤقتة للتحسين

13.30 المغادرة

المعلومات ذات الصلة بالجودة والضروري توفيرها خلال الزيارة

(ما يمكن توفيره من قبل من الكليات والأقسام التي سيزورها المراجع).

- استبيانات مكتملة

- استبيانات استكملت من قبل الطلاب والأكاديميين وموظفي الدعم ، وتحليل نتائج هذه الدراسات الاستقصائية التي أجريت.

- خطة القسم

- عبء العمل النموذجي
- مواصفات البرنامج
- كتيب البرنامج / الطالب
- خطط عمل المراجعة / المراقبة السنوية بالإضافة إلى سجل لنتائج الإجراءات المتخذة للسنوات السابقة
- رسم بياني يوضح هيكل اللجان
- البيانات الإحصائية ذات الصلة
- أي تقارير لمراجعة سابقة
- البيانات الكمية

– إحصائيات عن تحصيل الطلاب

– الشهادات

– مؤهلات القبول

– معدلات التقدم والإنجاز

– وجهات التوظيف الأولى

- البيانات النوعية

– ملاحظات الطلاب

– ملاحظات التدريسيين

– تقارير المراجعة / المراقبة السنوية

- معلومات البرنامج

– مواصفات البرنامج

– مواصفات المقررات

– نشريات

– كتيبات وتقارير المختبر

– مواد البرنامج (الكتب المدرسية ، والملاحظات ، ملزمات)

– عينة من أوراق الامتحانات

– عينة من كتب الإجابات (ممتازة ، جيدة ، مقبولة، فاشلة)

– التعليم والتعلم / استراتيجية البحث

– الهيكل التنظيمي

– هياكل اللجان

– الميزانيات

- معلومات عن الكليات والجامعة

– الخطة الإستراتيجية للجامعة

– التعليم والتعلم / استراتيجية البحث

– الوثائق المتعلقة بالإجراءات الأكاديمية والجودة.

الطريق للتميز الأكاديمي في التصنيفات العالمية للجامعات

أ.د. سمير الجميلي
الجامعة العالمية للعلوم الاسلامية - لندن

الملخص

هذه الورقة البحثية مخصصة لتناول مشكلة خروج معظم الجامعات العراقية من التصنيف العالمي ومناقشتها والتميز، وابتعادها عن المعايير الدولية الاكاديمية للتصنيف والريادة والأسباب التي كانت وراء ذلك التدهور والخروج. يحاول الباحث تشخيص المشكلات ودراستها وتحليلها معتمداً على عدة مصادر للمعلومات منها مكتبية وإلكترونية، ومنها ميدانية، ومنها حوارية، فضلاً عن الزيارات لبعض المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للاطلاع عن كثب على سير الأمور الأكاديمية والاطلاع على بعض الستراتيجيات وخطط العمل لبعض مؤسسات وزارة التعليم العالي الأكاديمية والبحثية لمعرفة مدى التزام هذه المؤسسات بالمعايير الدولية وجودة التعليم وطبيعة الرؤية. وتعالج الدراسة أزمة التعليم العالي في العراق، وما حصل للجامعات من تهديم وتخريب وقتل وتشريد للملاك الأكاديمي ليس فقط بعد الاحتلال الاميركي؛ لأن ازمة التعليم العالي ترجع إلى ما يزيد على أكثر من 25 سنة، حينما أصبح رهينة من خلال ممارسات وسياسات النظام السابق والعزلة الدولية وتفشي الفساد. حتى أن التعليم أصبح مجرد تعليم سطحي ضعيف المقومات يمنح شهادات عليا أغلبها لا تؤهّل الخريج لمتطلبات سوق العمل ولا تتناسب والمتطلبات الأكاديمية الدولية للمنافسة في زمن العولمة والتكنولوجيا. وبالرغم من الدور السياسي الكبير والمؤثر على جميع مفاصل الدولة، ومنها التعليم العالي والذي تمارسه عادة الدولة في توجيه بوصلة سياساتها لتحقيق مصالحها حاولت هذه الورقة البحثية ان تتناول الجانب الاكاديمي البحت بعيدا عن المنهج السياسي مهما كان نوعه وشكله. وبعد التحليل والتوصيف للبيانات والمعلومات التي تمت مراجعتها حاولت هذه الدراسة ايجاد الحلول العملية والموضوعية الناجعة لتجاوز هذه المشاكل معتمدة على رؤية عملية وعلمية موضوعية من خلال الاطلاع على تجارب الجامعات العالمية ومن خلال التجربة والخبرة الشخصية للباحث بسب عمله كاستاذ جامعي وباحث في مؤسسات اكاديمية مختلفة منها في جامعات الشرق الأوسط ولاسيما العراق وليبيا ودول الخليج مثل: الإمارات، والسعودية، وسلطنة عمان، وكذلك في دول أوروبية منها بريطانيا وهولندا والدنمارك.

وتناقش الدراسة الأهداف العامة الرئيسة لنظام التعليم العالي والتي عادة ما تكون جزءاً من الرؤية والستراتيجية العامة للجامعات والمطلوب تحقيقها. وكذلك تبين الدراسة الأغراض الرئيسة لوضع خطة عمل التعليم العالي التي تتضمن سياسات تطويرية توضح الأولويات والستراتيجيات

لقطاع التعليم العالي التي تدعم تحقيق السياسة الوطنية العامة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والاقليمي. وتبرز الدراسة ايضا الاهداف التي يجب أن تتضمنها تلك الخطة. وبما أن الدراسة تركز على الريادة والتميز والجودة في مؤسسات التعليم العالي فقد وضع مؤشر أداء يستعمل لقياس الأداء وجودة الفعاليات وتنوع النشاطات الذي يمكن من خلاله تقويم الأداء والنظام الأكاديمي. وتتناول الورقة الجامعات الاهلية ومستوياتها الاكاديمية في تماشيها وانسجامها مع المعايير الجامعية المطلوبة محلياً وعالمياً. وانتهت الدراسة بالاستنتاجات وفي الوقت نفسه قدمت مجموعة من التوصيات ومنها الالتزام بالمعايير الأكاديمية الدولية للتصنيف العالمي للجامعات التي سطرتها الدراسة والعمل على تدويل التعليم العالي عبر التعاون والتوأمة مع الجامعات العالمية بخلق فرص للطلبة لمتابعة جزء من دراستهم خارج البلد واستثمار برنامج إعارة الملاك التدريسي، وتبادل الخبرات والمشاركة في المؤتمرات الدولية. وأخيراً وليس آخراً تركز الدراسة في إبراز دور البحث العلمي كأداة فعالة تؤدي دوراً كبيراً ومهما في تميز الجامعات وريادتها للوصول إلى العالمية بتطبيق المعايير الدولية التي سطرتها هذه الورقة البحثية. وختاماً طرحت الورقة مجموعة من التوصيات التي لو تم استثمارها فعلاً ستكون خارطة طريق للتميز الأكاديمي في التصنيفات العالمية.

المقدمة:

يصور لنا التعليم كيف يفكر العقل ويعمل، فكلما جعلنا التعليم عالياً وراقياً يصبح المستقبل أكثر أماناً. ويعد التعليم من أهم مقومات نهضة الأمة وتقدمها، ومنهاج الحياة السعيدة، إذ لا تتقدم الأمم ولا ترقى النفوس دون العلم، ولا تسمو الأرواح دون المعرفة. إن العملية التربوية والأكاديمية عادة ما تكون هي مركز جميع الطموحات وقلبها لأي أمة؛ لأن التعليم يساعد في تطوير الشخصية للفرد وكذلك يعمل على تطوير الاقتصاد المستدام والابتكار، وتشخيص التحديات المجتمعية ومواجهتها، والتماسك الاجتماعي، والمشاركة المدنية، والأنشطة الثقافية النابضة بالحياة. وبما أن العراق قد مر بظروف وحروب قاسية وصعبة وحصار اقتصادي ثقيل جميعها أثرت على البنى التحتية لجميع مؤسسات الدولة، ومنها التعليم العالي؛ ولهذا وجد من الضروري والمهم القيام بدراسة بحثية تقويمية وتوصيفية لحالة مستوى التعليم العالي وطبيعته، وإمكانية إيجاد آلية وحلول ترقى بمستوى التعليم العالي الجامعي إلى المستويات العالمية بعد أن خرجت أغلب الجامعات العراقية الرصينة من التصنيف العالمي.

إن أزمة التعليم العالي في العراق وما حصل للجامعات من تهديم وتخريب وقتل وتشريد للملاك الأكاديمي ليس فقط بعد الاحتلال الاميركي بل إن أزمة التعليم العالي ترجع إلى ما يزيد على أكثر من 30–25 سنة حينما أصبح رهينة من خلال ممارسات وسياسات النظام السابق والعزلة الدولية وتفشي الفساد. وأصبح من الواضح ان الجامعات الاهلية اصبحت عبأ على التعليم العالي التي أصبح أكثرها عبارة عن دكاكين لبيع الشهادات ومخرجاتها متهرئة وفاقدة الجدوى وغالباً لا تجد لها مكاناً في سوق العمل؛ مما أدى إلى إغلاق بعضها. ومشكلة جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية ليست عراقية بحتة ولكنها إقليمية أيضاً من خلال تجربة الباحث وخبرته وعمله في بعض الجامعات الأهلية العربية التي هدفها الأساس الاستثمار والربح؛ بمعنى: أنها مؤسسات ربحية وبقوةعلى حساب المعرفة العلمية. حتى أن التعليم أصبح مجرد تعليم سطحي ضعيف المقومات يمنح شهادات عليا أغلبها لا تؤهّل الخريج لمتطلبات سوق العمل، ولا تتناسب والمتطلبات الكاديمية الدولية للمنافسة في زمن العولمة والتكنولوجيا. لقد أهمل التعليم العالي العراقي وتخلفت منظوماته لسباب كثيرة منها سياسية ومنها اقتصادية تاثرت بها المعرفة واهملت الرؤية الستراتيجية وغاب ادراك المتغيرات العالمية مما ادى الى ضعف الموارد البشرية الخبيرة والمدربة وهجرة العقول وتحجيم الهيكل الاكاديمي حتى اصبح محليا متحجرا بالاضافة الى ضعف قيمة الشهادة الجامعية وتدنى مستوى الاداء وحجم الناتج العلمي وتهرت البنى التحية. عليه تقدم هذه الورقة استراتيجية ورؤية تتضمن خطة عمل تهدف الى تعبيد الطريق الى الريادة العالمية وتكون منهج للجامعت العراقية تستخدمه لتنفيذ استراتيجياتها المتضمنة الأهداف واجبة التنفيذ.

عادة ما تطمح الدول إلى أن يكون لديها نظام تعليم عال هو الأفضل الذي يجعلها بالنتيجة تحصل على المواقع المتقدمة ريادياً كقائدة للعلم والمعرفة والابتكار عالمياً. ويعرف التعليم العالي على أنه المرحلة الاختيارية النهائية التي عادة تأتي بعد المرحلة الثانوية، وعادة ما يحصل عليها الطالب في الجامعات والكليات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى. إن الاستراتيجية الناجعة للتعليم العالي غالباً ما تؤسس إلى رؤيا طويلة الأمد للتعليم العالي في أي بلد كونها تؤدي الدور المركزي والرئيس في جعل البلد متميزياً من ناحية الابتكار والمشاريع التنافسية والتميّز الأكاديمي المستمر ويكون مكان جذب بتوفيره حياة نوعية وثقافة تنبض بالحياة. وتعد الاستراتيجية المتضمنة لرؤيا موضوعية وعملية هي خارطة الطريق والمفتاح لتحقيق الأهداف والمخرجات المطلوبة.

وعلى الرغم من أن وزارة التعليم العالي لديها خطة عمل تمتد حتى 2023 وأن جامعة بغداد

قد حصلت على تسلسل 801 من بين 1250 جامعة ومؤسسة أكاديمية لكن مستوى جودة التعليم وريادة المؤسسات الأكاديمية الأخرى وبنحو عام لا تزال ليست بالمستوى المطلوب اقليميا ودوليا حسب تصنيفات «الشنك هاي» و»التايمز» و «والكيو أس» و «اليو أر». ومن المفارقات السلبية التي يمارسها نظام القبول في الجامعات الحكومية والاهلية ان الطالب في الجامعة الحكومية يقبل باختصاص معين وبمعدل معين في الوقت الذي يقبل فيه طالب اخر في الجامعات الاهلية وبمعدل اقل بكثير من الطالب الاول ولكن بنفس الاختصاص. وهذا يؤدي الى انتاج مخرجات متباينة الكفاءة مما يكون له تأثير سلبي. عليه يجب العمل على الموازنة من ناحية القبول في الاقسام والكليات والجامعات من ناحية المعدل بين الجامعات الحكومية والاهلية لضمان مخرجات كفوءة وصالحة لسوق العمل.

وبما ان الباحث يمتلك خبرة اكاديمية في التعليم العالي اكتسبت من خلال عمله في عدة جامعات وفي دول متعددة منها العراق و ليبيا و هولندا والدنمارك والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان و بريطانيا حاول في هذه الورقة طرح استراتيجية ورؤيا عملية قد تسهم في دعم وتطوير نظام التعليم العالي في العراق واعادة بناء الهيكل الاكاديمي ليتماشى مع المعايير الدولية المطلوبة. وتعتبر وزارة التعليم العالي في العراق هي الجهة المسؤولة عن الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي محليا ودوليا وتقع عليها مسؤولية رسم الاهداف العملية التي ترقى بمستوى التعليم العالي الاكاديمي وتمنحه الريادة محليا ودوليا ومتابعة مدى انجاز وتحقيق هذه الاهداف من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

اهم الاهداف الرئيسية لنظام التعليم العالي المتميز:

عادة يكون هناك اهداف واجبة التحقق والانجاز في جميع الاستراتيجيات ومنها استراتيجية التعليم العالي. ومن اهم هذه الاهداف التي تصبوا مؤسسات التعليم العالي الرائدة لتحقيقها هي:

- ايجاد رؤية فعالة ومؤثرة لخلق المواهب تجمع بين المعرفة والمهارات وتوفير فرص العمل والتي تستجيب وبشكل فعال لاحتياجات مشروعها الاستراتيجي والخدمة العامة والقطاعات المجتمعية على الصعيدين الوطني والاقليمي.
- خلق فرص غنية للمشاركة الوطنية والدولية التي تعزز البيئة التعليمية والتي تمد جسرا قويا لمشاريعها والى شرائح مجتمعية اوسع.

- انجاز بحوث رصينة وممتازة وخلق روح التطوير والابتكار التي تنمي اساليب المشاركة مع الشركاء الاخرين وتؤثر في الاقتصاد وفي بناء المجتمع وتعزز الريادة ليصبح البلد قائدا للابتكار في المنطقة.
- تحسين وتعزيز تكافؤ الفرص من خلال التعليم والتدريب.
- العمل وبشكل مستمر على تحسين بيئة التعليم من خلال التركيز على الجودة والتميز الاكاديمي بمتابعة التغيرات والتطورات عالميا.
- العمل على تحسين القيادة والتحكم ومستوى التميز التشغيلي.
- العمل على جعل الجامعات هي المؤثرة في المجتمع وليس العكس كما هو حاصل الان.

التوجهات الرئيسية العامة لوزارة التعليم العالي:

- يعتقد اكاديميا ان اهم التوجهات لوزارة التعليم العالي يجب ان تتضمن مايلي:
- خلق خطة استراتيجية ومنهجية للتعليم العالي.
- تعزيز وتحسين وتقوية نظام التعليم العالي.
- زيادة مستوى القدرة والقبول في مؤسسات التعليم العالي.
- تعزيز جودة التعليم بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- ايصال التعليم العالي العراقي الى المستوى العالمي.

ولانجاز ماتقدم يجب ان تكون هناك خطة عمل تحتوي على وتوضح الطموح والقيم والاهداف والتي تعتبر هي الاساس للعمل المستمر لتطوير النظام الاكاديمي التعليمي والتربوي والتي تزود المتعلمين بالمهارات والمعرفة التي يحتاجونها لانجاز اهدافهم والمشاركة وبشكل كامل وفعال بجميع الفعاليات المجتمعية والاقتصادية. وعادة ما تحتوي الاستراتيجية وخطة العمل على مجموعة من الاهداف المناسبة للتعليم العالي ومنها تحسين الخبرات التعليمية ونجاح الطلبة وتحسين مستوى وتقدم الطلبة الذين يواجهون صعوبات وكذلك الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين التعليم على مستوى الخدمات وبناء جسور بين التعليم والمجتمع.

الاغراض الرئيسية لوضع ستراتيجية عمل للتعليم العالي:

يتطلب من وزارة التعليم العالي في اي بلد ان تضع خطة عمل تتضمن سياسات تطويرية توضح الاولويات والاستراتيجيات لقطاع التعليم العالي تدعم تحقيق اهداف السياسة الوطنية العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والاقليمي. واهم هذه الاغراض:

- بقاء النظام والدوائر الاكاديمية في التعليم العالي مسؤولة عن الاداء ومراقبته بالنسبة للاسبقيات الوطنية بشكل عام.
- لتوضيح جميع توقعات النظام من جوانب مختلفة منها حكومية واخرى تابعة لمنظمات عبر الابعاد المختلفة لنشاط التعليم العالي.
- لزيادة وضوح اداء النظام للحكومة والجمهور بشكل عام.
- للمساهمة في تطوير النظام والسياسة الاكاديمية من خلال تسليط الضوء على العيوب الهيكلية وماشابهها بما فيها سعة البيانات وقدراتها.
- السماح لمؤسسات التعليم العالي بتحديد مكانتها ورسالتها السراتيجية المتفقة مع الاداء والمنسجمة مع التمويل الذي تحصل علية من وزارة التعليم العالي.

وانسجاما مع ماتقدم فان الستراتيجية هي الاطار العملي والذي يعتبر سياق للتعامل مع المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التعليم العالي ويعتمد هذا السياق ويعتبر هو العقد بين وزارة التعليم العالي وبقية المؤسسات التعليمية التابعة لها والذي يعكس التزامها ومساهمتها في انجاز الاهداف الشاملة لنظام التعليم العالي ويعتمد على رسالتهم الاكاديمية وقدراتهم وقوتهم.

اهم الاهداف التي يجب ان تتضمنها خطة العمل:

- توفير خط مواهب قوي وفعال يجمع بين المعرفة والمهارات وامكانية التوظيف التي تستجيب بفعالية لاحتياجات المشاريع والخدمة العامة وقطاعات المجتمع على الصعيدين الوطني والاقليمي.
- خلق فرص غنية للمشاركة الوطنية والدولية التي تعزز البيئة التعليمية وتوفر جسر قوي للمؤسسات والمجتمع.

- انجاز بحوث متميزة بالاضافة الى عنصري التطوير والابتكار المهم والمناسب للعمل مع الشركاء الخارجيين وكذلك تأثيره على الاقتصاد والمجتمع ويعزز صفة التنوع والمزيج الاجتماعي العراقي.
- العمل على التحسين المستمر في جودة بيئة التعليم عن كثب لمطابقته للمعايير الدولية من خلال التركيز القوي على النوعية والتميز الاكاديمي.
- ادارة فعالية تحسين مستمر في التحكم والقيادة والتميز التشغيلي والعملي.
- تلبية الاحتياجات من المهارات ومعالجة المتغيرات في سوق العمل بسبب التقنيات وطرق العمل الحديثة. فعلى سبيل المثال هناك ثلاثة مجالات هي الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتشغيل الالي التي تحتاج فيها

المؤسسات التعليمية التفكير في المهارات التي يحتاجها الخريجون الجدد. وللتحقق وتحديد مدى نجاح استراتيجية وخطة العمل يجب ان يكون هناك مؤشر للاداء والانجاز.

مؤشر الاداء:

يجب ان يستعمل مؤشر للاداء لعدة اسباب وهي كما يلي:

- قياس وتسجيل اداء قطاع التعليم العالي على مستوى جمعي (كلي).
- قياس والتقاط جميع تنوع النشاط في جميع انحاء القطاع.
- اظهار القيمة المتحققة مقابل التمويل المالي.
- اعلام صاحب القرار بما متحقق.
- بعد ان شخص مؤشر الاداء ماتقدم يجب ان تتبعه مرحلة تقويم النظام.

تقويم النظام، يسعى تقويم النظام الى:

- معرفة مدى استخدام البيانات الوطنية الموجودة لتقليل الاعباء الادارية الاضافية.
- معرفة استخدام المؤشرات ذات المعاني والدلالات لاصحاب المصلحة والجمهور العام.

- التحقق فيما اذا كان النظام مفيدا لمؤسسات التعليم العالي من الناحية الاكاديمية والادارة والتخطيط الاستراتيجي.

استجابة المؤسسات الاكاديمية لنظام وزارة التعليم العالي:

هناك مجموعة من العناصر والانظمة الاجبارية التي يجب ان تلتزم بها جميع مؤسسات التعليم العالي والتي تتماشى مع سياسة وزارة التعليم العالي. ولكن ليس من المتوقع ان جميع مؤسسات التعليم العالي الاكاديمية تستجيب بنفس الطريقة للاهداف عالية المستوى. حيث يدرك الجميع انه ليس فقط شكل المساهمة والاستجابة سيكون مختلفا بل ان حجم تلك المساهمة يختلف ايضا. وعليه فان مؤسسات التعليم العالي يجب ان تتخذ خياراتها الاستراتيجية الخاصة بها.

الادوار العامة الرئيسية الثلاثة المترابطة للتعليم العالي:

ان الادوار الرئيسية الثلاثة المترابطة للتعليم العالي واولها التدريس والتعلم والتي بدورها تكتشف الطريقة والكيفية التي يمكن من خلالها ضمان ان طلبة التعليم العالي يستمرون في الحصول على تجربة تعليمية وتعلم ممتازين ومستنيرة باحدث الابحاث وميسرة من خلال بيئة تعليمية عالية الجودة مع احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا من مصادر تعليمية. ويعتبر البحث العلمي هو العامل الثاني والذي يحدد الرؤيا للبحث في التعليم العالي لسنوات مستقبلية والى تفاصيل ما سنحتاج الى تحقيق تلك الرؤيا من خلال الاستثمار وبناء القدرات كما يصف العلاقة الحميمة بين البحث والتدريس والاهمية الاقتصادية للربط بين البحث والمشروع. اما الدور الثالث فهو الانخراط مع المجتمع بشكل واسع. بمعنى معرفة كيفية ان نظام التعليم العالي يعالج مجموعة من مسؤلياته اتجاه المجتمع بما فيها الاعمال التجارية والمجتمعات المحلية وقطاع التعليم الواسع محليا ودوليا.

ينظر التعليم العالي في مجتمع متغير الى اشكال العلاقات التي تربط التعليم العالي بالمجتمع بشكل واسع وكيف يحتاج التعليم العالي للتغيير خلال الحقب الزمنية القادمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة. ويوصف التعليم العالي ككيان البيئة التي يعمل بها نظام التعليم العالي والتحديات التي يجب ان يواجهها ويستجيب لها. ولاجل بناء تعليم عالي قوي ومجهز بشكل جيد ومتجدد يجب الاستفادة من تجارب الامم الاخرى ومن نقاط القوة الموجودة اصلا في النظام المحلي ان وجدت من اجل بناء نقاط قوة جديدة اضافية تخدم المجتمع مستقبلا.

ومن اجل التخطيط للمتطلبات المستقبلية يجب النظر الى كيفية الحاجة الى تخطيط الهياكل والقدرات والعلاقات التي يحتاجها نظام التعليم العالي لتلبة الطلب المتزايد وكذلك للتوجه المتزايد للطلبة للدراسة في الخارج ولا سيما الدراسات العليا في الوقت الذي يشهد فيه البلد عزوف من الطلبة الاجانب للدراسة في العراق.

تدويل التعليم العالي:

تدويل التعليم العالي يعني توصيف كيفية استخدامه للتعاون وبشكل واسع ومتزايد بين المؤسسات الاكاديمية والتعليمية دوليا حيث يقوم الطلاب بمتابعة جزء من دراستهم في خارج البلد الام وكذلك عن طريق الاعارة وتبادل الخبرات للاساتذة. وهذا بحد ذاته يحدد الفرص المتاحة للمؤسسات التعليمية للاستجابة لهذا التوجه العالمي.

بما ان الجامعات دائما ما تسعى للشهرة والعالمية وجد من الضروري تسطير المعايير التي تحدد كفاءة ورصانة الجامعات عالميا.

المعايير التي تحدد كفاءة ورصانة الجامعات عالميا حسب نظام كيو اس:

هناك اربعة معايير دولية تحدد كفاءة ورصانة الجامعات حسب نظام كيو اس البريطاني وهي كما يلي:

- قوة النظام: ماهية نظام التعليم العالي وقوته في بلد ما مقارنة ببقية دول العالم.
- عدد الدارسين: عدد الاماكن (المقاعد) المتاحة في الجامعات المرتبة دوليا في كل بلد.
- ريادة المؤسسة: تصنيف ومكانة المؤسسة وريادتها في البلد.
- السياق الاقتصادي: القوة النسبية للنظام فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي للفرد.

انسجاما مع ما تقدم في اعلاه من معايير دولية هناك ايضا معايير محلية عادة ما تستخدم وتاخذ بنظر الاعتبار قبل تطبيق اي برنامج اكاديمي جديد.

المعايير التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار قبل تطبيق البرنامج الاكاديمي الجديد:

هناك مجموعة من المعايير يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند تطبيق البرنامج الاكاديمي الجديد

وهي كما يلي:

- هل البرنامج الجديد مناسب لاهداف ورسالة المؤسسة التعليمية.
- هل هناك جدوى تشغيلية مناسبة للقدرات والموارد الخاصة بالمؤسسة.
- اعداد الطلبة الجدد.
- الدعم المحلي للنهوض بالمؤسسة وادارتها.
- الربحية والاثر الناتج عن الفشل.

ومن اجل انجاح اي برنامج اكاديمي جديد يجب ان يكون هناك فريق تخطيط اكاديمي من اجل تطوير اي برنامج جديد. ويتكون هذا الفريق من رئيس الجامعة وعمداء الكليات و رؤساء الاقسام والاداريون التشغيليون والمسجلون والباحثون. ويعقد مؤتمر او اجتماع او ورشة عمل يشارك فيها جميع من تقدمت عناوينهم وهكذا مؤتمر او ورشة عمل ستساعد وبشكل فعال و مؤثر في تخطيط البرنامج.

بالاضافة الى ما تقدم يجب ان يتوفر عنصر المساواة في القبول بالجامعات والمؤسسات الاكاديمية العراقية ووضع خطة عملية لذلك.

الخطة الوطنية للمساواة في القبول في الجامعات والمؤسسات الاكاديمية العراقية:

ان من الضروري ايجاد خطة مساواة للقبول في الجامعات بعد ان مر البلد بظروف استثنائية اسست لفرقة ونزاعات قسمت المجتمع في مرحلة ما. ونتيجة للوعي المجتمعي تغلبت الارادة الوطنية وصار مطلبا ملحا ايجاد و صياغة وتصميم خطة وطنية للمساواة والتي يجب ان تاخذ بنظر الاعتبار الاطار العملي لتحسين فرص المساواة للجميع والتأكيد على ان الهيكل الطلابي في التعليم العالي يعكس التنوع السكاني والمجتمعي وتؤسس تلك الخطة الى اهداف جديدة ومتزايدة للمشاركة في التعليم العالي للمجاميع التي تمتلك بعض المهارات الاجتماعية والاقتصادية والتي لاتمتلك. ولهذا يجب ان يثقف الشباب اجتماعيا واخلاقيا لفهم المجتمع من خلال رؤيا انسانية بدلا من مركزية الانعزال الذاتي.

بعيداً عن التحديدات الخاصة بالوسائل والبنى التحتية ومن خلال الرصد والتحليل تبين ان هناك مشاكل اخرى لها علاقة بالمناهج حيث ان طبيعة نظام التعليم الجامعي يشجع على التعليم الميكانيكي والتكرار المعتاد بدلا من التفكير النقدي الشامل الذي يهدف ويتوق الى مهارات حل المشاكل. ولا يزال نظام التعليم العالي في العراق يصر على اهمال الحاجة الى تعديل نظام المعرفة النصية الحالية او الامتحان المكتوب لغرض تعبيد الطريق نحو بناء المهارات والاخلاق والتطوير العام للشخصية بينما تركز الجامعات الغربية على البحث العلمي وانجاز المشاريع والتدريب العملي لتقويم مهارة ومستوى الطالب. ويمكن توصيف نظام التعليم العالي العراقي تقويميا و اكاديمي كما يلي:

- استخدام طريقة المحافظة على قراءة النص وفهمه قبل الامتحان لغرض الحصول على درجات افضل وهذا يشجع الطلبة في الحصول على المطلوب وبسهولة ويكون هذا هو الهدف بحد ذاته اي النجاح فقط. وهذه الطريقة تفتقر الى التفكير النقدي حينما يكون نظام الامتحانات الحالي لا يتضمن قوة التفكير والابداع بل يتبع طريقة الاستنساخ. ولهذا تبقى امكانيات الطالب وكفاءته غير مكتشفة.

- ان من المهم تطوير افاق وطموحات الطالب العالمية بدلا من جعله محدود التفكير. ان نظام التعليم العالي الحالي لم يتمكن من صقل شخصية الطالب اكاديميا حينما لايغرس فيه مهارات التفكير الابداعي والابتكاري والتجديدي. وبالامكان تطوير هذه الخاصية وتعريض الطالب الى النظام التنافسي الخارجي من خلال تأسيس ارضية للمشاركة في جميع المحافل العلمية والاكاديمية التي يرغب ويهتم بها في داخل البلد وخارجه.

- ان البرامج المحدودة خارج المنهج تجعل الطالب كتابي (يحب الكتاب). ان غرس روح الحماسة لاكتشاف مجالات مختلفة بعيدا عن الروتين يمكنها ليس فقط ان توسع افاق الطالب ولكنها تجعل الطالب مستقرا جسديا وذهنيا.

- يفتقر المنهج او النظام الى البرامج والدورات التي تعمل على تثقيف الشباب اجتماعيا واخلاقيا لفهم المجتمع من خلال رؤيا انسانية جمعية بدلا من الانعزالية الفردية والتركيز على الذات وما يهمها.

- يجب ان يتضمن المنهج الدراسي من اجل تعزيز نظام مواصفات روح الاعمال الريادية بين الطلاب وهو موضوع الساعة في الوقت الحاضر الدورات الريادة التدريبية والتي من

خلالها يتعرف الطالب على مبادرات مختلفة ينمي من خلالها مهاراته بدلا من ابقاءه باحثا عن فرصة عمل فقط. بالاضافة الى برامج الزيارات الميدانية للمواقع والمشروعات الصناعية وكل الميادين الضرورية المطلوبة لضمان التوجهات العلمية. ان اختيار مواقع الكيانات العلمية والاكاديمية يجب ان يكون مدروسا ومنطقيا لضمان اهتمام الطلبة والحفاظ على الوقت والتوقيتات. وكذلك الكادر التدريسي يجب ان ينظم ويكون تحت السيطرة بما انه يمثل العمود الفقري في العملية الاكاديمية والتربوية والمسؤول عن تطوير العملية التعليمية والتربوية.

- ان النظام الاكاديمي الحالي وللاسف يشجع على جمود او ركود المهارة وتطور المعرفة بين الاساتذة. انها مسألة اجبارية وملحة على ان يكون الكادر التدريسي مطلعا ومتماشيا مع التطورات والتقدم الحاصل في مجال اختصاصاتهم. كما يجب ان تتوفر البرامج التدريبية وتكون اجبارية وفي اوقاتها لغرض تحديث وتطوير مهارات الاساتذة.

التحديات المستقبلية والتركيز:

تلعب العولمة والتقدم التكنولوجي والابتكار والابداع في هذا العالم المتغير دورا محوريا في تحديد التطور الاقتصادي. حيث ان الايدي العاملة والخبرات تتحرك وتتنقل بين جميع دول العالم باحثة عن فرص عمل في الوقت الذي يبقى فيه الاستثمار الاجنبي المباشر فعالا وقويا ومركزيا. عليه يجب ان تهدف سياسات مؤسسات الدولة الى تحقيق نمو مستدام عن طريق قيادة اداء قوي لاشكال التصدير من اجل بناء المرونة في الاقتصاد الوطني عن طريق اتباع منهج المحفظة في التنمية القطاعية التي يقوم عليها الابتكار والانتاج والقدرة التنافسية في جميع القطاعات وضمان ان فرص العمل قد تحققت في جميع انحاء البلاد. ولتحقيق ذلك فان التعليم العالي يلعب الدور الرئيسي في انجاز هذا الطموح.

المعايير الدولية الاكاديمية لتصنيف الجامعات عالميا:

هناك اربعة معايير دولية للتصنيف وبنسب مختلفة وهي كالاتي:

- نوعية التعليم: و يشكل هذا المعيار نسبة 30 % من المقياس منها 10 % تمثل مشاركة طلاب الجامعة في الحصول على الجوائز العالمية ومنها جائزة نوبل والنسبة الباقية وهي 20 % تمثل مشاركة الكادر التدريسي في حصوله على الجوائز العالمية ومنها جائزة نوبل ايضاً.

- نوعية الكادر التدريسي: ويشكل هذا المعيار نسبة 40 % منها 20 % تعكس حجم الاستشهاد بالباحثين من خلال بحوثهم المنشورة في مواضيع مختلفة وواسعة اما نسبة 20 % الباقية تعكس حجم الاوراق المنشورة في العلوم الطبيعية والعلوم الصرفة.
- مخرجات البحث: وهذا المعيار يشكل نسبة 20 % ويمثل حجم الاوراق في مؤشر الاستشهاد العلمي ومؤشر الاستشهاد للعلوم الاجتماعية.
- اداء الفرد: ويشكل هذا المعيار النسبة المتبقية وهي 10 % تعكس نسبة حجم اداء الفرد في مؤسسته الاكاديمية. هذه المعايير منقولة من المواقع التالية:

- Nobel Laureates: http://nobelprize.org/
- Fields Medals: http://www.mathunion.org/index.php?id=prizewinners
- Highly Cited Researchers: http://www.highlycited.com/
- Papers published in Nature and Science: http://www.webofknowledge.com
- Articles indexed in Science Citation index-expended and Social Science Citation Index: http://www.webofknpwledge.com

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال الرصد والمتابعة والدراسة والتحليل والزيارات الميدانية والحوارات الاكاديمية مع نخب من الاساتذة الجامعيين ولعدة اسباب تبين ان الجامعات والمؤسسات الاكاديمية العراقية وللاسف خارج التصنيفات العالمية بالرغم من الكم الهائل من الجامعات والكليات الرسمية والاهلية في العراق. ومن الطبيعي ان التصنيف العالمي للجامعات لا يأتي من خلال الكم بل من خلال النوع. ويعرف المجتمع الاكاديمي العراقي ان عدد الجامعات والكليات العراقية كان محدودا في السبعينيات والثمانينيات ولكن معظم هذه الكيانات كانت تتمتع بجودة وريادة وتصنيف عالمي متميز. وقد

لوحظ ايضا ان الاعمال البحثية المنجزة داخل العراق ينقصها الاصالة والابداع. وعادة ما تظهر بطريقة استنساخ ولصق وهدفها الترقية العلمية ولا تضيف شيئا جديدا وغالبا ما تنشر في مجلات غير متميزة وليس لها عامل تاثير عالمي قوي. وقد رصدنا ايضا ان اللجان الاستشارية للبرامج البحثية للطلبة عادة ما تشكل على اساس السمعة بين التدريسيين وليس على اساس المتطلبات. ولهذا يكون الزاما ايجاد قوانين وانظمة من اجل انجاز او الحصول على بحث شامل وفعال ومؤثر. ان البنى التحتية للجامعات العراقية قد تكون جذابة ولكن الوسائل الاساسية المستخدمة لتدريب الطلاب ولانجاز البحوث والدراسات لازالت متدنية قياسا بالدول الاخرى. وقد يعزى ذلك لنقص التمويل او لاسباب اكاديمية بحتة او للتأثيرات السياسية للبلد. لذلك يصبح الاساتذة الاكفاء واصحاب الخبرات عاجزين عن تقديم تدريب عملي افضل بسبب الافتقار الى الراحة الاساسية او الامنية بغض النظر عن الوسائل التعليمية المتقدمة. وهذه الثغرات تدفع الكفاءات والعقول الى الهجرة الى البلدان الاخرى. ولكي تتعافى هذه المؤسسات الاكاديمية وتعود لاحتلال مراكز تصنيف عالمية من خلال جودة مخرجاتها وادائها المميز نوصي بالاتي ليكون خارطة طريق للتميز:

- العمل وبشكل مثابر على الاستفادة من هيكلية المعايير الدولية المذكورة اعلاه وجعلها برنامج وخارطة طريق تتضمنها استراتيجية وخطة العمل لاي جامعة او مؤسسة اكاديمية عراقية او اجنبية.

- دعم البنى التحتيه للتعليم العالي ماديا عن طريق تخصيصات مالية تتناسب مع دور واهمية التعليم العالي وتأثيره الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في البلد.

- تأسيس المجلس الوطني للتعليم العالي. ويعتبر هذا المجلس هو الهيئة الوطنية التي تحدد السياسات ويكون مسؤلا عن التنسيق التنموي والتوسع والتطور السريع للتعليم العالي محليا ودوليا.

- تأسيس او انشاء هيئة وطنية لضمان الجودة. وتعتبر هذه الهيئة هي الجهة المسؤلة عن ضمان نوعية البرامج والفعاليات الاكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وتكون وزارة التعليم العالي هي الجهة المسؤلة عن هذه الهيئة وعن متابعة التطبيق والالتزام بالمعايير الدولية لتصنيف الجامعات المذكورة في اعلاه.

- خلق استراتيجية وطنية للمهارات مهمتها تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج الى اعطاءها الاولوية في السنوات القادمة ومنها:

- زيادة فرص التعلم مدى الحياة وخاصة فرص رفع المهارات واعادة تدريب العاملين الموجودين في العمل من خلال خلق فرص تعليم مرنة.
- العمل على تطوير وتعزيز مناهج مؤسسات التعليم العالي في طرق التدريس والتعلم لدمج منظور التعلم مدى الحياة ومنهج جعل الطالب هو محور العملية التعليمية والذي يتضمن التعلم التعاوني القائم على الاستفسار واستخدام البيئات التعليمية الشاملة والتقنيات الرقمية الحديثة.
- خلق فرص للطلبة من اجل تطوير المهارات المستعرضة وكذلك تزويدهم بالمعرفة الانضباطية لمواجهة اهتمامات اصحاب العمل بخصوص العمل والمهارات الرقمية وكفاءة اللغة الاجنبية (الانجليزية) ومهارات تنظيم المشاريع وكلها من مسؤولية التعليم العالي. بالاضافة الى ان التعليم العالي يلعب الدور الرئيسي في تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاحتياجات الناشئة من المهارات. وعندها سوف يضمن التعليم للتنمية المستدامة بان المتعلمين (الطلاب) مزودين بالمعرفة المناسبة والسلوكيات والمهارات والقيم الاساسية من اجل تحفيزهم وتمكينهم ليكونوا مواطنون مطلعون وكفؤون يعملون لمستقبل اكثر استدامة. وهذا يتم من خلال النظام التعليمي وعبره للمساعدة في تجهيز الطلاب للتعامل مع جميع التحديات المستقبلية.
- تطوير اطار متماسك للتعليم العالي يتعامل مع المتطلبات المستقبلية للتعليم العالي مع مراعاة تطور الجامعات والكليات والمعاهد والتعاون بين المؤسسات.
- المشاركة في المؤتمرات العلمية العالمية ببحوث رصينة فيها روح الابتكار والابداع.
- انجاز بحوث رصينة ونوعية تنشر في مجلات عالمية معروفة ومتميزة ذات تصنيف عالمي ولها مؤشر جودة وعامل تأثير قوي وتحظى بنسب عالية من الاقتباس.
- يجب على الباحثين والاكاديميين ان يحصلوا على رقم بحثي تعريفي يسمى
- ليميزهم عن بقية الباحثين عالميا ORCID ID
- التوئمة مع الجامعات المصنفة والمتميزة بالريادة عالميا.

- العمل على جعل الجامعات الاهلية مؤسسات معرفية وليس دكاكين ربحية.
- انشاء المزيد من الجامعات التقنية التي ستعمل بالتاكيد على تطوير ملحوظ في التعليم العالي وتزيد الفرص المتاحة للمتعلمين في جميع انحاء البلد في السنوات القادمة. وهذه المؤسسات التعليمية الجديدة سيكون لها مهمة محلية واقليمية ودولية في دعم التنمية والابتكار والتجديد من خلال تقديمها مجموعة من التخصصات وبمستويات مؤهلة بما في ذلك التدريب المهني لتلبية الاحتياجات المطلوبة من المهارات.
- كما ستلعب دورا قويا ومؤثرا في تطوير البحوث العلمية المتعدية والتي بالنتيجة ستعزز وتقوي تأثير هذه المؤسسات في البحث العلمي والابتكار والتطور التكنولوجي.
- بما ان الكادر التدريسي هو العمود الفقري للمؤسسات التعليمية والبحثية نعتقد بانها لمسألة اجبارية وملحة ان يكون هذا الكادر مطلعا ومتماشيا مع التطورات والتقدم في مجال اختصاصاتهم. ولهذا يجب ان تتوفر البرامج التدريبية وتكون في اوقاتها لغرض تحديث وتطوير مهارات الكادر.
- وانسجاما مع ماتقدم في الفقرة اعلاه يجب ان تتوفر للكادر الاكاديمي الحياة الكريمة والعيش الامن الرغيد والحماية الامنية وذلك عن طريق توفير مجمعات سكنية ملحقة بمنشأت الجامعة ومحمية امنيا ومزدة باحدث اجهزة الرقابة الامنية لان الحفاظ على هذا الكيان هو جزء من الحفاظ على ثروة و رأس مال البلد.
- توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات مع مؤسسات اكاديمية وعلمية مختلفة داخل البلد وخارجه مع تاسيس مراكز متقدمة للبحث العلمي وتدريب الكادر التدريسي وضمان ايجاد المال الكافي لتمكين هذا الكادر من حضور ورش العمل والمؤتمرات والحلقات الدراسية وغيرها من الفعاليات.

المصادر:

1. Academic Impressions. Strategies for Developing New Academic Programs.
2. https://www.academicimpressions.com/strategies-developing-new-academic-programs/
3. Articles indexed in Science Citation index-expended and Social Science Citation Index.
4. http://www.webofknpwledge.com
5. Bashir. M. Higher Education System Challenges.
6. http://www.highereducationsystemchallenges.pdf
7. Fields Medals.
8. http://www.mathunion.org/index.php?id=prizewinners
9. Highly Cited Researchers.
10. http://www.highlycited.com/
11. Higher Education System Performance Frame work 2018-2020.
12. http://wwweducation.ie/Publications/Education-Reports/higher-education-system-performance-2018-2020.pdf
13. How to create a world-class university.
14. https://www.universityworldnews.com/post.

php?story=20111007185423473

15. Memorandum. University of Pittsburgh

16. http://www.pitt.edu/~provost/facstaff42001.html

17. National Strategy for Higher Education.

18. http://www.hea.ie/assests/uploads/2017/06/National-Strategy-for-Higher-Education-2030.pdf

19. Nobel Laureates.

20. http://nobelprize.org/

21. Papers published in Nature and Science.

22. http://www.webofknowledge.com

23. The Malaysian Higher Education System – an Overview.

24. https://www.studymalaysia.com/education/higher-education-in-malaysia/the-malaysian-higher-education-system-an-overview

25. The Strongest Higher Education Systems by Country – Overview.

26. https://www.qs.com/the-strongest-higher-education-systems-by-country-overview/

27. The University of Memphis. Quality enhancement Plan Academic Coaching for Excellence.

28. https://www.memphis.edu/academiccoaching/academic_coaching/

29. The World University Ranking. Top 20 ways to improve your world university ranking.

30. https://www.timeshighereducation.com/features/top-20-ways-to-improve-your-world-university-ranking/410392.article

31. Understanding the American Education System.

32. https://www.studyusa.com/en/a/58/understanding-the-american-education-system

33. University of Carolina. Planning and Assessment.

34. https://www.sc.edu/about/offices_and_divisions/provost/planning/academicprograms/

35. Why Switzerland Has One of the Best Higher Education Systems in the World.

36. https://www.mastersportal.com/articles/868/why-switzerland-has-one-of-the-best-higher-education-systems-in-the-world.html.

مظاهر الحريات لأكاديمية ممارستها ودرجتها في الجامعات العراقية دراسة تطبيقية

م. د. حسين حسين زيدان
اختصاص علم النفس الارشاد النفسي والتوجيه التربوي - ديالى

الملخص

يهدف البحث إلى معرفة درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة، ويهدف إلى الفروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة التي تعزى لمتغيرات ذات تأثير في تحقيق مفهوم الحرية الأكاديمية وهي (اللقب العلمي)، و(والنوع الاجتماعي)، و(تخصص الكلية)،و(سنوات الخبرة التدريسية)، ولتحقيق أهداف البحث اطلع الباحث على الأدبيات والدراسات السابقة، وقد حدد الباحث المنهج الوصفي للبحث، وأجرى الباحث دراسة استطلاعية مكونة من عدد من الاسئلة لعدد من التدريسيين في الجامعة ضمن الاستبانة ذات النوع المفتوح والمغلق، وحللت إجابات أفراد العينة الاستطلاعية؛ مما ساعد في رفد وبناء أداة البحث، إذ تم بناء أداة البحث وتصميمها وتكوينها من (30) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي (حرية التعبير عن الرأي، وحرية التدريس، وحرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية، وحرية البحث العلمي) وفق تدرج لبكرت الخماسي بحيث يحدد عضو هيئة التدريس درجة ممارسته لكل فقرة، وكانت الدرجات موزعة كالآتي: ضعيفة جداً وبوزن (1)، وضعيفة بوزن (2)، ومتوسطة بوزن (3)، وعالية بوزن (4)، وعالية جداً بوزن (5)، وتصبح أكبر درجة للأداة (150) وأقل درجة (30) ويبلغ الوسط الفرضي (90)، حدد الباحث مجتمع البحث من أساتذة الجامعات الحكومية في العراق، وحدد عينة البحث من أساتذة أربع جامعات هي (الموصل، والعراقية، وديالى، وميس)، وبلغت عينة البحث (120) تدريسياً وتدريسية بمختلف تخصصاتهم العلمية والإنسانية وسنوات الخبرة التدريسية ومختلف الألقاب العلمية، وهذا التنوع في هذا المتغيرات تم مراعاتها لتتلاءم وأهداف البحث.

واستخرج الباحث الخصائص السيكومترية للبحث (الصدق والثبات)، إذ تحقق الصدق الظاهري من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين، وتم استخراج الصدق الظاهري من خلال استخدام أسلوب القوة التميزية لفقرات المقياس، واستخدام أسلوب علاقة الفقرة بالمجموع الكلي، وتم استخراج الثبات وفق طريقة الفا كرونباخ وطريقة إعادة الاختبار، واستخدم الباحث برنامج (SPSS) في تحليل إجابات العينة إحصائياً، وأُختيرت الاختبارات الإحصائية التي تتناسب وأهداف البحث، وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لأساتذة الجامعة في الجامعات الحكومية منخفض، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير اللقب العلمي وصالح مجموعة الألقاب العلمية إي إن من هم بدرجة أستاذ وأستاذ مساعد يتمتعون بمستوى أكبر

من الحرية الأكاديمية، وأظهرت النتائج وجود فروق في متغير النوع الاجتماعي ولصالح التدريسيين في درجة ممارستهم للحرية الأكاديمية مقارنة بالتدريسيات، وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق في متغير تخصص الكلية إنسانية وعلمية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لتدريسيين، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة في متغير سنوات الخبرة و لصالح ممن لديهم سنوات خبرة من (6-12) في تحقيق مستوى جيد من تحقيق الحرية الأكاديمية، وفي ضوء نتائج البحث وضع الباحث عدد من التوصيات الإجرائية وعدد من المقترحات لدراسات مستقبلية.

الكلمات المفتاحية (الحرية الأكاديمية، أساتذة الجامعة، التعليم الجامعي، الجامعات الحكومية)

Abstract

It is to know the degree of exercise of academic freedoms at the university. And (years of teaching experience), and to achieve the objectives of the search for researchers in literary studies and previous studies, researchers have conducted a exploratory study composed of a number of professors, from the teaching staff at the university within the questionnaire of open quality survey which makes you understand in your well-being and method of research, consisting of (30) a paragraph distributed over four areas (freedom of expression, freedom of teaching, freedom to participate in academic decision-making, and freedom of scientific research) according to the gradient Bakrath five-member faculty determines the degree of practitioner for each paragraph, and these grades are distributed as follows: very weak and weight (1), weak by weight (2) And the average weight (3), high weight (4), and very high weight (5) and become the largest degree of the tool (150) and the lowest score (30) and the hypothetical mean (90),

identify researchers for professors of public universities in Iraq, and select the research sample Professors of four universities are (Mosul, Iraqi, Diyala, Mays), and a sample of research (120) persistence), the method of verifying the accuracy of a number of arbitrators, and empower them. Researchers in the program (SPSS) in the analysis of results and tests, who are professor or assistant professor in English examinations. Change the faculty specialization and humanity in the degree of exercise of freedom, and its history of procedural steps writings of proposals for future studies.

Keywords (academic freedom, university professors, university education, public universities)

مشكلة البحث

يواجه التعليم العالي تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، ، ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عما يواجه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحو الخصخصة وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي .(الزيون، 2015)

يرتكز العامل الأساس لأفضلية الجامعات وترتيبها في أغلب التصنيفات العالمية إلى قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة ونشرها في المجتمع، بقدر ما تساعد الجامعة في إنتاج المعرفة وتخريج نُخب قيادية من أصحاب الكفاءة العلمية والعقلية والنفسية، ولقد شهدت جامعات العالم منذ عدة سنوات تحولاً في وظيفة الجامعة، من نقل المعرفة إلى صفها، ومن تدريس العلم إلى إنتاجه، في حين أن الجامعات العربية عموماً باتت تواجه صعوبات كثيرة في عملية وتتجسد هذه الصعوبات في غياب الحرية الأكاديمية وسطوة مختلف أنواع الرقابة، فضلاً عن أزمة المناهج وطرائق التدريس والمدرسين والتجهيزات والمناخ الجامعي العام (الخرابشة، 2017).

إن أبرز المشكلات والمعيقات في التعليم العالي والجامعات هي مشكلة عدم تحقيق مفهوم الحريات الأكاديمية التي تشكل تحدياً كبيراً ومهماً أمام تحقيق الأهداف العامة والخاصة لقطاع التعلم العالي المتمثل بجامعاته ومؤسساته ومراكزه البحثية، يحتاج تحقيق مطلب الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية إلى المزيد من العمل وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيقه وإزالة غموض معنى الحريات الأكاديمية في الجامعات، إذ إن فهمها يختلف من فرد إلى آخر، ومن جامعة إلى أخرى؛ مما يؤدي إلى سوء ممارستها، وضعف الشعور بأهميتها والمطالبة بها، والتناقص في تطبيقها، إذ تمثل جوانب مهمة منها ضعف حرية الأستاذ الجامعي في البحث العلمي والتدريس، إذ يحتاج إلى المناخ الحر الذي يدفعه إلى العمل والبحث وإطلاق طاقاته الإبداعية، فضلاً عن التسلط الإداري، إذ يعاني أعضاء هيئة التدريس في كثير من الجامعات العربية قيوداً بيروقراطية تكبل إطلاق حرياتهم الفكرية والعلمية (احمد،2013).

تأتي مشكلة البحث لتضع تحت دائرة الضوء حالة الحريات الأكاديمية داخل الجامعات العراقية بمضامينها وتطبيقاتها، وما تفرزه من انعكاسات واضحة على المؤسسة الأكاديمية بالتأسيس لمفهوم الأكاديمية الحرية والتراث الفكري المعالج للاستقلالية للبيئة الأكاديمية؛ بغية استمرار تأثير الجامعة في المجتمع لتحقيق الارتقاء الفكري والمعرفي والتنموي بين الجامعة وإنتاجاتها العلمية والمجتمع متمثلاً بأفراده بمختلف شرائحه وفئاته، وترتبط الحرية الأكاديمية باستقلال الجامعات حتى تحقق دورها الريادي في بناء المجتمع فكرياً وعلمياً وثقافياً، وأي ضعف في تحقيق الحرية الأكاديمية بمحتواها الحقيقي تعكس سلباً على المجتمع وتسبب بالتصدع الفكري والمعرفي والثقافي؛ مما تحتاج إلى معالجات وفق خطوات علمية ميدانية واضحة (الشاوي، 2015).

إن التحدي الحقيقي الذي تواجهه الجامعات العراقية في تحقيق الممارسات الحقيقية والواقعية لتحقيق الحريات الأكاديمية انخفاض نوعية التعليم والبحث العلمي؛ ولهذا تواجه تحدياً مستمراً للبحث عن الأفضل لترتفع بمخرجاتها إلى المستوى المطلوب أو بالمواصفات التي تتطلبها سوق العمل (الخطايبة والسعود، 2011)، وكي تتمكن الجامعات من تحقيق هذا الهدف لا بد من توفير عوامل مهمة منها الارتقاء بمستوى الأستاذ الجامعي وتخليصه من التقليدية والرقابة في ممارسة المهنة وتنميته مهنياً وأكاديمياً بالصورة التي تتطلبها مجتمعات المعرفة، وإزالة النمطية في العمل والبحث العلمي وطرائق التدريس وتشريع القوانين الخاصة بمنظومة عمل التعليم العالي؛ لذا يسعى البحث الحالي الإجابة عن التساؤلات الآتية:

س1/هل توجد ممارسات وتطبيقات حقيقية لمفهوم الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية؟

س2/ هل توجد فروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة تعزى لمجموعة من المتغيرات؟

أهمية البحث

نظراً لأهمية موضوع الحريات الأكاديمية، فقد تم عقد العديد من المؤتمرات التي هدفت إلى تحديد مفهوم الحريات الأكاديمية ، ومن أبرزها إعلان ليما (1988) للحريات الأكاديمية، الذي تناول تحديداً شاملًا لمفهوم الحريات الأكاديمية، فضلاً عن إعلان عمان (2004) للحريات الأكاديمية، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي، وقد نص على شمول الحريات الأكاديمية لحق التعبير عن الرأي وحق نشر المعلومات، والمعارف وتبادلها، وتعد الحريات الأكاديمية إحدى الوسائل الرئيسة لتحقيق جودة الجامعة، وأن ذلك يؤكد قدرة عضو هيئة التدريس على الجمع بين ضروريات التدريس ومشاركته العلمية كباحث في تحديد المعارف؛ مما يجعلها مركزاً للإبداع وإنتاج المعرفة، فدون الحريات الأكاديمية لا يمكن للجامعة أن تحقق أهدافها في التعليم أو تخريج ملاكات بشرية مؤهلة تخدم المجتمع (سعيد والإبراهيم، 2017).

برز مفهوم الحريات الأكاديمية كمصطلح في أدبيات اليونسكو منذ أكثر من أربعة عقود، ثم تبلور على صورته الحالية، إذ يعدّ هذا المفهوم من أبرز الحقوق في مؤسسات التعليم العالي ولاسيما في البلدان التي تعاني من الأزمات وحالات الصراع، والدول التي تشهد حالات التحول السياسي والأيديولوجي والاقتصادي السريع (أبو حميد، 2017).

يعد موضوع الحرية الأكاديمية من الموضوعات الحيوية على المستوى العالمي، إذ لا يكاد يعقد مؤتمر أو منتدى فكري في التعليم العالي إلا وتصبح حرية الجامعات إحدى أهم توصياته؛ لذا تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الحرية الأكاديمية في الجامعات، إذ تعد الحرية الأكاديمية مطلباً أساسياً للتعليم العالي في الوقت الراهن أكثر من ذي قبل، فهي تمثل الأساس الأيديولوجي للجامعة المعاصرة، فضلاً عن أنه يهدف إلى التعرف إلى مستوى الأداء الأكاديمي للطلبة في الجامعات العراقية وتحديد سبل رفع هذا الأداء وتحسينه، والتعرف على أهمية الدور الذي تؤديه الجامعة في تطبيق الحرية الأكاديمية، وتأتي أهمية الدراسة الحالية عبر حث الباحثين على إجراء بحوث جديدة في هذا المجال

عبر الاطلاع على الإطار النظري، وما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وإمكانية تطبيق دراسات مشابهة على عينات أُخرى، وموضوعات ذات ارتباط وثيق بموضوع الحرية الأكاديمية (عبد الله، 2012).

إن الحريات الأكاديمية ضرورة لا غنى عنها للعمل الجامعي، ولاسيما للأستاذ الجامعي، فهي تساعده على تحقيق مهامه الرئيسة الثلاث التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، فبغياب الحريات الأكاديمية يصبح التدريس عملية شكلية جامدة لا روح فيها ولا إبداع، ويغدو البحث العلمي مسألة قليلة الارتباط بالمجتمع وواقعة ومشكلاته، وتضعف خدمة المجتمع، وتصبح عديمة الجدوى، فخدمته تقوم على دراسة مشكلاته الحالية والتنبؤ بمشكلات المستقبلية وحلها، وإن الحريات الأكاديمية تشكل وجدان الجامعة وروحها؛ لأنها الوسيلة التي تحقق هدفها الرئيس وهو التعامل مع المعرفة إنتاجاً ونقلاً وتطبيقاً، فمن الصعب تصور الجامعة من غير حرية أكاديمية، والفصل بين الجامعة والمعرفة والحريات الأكاديمية؛ لأن العلاقة بينها علاقة وثيقة وطيدة، فبوجودها تبقى تزدهر الجامعة وتبقى قوية وقادرة على التطور (هادي، 2010).

تستمد الحريات الأكاديمية مضامينها من الإرث الحضاري للمجتمع، مع الأخذ بالحسبان الأبعاد الفلسفية للتربية والتعليم العالي، وتحرص الحريات الأكاديمية على استشراف المستقبل في تعاملها مع الأمور، وتعد بهذا وسيلة واعية لترجمة طموحات الهيئات الأكاديمية في رسم آفاق مستقبلٍ عقلانيٍ، وديمقراطيٍ في ظل العولمة التي أصبحت واقعاً لا مناص منه (عبد زيد، 2018)، ووضح إعلان عمان للحريات الأكاديمية –الذي أُشير إليه مسبقاً– المنبثق عن مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية المنعقد في العاصمة الأردنية عمان في (16-15) كانون أول 2004 إلى ضرورة إلغاء الوصاية السياسية على المجتمع الأكاديمي، واحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته: أساتذة، وطلبة، وإداريين، وتجنيبه الضغوط الخارجية، والتدخلات السياسية التي تسيء إلى حرية الهيئات الأكاديمية؛ مما يوفر شرطاً ضرورياً لنجاح العملية التعليمية، وتطور البحث العلمي، وتشمل الحريات الأكاديمية حق التعبير عن الرأي، وحق نشر المعلومات، والمعارف، وتبادلها، وحق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه، واتخاذ القرارات الخاصّة بتسيير أعماله، ووضع ما يناسبها من اللوائح، والأنظمة، والإجراءات الكفيلة بتحقيق أهدافه التعليمية، والبحثية، والعلمية، وحق أعضاء الهيئات الأكاديمية في التواصل مع المجتمع الأكاديمي العالمي، والوصول إلى مصادر البيانات،

والمعلومات، وتبادل الآراء، ونشرها دون قيود، أو مضايقات (تحيلاتي، 2017) وتقسم أهمية الدراسة الحالية على:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. تناولت الدراسة الحالية موضوعاً مهماً وحيوياً في المجتمع الأكاديمي والجامعي وهو الحريات الأكاديمية.
2. إن عينة الدراسة الحالية من أهم الفئات المجتمعية والأكاديمية في التغير والتطوير والتنمية في المجتمع التي تتمثل بالهيئات الأكاديمية والإدارية والطلبة في الجامعات.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

1. بناء أداة قياس علمية لمعرفة درجة ممارسة مظاهر الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية وبشكل تطبيقي ميداني.
2. سوف تعرض الدراسة نتائج ميدانية تكشف عن مستوى ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية.
3. في ضوء نتائج البحث سوف يضع البحث مجموعة من التوصيات الإجرائية والتطبيقية تقدم للجهات ذات العلاقة كمعالجات عملية للمشكلة موضوع الدراسة.

أهداف البحث:

1. التعرف على درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة.
2. هل توجد فروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة تعزى لمجموعة من المتغيرات وهي:

أ- اللقب العلمي (أستاذ، وأستاذ مساعد)، و(مدرس، ومدرس مساعد).

ب- النوع الاجتماعي (تدريسيون)، و(تدريسيات).

ج- تخصص الكلية (إنسانية)، و(علمية).

د- سنوات الخبرة التدريسية (1-6) أعوام، و(6-12) عاماً.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يتحدد بالحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية.

الحدود المكانية: يتحدد بالجامعات العراقية، وديالى، وميسان، والحمدانية.

الحدودالمصطلحات:019.

الحدود البشرية: أساتذة الجامعات.

تحديد المصطلحات:

الحريات الأكاديمية: هي حرية الأستاذ الجامعي في التدريس والبحث وفي التعبير عن آرائه ونظرياته، تعبيراً حراً دون أن يكون عرضه للاضطهاد بسبب الآراء التي يأخذ بها أو يدرسها، وهي حرية عضو هيئة التدريس في سعيه للمعرفة، والتطور العلمي، وتبادل المعلومات من خلال البحث العلمي المنظم، والدراسات، والمناقشات، والتوثيق، والإنتاج، والتأليف، والترجمة، والخلق، والإبداع، والتعليم، والمحاضرات (الشبراوي، 2017).

عُرّفت في إعلان ليما: تتمثل في «حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً، وجماعياً في متابعة المعرفة، وتطويرها، وتحويلها لخدمة المجتمع عبر البحث، والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والإبداع، والتدريس، وإلقاء المحاضرات، والكتابة، ويعني «الاستقلال» استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة، وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات الخاصّة بسير العمل الداخلي وإدارتها، وإقرار سياساتها للتعليم والبحث والإرشاد، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة (العجلوني، 2016).

الإطار النظري ودراسات السابقة

مفهوم الحريات الأكاديمية:

لتحديد معنى مفهوم الحريات الأكاديمية لا بد أولاً من فهم الكلمتين التين يتكون منها المفهوم وهما: (الحريات الأكاديمية). إن الحريات تعني غياب القيود غير المناسبة وممارسة الفرد لحقوقه وطاقاته، وتعني أيضاً استقلالية الإنسان وممارسته لحرية الإدارة وتقرير المصير، أما الأكاديمية فتطلق على ما يختص بجامعة أو كلية، وبذلك فإن الحريات الأكاديمية تعني غياب القيود والإكراه والإجبار والقهر عن نشاطات البحث والدراسة والتدريس في الجامعات ومراكز البحث (رعفيت، 2010)، وتتعلق بحق الجامعة والأساتذة والطلبة في التتبع المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيد أو شرط من قبل سلطة خارجية لتصل بالتعليم إلى تشجيع البحث عن المعرفة والحقيقة، وهناك فرق بين الحريات الأكاديمية والحريات العامة المدنية، فالحريات العامة حق أما الحريات الأكاديمية فهي (ميزة) لديهم فأستاذ الجامعة مثلاً يتمتع كمواطن بحقه في الحريات العامة وفي الوقت نفسه يتمتع أيضاً بميزة الحريات الأكاديمية بحكم عمله في الجامعة (القريني، 2015).

وترجع موسوعة أكسفورد الإنكليزية أول من استخدام لمصطلح الحريات الأكاديمية إلى عام 1901 في إنجلترا، غير أن معظم المصادر تشير إلى أن أول بوادر ظهور الحريات الأكاديمية بدأت مع تأسيس جامعة لايدن LEIDEN في هولندا (1575) إذ منحت المعلمين والطلبة شيئاً من الحريات في بدايات نشأتها.

وإن الجامعات الألمانية تصدرت الجامعات في العالم من خلال سبقها في تطبيق أسس الحريات الأكاديمية في جامعاتها، إذ منحت جامعة برلين عام 1610 حرية البحث العلمي والتدريب دون قيود خارجية وتبعتها جامعة هال 1694 ثم جامعة روتنجن 1737 .

المؤسسية الأكاديمية :

أولاً: الحريات الأكاديمية المؤسسية:

وتعني حماية المؤسسة من المتنفذين الضاغطين على قراراتها توجهاتها العلمية والإدارية والمالية، وتعني حريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلبة، واختيار مفردات محتويات مقررات المناهج الدراسية. على أن للجامعات والأكاديميات كامل الحريات في صنع سياساتها التعليمية والإدارية والمالية والثقافية، ولها الحريات في وضع السياسات والشروط التي على أساسها يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس دون رقابة من أحد أو تدخل أو اعتراض من خارج المؤسسة التعليمية، ولها الحق في تنمية معارفها وتبادلها مع المؤسسات الأخرى، وتعني الحريات الأكاديمية الحق للمؤسسة التعليمية بالإعلام الحر بنتائج البحوث التي تقوم بها (حلواني، 2013).

ثانياً: حرية الأستاذ الأكاديمية

وتعني حماية الأستاذ في الكلية أو الجامعة من التسلط على فكره وأدائه التدريسي والبحثي داخل الجامعة وخارجها، وإعطاء الأساتذة قدراً كبيراً من الحريات فيما يتعلق بتدريس طلابهم ما يرونه مناسباً على ألّا يتعارض مع مفردات المقررات التي أقرتها لجنة المناهج بالقسم الذي ينتمون إليه، ولهم الحريات في تقويم طلابهم دون أية توجيه من أي جهة كانت كما يحق لهم إجراء البحوث ونشر نتائجها (هادي، 2010).

ثالثاً: الحريات الأكاديمية للطالب :

وتشمل الحريات الأكاديمية للطلبة أيضاً حقهم في الإبداع، ومراعاة استعداداتهم، وتوفير الحريات والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لهم وتنظيم أنواع مختلفة من النشاطات لهم والحريات الأكاديمية للطالب تعطيه كل الحق والحريات في الكلام والتعبير والتفكير والمناقشة والمجادلة، ولهم الحق أيضاً والحريات في التعليم والنقد والإبداع وحرية تبادل الأفكار، وهي تضمن حصانة للطلبة وتحميهم من أي كشف أو افتضاح لرأيهم ورؤيتهم التي يعبرون عنها، ولهم الحق في تنمية معتقداتهم واتجاهاتهم المستقلة بعيداً عن أساتذتهم وأيضاً عن المؤسسة التعليمية، ومن حق الطلبة قبول أو رفض أفكار أساتذتهم أو أفكار المؤسسة التعليمية، ولهم الحريات في الانتقال من جامعة إلى أخرى (الشاوي، 2015).

أسس الحرية الأكاديمية

إن من أهم المبادئ التي يجب على الجامعات العراقية تبنيها كأسس عامة هي حق الأستاذ الجامعي في حرية التفكير التحليلي–النقدي، والمبادرة، والتجديد، وجعله قادراً على الجمع بين ضروريات التدريس والبحث العلمي والإدارة الوظيفية والأكاديمية . ومن الأهمية ان تتعامل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع هذه المبادئ باعتبارها أساساً لاستقلال الجامعة أو ما يسمى بالإدارة الذاتية للجامعة وخصوصية تكوينها الأكاديمي. ومفهوم استقلالية الجامعة لا يعني خصخصة الجامعات وإدارتها من قبل القطاع الخاص بمعزل عن الدولة وتمويلها ورقابتها، فهناك شروط لاستقلالها بحيث تبقى مسؤولية أمام الدولة، وتبقى وزارة التعليم العالي مسؤولية عن صرف مخصصات التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى أساس المفاضلة والاحتياجات بالإضافة إلى مهماتها في وضع وتطبيق سياسات الدولة في مجال التعليم العالي (احمد،2013)، إن الإدارة الذاتية للجامعة هي الضمانة الرئيسة لأداء الأستاذ لمهماته الأكاديمية، وكذلك للتخلص من قبضة الثقافة البيروقراطية والقناعات الجاهزة والأوامر الفوقية ولانتصار قيم العقلانية والانفتاح والتعدد والاختلاف. على سبيل المثال: تعمل الإدارة الذاتية على تشجيع الاختلاف في المناهج الدراسية بين الجامعات المختلفة بحيث تؤكد كل جامعة على خصوصيتها من حيث الإمكانيات المادية، أو البشرية، أو من حيث خصوصيات المناطق التي توجد فيها هذه الجامعات. وهذا يقتضي الابتعاد عن تقاليد وعقلية الوصاية التي نجدها حاضرة وبقوة داخل مختلف المؤسسات التربوية. ويجب ترك تحديدا المقررات الدراسية والمناهج لإدارات الجامعات وأساتذتها، وعلى وفق المعايير العلمية والتربوية الحديثة (أبو حميد، 2017).

ارتبط قيمة الحريات الأكاديمية بأهداف الجامعة الأساسية، إذ ن دورها الاجتماعي المتعاظم في عصر الثورة المعلوماتية يزيد من أهميتها، ان هيمنة اقتصاد المعرفة على العا لم وبزوغ الدول الديمقراطية الحديثة وسرعة انتشار المعلومات والأفكار يدعو دائما إلى إعادة فحص مفاصل وطبيعة وأهمية الحريات الأكاديمية . وبالفعل فان الدفاع عن الحريات الأكاديمية ودور الجامعة المستقلة في المجتمع وفي بناءه أصبح من طبيعة الصراع السياسي والاقتصادي في العا لم. فالمجتمع يستفيد من الحريات الأكاديمية بطريقتين أولهما مباشرة وعاجلة عن طريق تأثيرات ومنافع العلوم التطبيقية وتدريب الكوادر التقنية وتربية قادة المستقبل. وتفيد الحريات الأكاديمية المجتمع بصورة غير مباشرة

وعلى المدى الطويل بالحفاظ على نواتج المعرفة ومنع تخريبها أو تشويهها لأسباب إيديولوجية مهما كانت تطبيقاتها الحالية غير مقبولة. وللحريات الأكاديمية قيم عضوية وتطبيقية وهي في المقام الأول توفر أسس ديمومة القيم الثقافية والاجتماعية للجامعة كمركز للنقاش الحر وتبادل الآراء وتساعدها لتخريج مواطنين مسلحين بالمعرفة والعلم وقادرين على التفكير والبحث بصورة مستقلة كضمانة لتقدم وتطور المجتمعات الحرة.(زرارقة،2019)

الدراسات السابقة

1. دراسة قويدر وشامية (2018) هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الحرية الأكاالأكاديمية فيالجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، (الأزهر–الأقصى–الإسلامية)، بمحافظات غزة ، وبلغت عينة الدراسة(180) عضواً، بنسبة (16.7 %)، وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة تقدير أفراد العينة لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، جاء بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي (74.20 %)، ووجود فروق دالة إحصائياً، لصالح الجامعة الإسلامية، ومتغير المؤهل العلمي، لصالح (دكتوراه فأعلى)، باستثناء ما يتعلق بمجال (حرية التعبير عن الرأي)، ووجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير سنوات الخدمة لصالح (10 سنوات فأكثر)، باستثناء ما يتعلق بمجالي (حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي، حرية التعبير عن الرأي)، وأوصت الدراسة: بتركيز إدارة الجامعات على إشراك أعضاء هيئة التدريس، في صنع القرار الجامعي، بما يعزز لديهم قيم الحرية الأكاديمية. (قويدر وشامية، 2018)

2. دراسة زروالي وبريعم (2018) هدفت هذه الدراسة تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلى مجالاتها الفرعية، وهي حرية التدريس، حرية اتخاذ القرار، حرية البحث العلمي، وحرية التعبير. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 72 عضو هيئة تدريس، وباستخدام المنهج الوصفي المسحي، وجمعت بيانات الدراسة باستخدام استبانه تم إعدادها من طرف الباحثتين، وقد أظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأن حرية التدريس جاءت في المرتبة الأولى، تليها حرية البحث العلمي، ثم حرية التعبير، وفي المرتبة الأخيرة حرية

اتخاذ القرار. وقد أوصت هذه الدراسة بتطوير لوائح وأنظمة التعليم العالي لإلزام الجامعات بتوفير أكبر قدر ممكن من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية في جميع مجالاتها، وبشكل خاص في مجال حرية اتخاذ القرار، والعمل على إنشاء الجمعيات والاتحادات من أجل رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية ، والعمل على حمايتها والدفاع عنها. (زروالي، 2019)م،2018)

3. دراسة الصالح (2019) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية والتحديات التي تواجهها وسبل تعزيزها في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث بلغت عينة الدراسة (613) من قادة وأعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت بدولة الكويت، وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية فيما يتعلق بإجراء البحوث العلمية، والحرية في التدريس الجامعي، بالإضافة إلى تمتع الجامعات بدرجة عالية من الحرية في تعيين أعضاء هيئة التدريس، وجاءت أبرز تحديات الحرية الأكاديمية بالجامعات متمثلة باعتماد الجامعة على نظام التعيين للقيادات العليا بدلا عن الانتخاب، كما أوضحت النتائج أن أفضل السبل لتعزيز الحريات الأكاديمية بالجامعات تتمثل في تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية، وأوضحت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، و متغير الوظيفة لصالح وكيل كلية وعمادة، ومتغير سنوات الخبرة لصالح من خبرتم أكثر من (10) سنوات، ومتغير الجامعة لصالح جامعتي الملك سعود والخليج العربي. (الصالح،2019)

منهج البحث والإجراءات الميدانية

منهج البحث

اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ يعد المنهج الملائم للبحث حالية ومتناسق مع أهدافها، ويقدم فهم معمق لمتغيرات البحث موضوع الدراسة، ويشخص المتغير بشكل علمي دقيق.

مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث أساتذة الجامعة في الجامعات الحكومية العراقية ومن الجنسين التدريسيين والتدريسيان ومن مختلف الألقاب العلمية ومختلف المناصب الإدارية وعدد سنوات الخبرة .

مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع البحث عدد من أساتذة الجامعات والبالغ عددهم (120) من أربعة جامعات حكومية هي (العراقية، ديالى، ميسان، الموصل)، إذ يتم الاختيار (30) تدريسي من كل جامعة وينقسمون إلى (60) تدريسي و(60) تدريسية، وتم تحديد العينة بهذا الأسلوب لأنه يتلاءم وأهداف البحث وحرص الباحث على اختيار جامعات من وجنوب وشمال العراق من اجل تحقيق الشروط السيكومترية للبحث ومنها الموضوعية والمصداقية والثبات.

أداة البحث

من اجل تحقيق أهداف البحث، قام الباحث بالاطلاع على الدراسات والأدبيات السابقة وقام الباحث بدراسة استطلاعية مكونة من عدد من الاسئلة لعدد من التدريسيين في الجامعة مما ساهم في بناء أداة البحث، تم بناء وتصميم أداة البحث مكونة من (30) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي(حرية التعبير عن الرأي، وحرية التدريس، وحرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ، وحرية البحث العلمي) وفق تدرج ليكرت الخماسي بحيث يحدد عضو هيئة التدريس درجة ممارسته لكل فقرة، وكانت الدرجات موزعة كالآتي: ضعيفة جدا وبوزن (1)، وضعيفة بوزن (2)، ومتوسطة بوزن (3)، وعالية بوزن (4)، وعالية جداً بوزن (5) وتصبح اكبر درجة للأداة (150) واقل درجة (30) ويبلغ الوسط الفرضي (90).

صدق الأداة

الصدق هو الخاصية السايكومترية التي تكشف عن مدى أداء المقياس للغرض الذي أُعد من اجله ، وهو دليل على قياس الفقرات لما يفترض أن تقيسه ولأجل التحقق من صدق أداة البحث قام الباحثان باستخراج الصدق الظاهري الذي يعد من مستلزمات بناء المقياس وذلك بعرض فقرات الأداة على مجموعة من الخبراء والمختصين في العلوم التربوية والنفسية ، وفي ضوء آرائهم تم الإبقاء على الفقرات التي نالت نسبة (80 %) فأعلى وهي تمثل نسبة قبول وبذلك عدل الخبراء بعض الفقرات.

تحليل فقرات القياس

تم تحليل لفقرات إحصائية بأسلوبي:-

1- أسلوب المجموعتان المتطرفتان :

لحساب القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات الأداة تم اجراء الخطوات ألآتية تطبيق المقياس على عينة التحليل ثم تحديد الدرجة الكلية لكل استمارة .

1. ترتيب الاستمارات تنازلياً بحسب درجاتها الكلية من أعلى درجة إلى أوطأ درجة.

2. تعيين (27 %) من الاستمارات الحاصلة على أعلى الدرجات في المقياس و(27 %) من الاستمارات الحاصلة على أدنى الدرجات واللتان تمثلان مجموعتين بأكبر حجم وأقصى تمايز ممكن، وبلغ عدد الاستمارات في كل مجموعة (27) استمارة وعليه فان عدد الاستمارات التي خضعت للتحليل يكون (59) استمارة.

3. استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات المفحوصين لكل مجموعة عن كل فقرة من فقرات المقياس ثم طبق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق بين درجات المجموعة العليا والمجموعة الدنيا في كل فقرة عند مستوى دلالة (0,05) وبدرجة حرية (98) وقد تبين جميع الفقرات مميزة وجدول (1) يبين ذلك :

جدول (1) القوة التميزية للفقرات

ت	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	2.553	0.555	2.220	0.613	5.221
2	2.464	0.664	2.2024	0.6970	3.525
3	2.381	0.597	2.023	0.725	4.925
4	2.053	0.728	2.057	0.781	5.650
5	2.470	0.637	1.892	0.804	7.554
6	2.285	0.701	2.107	0.815	2.168
7	2.642	0.613	2.119	0.824	6.536
8	2.684	0.548	2.154	0.773	7.239
9	2.723	0.573	2.071	0.823	8.536
10	2.595	0.591	1.982	0.761	8.237
11	2.452	0.607	1.982	0.687	6.643
12	2.756	0.552	2.232	0.773	7.141
13	2.535	0.618	1.982	0.754	7.360
14	2.750	0.486	2.089	0.756	9.519
15	2.678	0.539	2.178	0.720	7.200
16	2.440	0.616	2.006	0.754	5.783
17	2.571	0.574	2.083	0.753	6.676
18	2.333	0.763	1.964	0.749	4.471
19	2.339	0.636	1.963	0.749	5.071

7.247	0.739	2.184	0.503	2.684	20
8.861	0.728	2.154	0.492	2.761	21
6,882	0.773	2.154	0.556	2.660	22
7.541	0.723	2.071	0.529	2.492	23
7.912	0.805	1.632	0.862	2.119	24
2.168	0.815	2.107	0.701	2.285	25
6.536	0.824	2.119	0.613	2.642	26
5.221	0.613	3.240	0.325	3.553	27
6.515	0.7370	2.4024	0.561	2.464	28
3.525	0.6970	2.2024	0.664	2.464	29
7.141	0.773	2.232	0.552	2.756	30

ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس:

يقصد بها معامل الارتباط بين الأداء على كل فقرة والأداء على الاختبار بأكمله, إذ إن من مميزات هذا الأسلوب أن يقدم مقياساً متجانساً في فقراته , إذ إن الفقرة التي ترتبط ارتباطاً ضعيفاً جداً مع المحك (المقياس) تعد غالباً فقرة تقيس سمة تختلف عن تلك السمة التي تقيسها فقرات المقياس الأخرى إذ يجب استبعادها، بمعنى ان الفقرة تقيس المفهوم الذي يقيسه المقياس بصفة عامة , وتوفر أحد مؤشرات صدق البناء .

ولحساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية استعمل الباحثان معامل ارتباط بيرسون, وقد تبين أن معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) لأن جميع معاملات الارتباط أعلى من القيمة الجدولية البالغة (0.088) وبدرجة حرية (99) والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول(2) معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس

تسلسل الفقرة	معامل الارتباط	تسلسل الفقرة	معامل الارتباط
1	0.226	16	0.308
2	0.154	17	0.323
3	0.205	18	0.364
4	0.047	19	0.305
5	0.270	20	0.116
6	0.142	21	0.188
7	0.282	22	0.319
8	0.295	23	0.263
9	0.323	24	0.282
10	0.364	25	0.170
11	0.305	26	0.312
12	0.116	27	0.122
13	0.254	28	0.116
14	0.320	29	0.298
15	0.251	30	0.415

مؤشرات الثبات

يقصد بالثبات الدقة في أداء الأفراد والاستقرار في النتائج عبر الزمن ، ان عدم تأثر نتائج الاختبار بصورة جوهرية بذاتية المفحوص, أو إن الاختبار فيما لو كُرر على المجموعة نفسها بعد فترة زمنية نحصل على النتائج نفسها أو مقاربة ، وقدتم استخراج قيمة معامل الثبات من خلال أسلوب الفا- كرونباخ ، وأسلوب إعادة الاختبار كما موضحة في الجدول (3) ، لذا يعد المقياس يمتلك مؤشرات من الثبات المقبولة والجيدة.

جدول(3) قيم ثبات المقياس

أسلوب الثبات	القيمة
الفاكرونباخ	**0.83**
إعادة الاختبار	**0.78**

الوسائل الإحصائية

استخدم الباحثان برنامج (spss) لتحليل الفقرات واستخراج النتائج للأهداف ألموضوعه.

عرض النتائج وتفسيرها

أولا– التعرف على درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة.

ولتحقيق هذا الهدف تم حساب متوسط درجات أفراد العينة فبلغ (76.16) درجة وبانحراف معياري قدره)14.05) وعند مطابقة هذه القيمة مع الوسط الفرضي البالغ (90) باستخدام الاختبار التائي وجد أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (1.96) درجةالحسابي، من القيمة الجدولية البالغة عند مستوى دلالة (0.05) وهي دالة إحصائيًا والجدول (4) يوضح ذلك .

الجدول(4) المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي والقيمة التائية

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية		
				المحسوبة	الجدولية	
120		76.16	14.05	90	2.18	1.96

توضح المؤشرات الإحصائية لجدول (4) ان درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية منخفض ودون المستوى المقبول خاصة عند المقارنة بين الوسط الحسابي لإجابات عينة البحث مع الوسط الفرضي للمقياس، مما يوضح ان مستويات تكوين الحرية الأكاديمية في المجتمع الجامعي مما يحتاج إلى تشخيص الأسباب وإعادة النظر بالتقييم للتعبير عن حرية الرأي للأكاديمي

والباحث ، والبحث عن المعالجات في ضوء المؤشرات البحثية وما أفرزته من مخرجات إحصائية، ويجب ان تكون هذه المعالجات حقيقية واقعية قابلة للتطبيق والتحقيق وفق أهداف عامة وخاصة، لذا من الضرورة توفير المناخ الجامعي الذي يوفر ويؤمن البيئة الصحية للحرية الأكاديمية التي يعبر بها الأكاديمي عن الوسط العلمي والثقافي والتربوي الجامعي.

ثانيا– هل توجد فروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة تعزى لعدد من المتغيرات:

أ- متغير اللقب العلمي (أستاذ و أستاذ مساعد) و(مدرس مساعد ومدرس)

توضح المؤشرات الإحصائية أدناه بوجد فروق دالة إحصائيًا في درجات الاستجابة على الأداة في متغير اللقب العلمي، إذ وجد أن الوسط الحسابي للقب العلمي (أستاذ وأستاذ مساعد) (18,6) بانحراف معياري قدره (6.26) أعلى من الوسط الحسابي لمن هم حاملي اللقب العلمي (مدرس ومدرس مساعد) إذ بلغ وسطهم الحسابي (15.1) بانحراف معياري قدره (3.54) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي إن الفروق بين متوسط درجات المجموعة الأولى (أستاذ وأستاذ مساعد) ومتوسط درجات المجموعة الثانية (مدرس ومدرس مساعد) دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (3.2) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2) والجدول(5) يوضح ذالك .

جدول (5) يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين المجموعتين لمتغير اللقب العلمي

اللقب العلمي	العدد	المتوسط المحقق	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى دلالة
				المحسوبة	الجدولية	
أستاذ وأستاذ مساعد	60	18.6	6.26	3.2	2	0.05
مدرس ومدرس مساعد	60	15.1	3.54			

يتضح من الجدول (5) ان الفروق دالة إحصائيا لصالح اللقب العلمي أستاذ وأستاذ مساعد، أي ان مفهوم الحرية الاجتماعية متحقق أكثر لصالح من هم حاملي ألقاب علمية (أستاذ وأستاذ مساعد) مقارنة بمن هم حاملي للألقاب العلمية الأقل من (مدرس ومدرس مساعد)، ويفسر ذلك ان التدريسيين في الجامعة من حاملي اللقب العلمي أستاذ وأستاذ مساعد هم من يتمتعون بمستوى من الحرية الأكاديمية من خلال الخبرة التي يتمتعون بها وشبكة العلاقات المهنية والأكاديمية والاجتماعية والثقافية وحصولهم على المناصب الإدارية والأكاديمية باعتبارهم أصحاب الألقاب العلمية الأكبر، مما ينعكس ذلك على ممارساتهم للحريات الأكاديمية ويتحدثون بما يروه مناسب مع طلبتهم في الدراسات العليا والأولية ومع الأساتذة في أقسامهم وفي اختيار اللجان العلمية، حتى التعليمات التي توضع من قبل الإدارات العليا في الوزارة توضع لصالح الألقاب العلمية العليا وتحد من الحرية الأكاديمية وممارساتها لدى من هم حاملي الألقاب العلمية (مدرس ومدرس مساعد) مما تحتاج هذه المشكلات إلى حلول ومعالجات واقعية فعلية.

ب- متغير النوع الاجتماعي (تدريسين، تدريسيات)

توضح المؤشرات الإحصائية بوجد فروق دالة إحصائيًا في درجات الاستجابة على الأداة بين التدريسيين مقارنة بالتدريسيات في الجامعات العراقية، إذ وجد أن الوسط الحسابي للتدريسيين (21.5) بانحراف معياري قدره(7.3) والوسط الحسابي للتدريسيات (17.3) بانحراف معياري قدره (5.4) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وإن الفروق بين متوسط درجات التدريسيين والتدريسيات دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (3) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة)2(والجدول (6) يوضح ذلك .

الجدول (6) يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين المجموعتين لمتغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط المحقق	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى دلالة
				المحسوبة	الجدولية	
تدريسيين	50	24.5	7.3	3	2	0.05
تدريسيات	70	17.3	5.4			

يوضح جدول (6) ان الفروق دالة إحصائيا لصالح التدريسيين مقارنة بالتدريسيات ، أي ان التدريسيين يمارسون مفهوم الحرية الأكاديمية أكثر من التدريسيات في الجامعات العراقية الحكومية، وينضح ذلك ان منظومة القيم الأكاديمية هي جزء من منظومة القيم الاجتماعية والتي بعد أساتذة الجامعة ذكور وإناث جزء منها مما ينعكس ذلك على العادات والتقاليد الاجتماعية وان التعبير عن الرأي وتوضيح السلبيات في العملية الأكاديمية بكل حرية وموضوعية ومهنية يسبب الكثير من الإحراج والمشكلات والمعوقات للتدريسيات مقارنة بالتدريسيين، لذا يصعب على التدريسية ممارسة الحرية الأكاديمية داخل الجامعات وكلياتها وأقسامها ومراكزها البحثية، لذا تحتاج التدريسيات في مؤسسات التعليم العالي إلى دعم إداري وثقافي وأكاديمي يعزز دورها المهني من اجل تحقيق أفضل مستوى من الحرية الأكاديمية المنضبطة وفق معاير العمل الأكاديمي وتحقيق الاستدامة الايجابية لتلك الحرية الأكاديمية .

ج- متغير تخصص الكلية (إنسانية، علمية)

توضح المؤشرات الإحصائية لا توجد فروق دالة إحصائيًا في درجات الاستجابة على الأداة بين التدريسيين في الكليات الإنسانية مقارنة بالكليات العلمية في الجامعات العراقية، إذ وجد أن الوسط الحسابي التي حصل عليها الكليات الإنسانية (20.15) بانحراف معياري قدره(6.3) والوسط الحسابي للتدريسيات (19.55) بانحراف معياري قدره (5.4) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وإن الفروق بين متوسط درجات الكليات الإنسانية والعلمية غير دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (2.07) وهذه القيمة مساوية من القيمة الجدولية البالغة (2) والجدول (7) يوضح ذلك .

الجدول (7) يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين المجموعتين لمتغير تخصص الكلية

تخصص الكلية	العدد	المتوسط المحقق	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى دلالة
				المحسوبة	الجدولية	
الإنسانية	55	20.15	6.3	2.07	2	0.05
العلمية	65	19.55	5.4			

ويوضح الجدول (7) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في متغير نوع الكلية إنسانية وعلمية في ممارسة التدريسيين في هذه الكليات، وهذا يوضح ان تخصص الكلية سواء كان علمي أو أنساني والتي تعكس تخصص التدريسي والأكاديمي الذي يعمل في هذه الكليات وهذا التخصص العلمية والإنسانية لا يؤثر على ممارسة الكادر التدريسي في الكليات الحرية الأكاديمية، أوقد يواجهون صعوبة في تحقيق وممارسة الحرية الأكاديمية في مؤسساتهم الجامعية والبحثية أي ان مستوى ممارسة أو عدم ممارسة هذا المفهوم للتدريسيين في هذه الكليات العلمية والإنسانية متشابه لا يختلف سواء في حالة إمكانية تحقيق الحرية الأكاديمية أو عدم تحقيقها، وهذا يبين ان تخصص الكلية ليس متغير مؤثر في ذلك وتوضح المؤشرات الإحصائية ان التدريسي والتدريسية يمارسون مفهوم الحرية الأكاديمية في محاضراتهم ونشر بحوثهم والمناقشات العلمية التي يشاركون في عضويتها بالمستوى الجيد ولا توجد مؤثرات ومعوقات في ممارسة هذه الخطوات فيما يخص نوع الكلية وتخصصها سواء علمي أو أنساني أو قدي يكون العكس أحيانا.

د- متغير سنوات الخبرة التدريسية من (1–6)اعوام ومن (6–12) عام

توضح المؤشرات الإحصائية أدناه بوجد فروق دالة إحصائيًا ولصالح أمجموعه الثانية على الأداة بين التدريسيين من لديهم سنوات خبرة من (1–6) أعوام باعتبارهم يمثلون المجموعة الأولى مقارنة بالتدريسيين من لديهم سنوات خبرة من (6–12) عام وهم يمثلون المجموعة الثانية ، إذ وجد أن الوسط الحسابي للمجموعة الأولى بلغ (18.05) بانحراف معياري قدره(4.7) والوسط الحسابي للمجموعة الثانية بلغ (24.17) بانحراف معياري قدره (7.4) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وإن الفروق بين متوسط درجات إفراد العينية دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (3) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2) والجدول (8) يوضح ذلك .

الجدول (8) يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين المجموعتين لمتغير سنوات الخبرة الدراسية

سنوات الخبرة التدريسية	العدد	المتوسط المحقق	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى دلالة
				المحسوبة	الجدولية	
1-6	60	18.05	4.7	3	2	0.05
6-12	60	24.17	7.4			

توضح المؤشرات الإحصائية في جدول (8) وجود فروق دالة إحصائيا في متغير الخبرة التدريسية ولصالح التدريسيين ممن لديهم خبرة تدريسية من (6-12) عام، يبين ذلك ان متغير سنوات الخبرة التدريسية مؤثر في درجة ممارسة التدريسيين مفهوم الحرية الأكاديمية مقارنة بمن هم اقل ويوضح ذلك ان عامل الخبرة الأكاديمية مؤثر في تحقيق مفهوم الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وهذا المؤشر يؤثر على البيئة الجامعية لمن هم دون سنوات الخبرة المتحققة وهذا يبين ان هذا الفرق ولصالح من لديهم خبرات نابع من التراكم الوظيفي وعدد النشاطات والمهام المنجزة والمناصب التي وصل إليها التدريسي والخبرة المعرفية في التدريس ونشر البحوث والإشراف على طلبة الدراسات والمشاركة في اللجان العلمية والإدارية والمناقشات العلمية لرسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه كل هذا التراكم مع سلسلة وشبكة العلاقات المهنية والأكاديمية والمهنية في الجامعات والتي منحت من لديهم سنوات عمل جامعي مساحات من الحرية الأكاديمية سواء كان مساحات مفتوحة أو محددة وهذا أوضحته تلك المؤشرات وتنعكس سلبا على من لديهم سنوات قليلة في العمل الأكاديمي، مما يحتاج إلى إعادة النظر في هذه المعاير وجعلها أكثر مرونة وشمولية تعزز العمل الجامعي من اجل تحقيق مفهوم أكاديمي يمكن ممارسته من جميع الأعضاء في الوسط الأكاديمي بغض النظر عن سنوات الخدمة الجامعية خاصة في ظل هذا التقدم العلمي والتكنولوجي وتوفر الأدوات الجامعية والأكاديمية والرقمية التي تسمح لكل أكاديمي ممارسة الحرية الأكاديمية مختلف محاورها ومجالاتها وبشكل منضبط ومعتدل، وتكون الفرص متاحة إمام الجميع في الوسط الأكاديمي.

التوصيات:

1. تعمل إدارة الجامعات على رفع مستوى الوعي بالحريات الأكاديمية وتشجيع ممارستها لدى أعضاء هيئتها التدريسية من خلال عقد الندوات، وورش العمل، وتنظيم المؤتمرات، وإصدار المطبوعات التي تتبنى وتشجع على ممارسة الحريات الأكاديمية ويمكن القيام بهذا الدور بالمشاركة مع المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان والحرية الأكاديمية.

2. وضع نصوص قانونية صريحة وواضحة تحمي الحرية الأكاديمية كحق من الحقوق الشرعية والمهنية والأكاديمية للأستاذ الجامعي ووفق ضوابط ومعايير لضمان الالتزام بقيم العلم وأخلاقياته وفي التفاعل مع الطلبة والمجتمع الخارجي.

3. السماح بإنشاء جمعيات أو اتحادات أو نقابات في كل جامعة تتمثل مهمتها في حماية الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعة .

4. مراجعة قانون (الخدمة الجامعية) وتعديل المواد التي تتعلق بمهام الأستاذ الجامعي وعضوية هيئة التدريس والتعيين وتخليصه من الغموض والالتباسات، بالإضافة إلى إدخال مواد جديدة تتعلق بالتطوير والنمو المهني للأستاذ الجامعي وتقييم الأداء والحرية الأكاديمية لتصبح الجامعة بالإضافة إلى كونها مؤسسة علمية واجتماعية فهي جهاز تدريب لإشباع حاجات ومطالب سوق العمل .

5. زيادة مشاركات اعضاء الهيئة التدريسية في صنع القرارات الجامعية خصوصا القرارات المتعلقة بأقسامهم، إذ يتم اعتماد التصويت على هذه القرارات وعدم اقتصارها على القيادات العليا فقط.

6. رفع مستوى المسؤولية لدى الأستاذ الجامعي وتفويض بعض الصلاحيات لديه وإعطائه الحرية بتطبيق مسؤولياته المهنية والأكاديمية والتي تشعره بتحقيق ذاته المهنية وتحقيق مفهوم الحرية الأكاديمية.

7. توفير الدعم وتشجيع الإنتاج العلمي والبحثي من قبل الحكومات والإدارة التعليمية العليا لأعضاء الهيئة التدريسية في أقسام الكليات والمراكز البحثية مع توفير التمويل المالي لتطوير البحوث وإعدادها واختيار عناوينها ومجالات تطبيقها بكل حرية ومهنية وبدو قيد ونشر النتائج

العقيقية بكل مصداقية بالمجلات العلمية مما يحقق التطبيق الحقيقي لمفهوم الحرية الأكاديمية في الوسط الجامعي.

8. إطلاق مبادرة وطنية من ثلاث أطراف ترعى معايير الحكومة في إدارتها (الحكومة والمجتمع المدني الاجامعات.طاع الخاص) من اجل إعادة تأهيل قطاع البحث العلمي والاستفادة من الإمكانيات والقدرات الوطنية من خلال ممارسة الحرية الأكاديمية وتوطين المعرفة.

المقترحات

1. إجراء دراسة مشابهة تقارن بين الحريات الأكاديمية وعلاقتها بالاغتراب المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية .

2. إجراء دراسة تبين العلاقة بين الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات .

3. اجراء دراسة تربط بين الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالالتزام الوظيفي لدى اعضاء الهيئات التدريسية.

4. اجراء دراسة عن الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالتراكم المعرفي المتحقق لدى طلبة الدراسات العليا. اجراء دراسة بعنوان نظام الإدارة العليا للتعليم الجامعي وعلاقته بدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية. البشرية.

5. اجراء دراسة بعنوان دور الحريات الأكاديمية نحو الاستدامة المعرفية للمخرجات البشرية في الجامعات العراقية.

المصادر

1. أبو حميد، ندى(2017) الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، ط1، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض.
2. أحمد، عزت، وآخرون،(2013) الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية بين سياسة القمع وغياب الرؤية، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، ط 1 ، ص24.
3. احمد، مظفر جواد وداود، عماد الشيخ (2013) قياس مفهوم الحريات الأكاديمية لدى تدريسي جامعة بغداد ، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، المجلد (20) العدد (12)، ص (365-398).
4. تحيلاتي، خيرة (2017) الحرية الأكاديمية في الجزائر ودورها في المنظومة الجامعية والمجتمعية على عينة من الأساتذة والباحثين بجامعة مستغانم، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد الرابع، العدد السادس، ص(91-79).
5. حلواني، فادية مليح (2013) الحرية الاكاديمية والتعليم العالي في سوريا تاريخ – مقومات- واقع افاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد (29) العدد (3)، ص(45-11).
6. الخرابشة، عمر محمد عبد الله (2017) درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقي في الأردن للحريات الأكاديمية من وجهة نظرهم، مجلة المنارة، كلية ال البيت، عمادة البحث العلمي، الاردن، المجلد (23)، العدد (1/ب) ، (407-373).
7. خطايبه، محمد والسعود، راتب) 2011). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي، مجلة جامعة دمشق، المجد (2) العدد (27)، ص-565 600.
8. رعفيت، محمد) 2010) درجة توفر الحريات الأكاديمية في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
9. الزبون، محمد سليم، والبرجس عبد الرحمن بن مفضي مسعر، (2015م)، «واقع الحريات الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية»، المجلة العربية لضمان جودة

التعليم الجامعي، اتحاد الجامعات العربية، المجلد الثامن العدد واحد وعشرون،ص(99-73).

10. زرارقة، فيروز مامي (2015) الحرية الاكاديمية وازمة البحث الاجتماعي في العالم العربي رؤية استشراقية لمستقبل البحث الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي الجزائرية، المجلد (13) العدد (14)، ص(255-244).

11. زروالي، وسيلة وابريعم، سامية (2018) درجة ممارسة الحرية الاكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي العربي، جامعة العلوم والتكنولوجية اليمينية، المجلد الحادي عشر، العدد (36)، ص (195-175).

12. سعيد، هبه وعاهد والابراهيم، عدنان بدري (2017) دراسة مقارنة لمستويات ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعات شمال الأردن الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة دراسات، العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة، الجامعة الأردنية، مجلد 44 ، عدد 4، ملحق 8.

13. الشاوي، زينب محمد (2015) الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالاغتراب الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة البصرة، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، المجلد الأول، العدد الرابع، (448-418)

14. الشبرواي، عباس عبد السلام (2017) الحرية الأكاديمية في التعليم العالي دراسة مقارنة بين الجامعات السنغافورية والمصرية، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، المجلد الثاني، ص(138-184).

15. صالح، محمد ابن علي (2019) الحرية الأكاديمية في جامعات دول التعاون الخليجي من وجهة نظر قياداتها وأعضاء هيئة التدريس، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة الوادي الجزائرية، المجلد الثامن العدد1، ص (100-77)

16. عبد الله، علاء الدين (2012) حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية في التعليم العالي، دار غيداء لنشر ولتوزيع، عمان.

17. عبد زيد، زهراء عامر (2018) الحرية الأكاديمية لدى اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات

الأهلية، المؤتمر العلمي الأول والموسوم استراتيجيات تطوير التعليم العالي الأهلي في العراق، دائرة التعليم الجامعي الأهلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي.

18. العجلوني، محمود حسن (2016) الحرية الأكاديمية لدى اعضاء هيئة التدريس التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن، المجلة الأردنية للعلوم التربوية، جامعة اليرموك، المجلد (12) العدد الرابع، ص(494-479).

19. العجمي، نوفق بنت عبد العالي (2016) الحرية الأكاديمية في المجلات العربية والغربية دراسة مقارنة، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية التربية للبنات، جامعة عين شمس، العدد السابع عشر، ص(650-637).

20. القريني ، علي بن سعد (2015) ، الحريات الأكاديمية : المنطلقات القانونية والضوابط ، ورقة عمل للمؤتمر الأكاديمي لكليات التربية في الوطن العربي ، جامعة طيبة للفترة من (23-25) .

21. قويدر، منال نعمان وشامية، سحر رمضان (2018) مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات في محافظات غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، للمجلد الثامن، العدد الثالث، (403-364).

22. هادي، رياض عزيز (2010) الجامعات النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية- الاستقلالية، مجلة سلسلة ثقافية المحكمة، مركز التعليم المستمر، جامعة بغداد، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص(72-1).

23. ورغن ، جون(٢٠13) بناء ثقافات التميز وتعزيزها في البرامج الأكاديمية، ترجمة :ديب ، ثائر ، مكتبة العبيكان ، الاردن.

الملاحق

المؤشرات الإحصائية والرسم البياني للهدف الأول لمستوى الحرية الأكاديمية المتحقق في الجامعات العراقية الحكومية

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي
120	76.16	14.05	90

مؤشرات الهدف الثاني

المؤشرات الإحصائية والرسم البياني لمتغير اللقب العلمي

اللقب العلمي	العدد	المتوسط المحقق	الانحراف المعياري
أستاذ وأستاذ مساعد	60	18.6	6.26
مدرس ومدرس مساعد	60	15.1	3.54

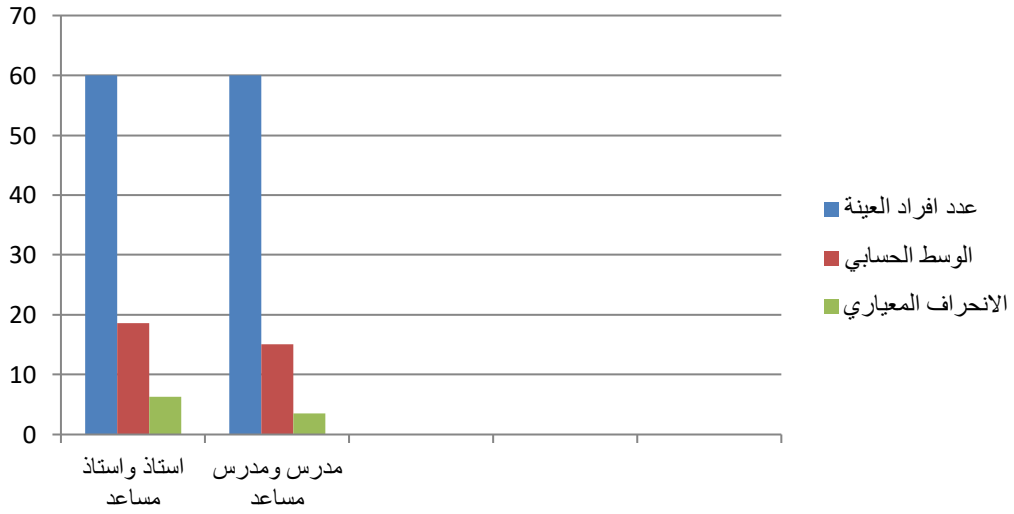

المؤشرات الإحصائية والرسم البياني لمتغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي المتحقق	الاتحراف المعياري
تدريسيين	50	24.5	7.3
تدريسيات	70	17.3	5.4

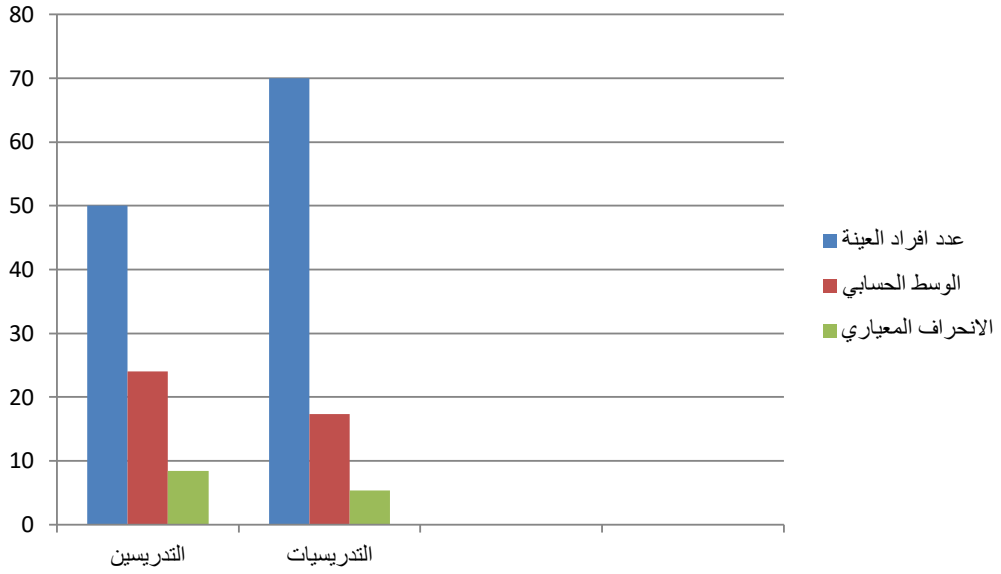

المؤشرات الإحصائية والرسم البياني لمتغير تخصص الكلية

تخصص الكلية	العدد	المتوسط المحقق	الانحراف المعياري
الإنسانية	55	20.15	6.3
العلمية	65	19.55	5.4

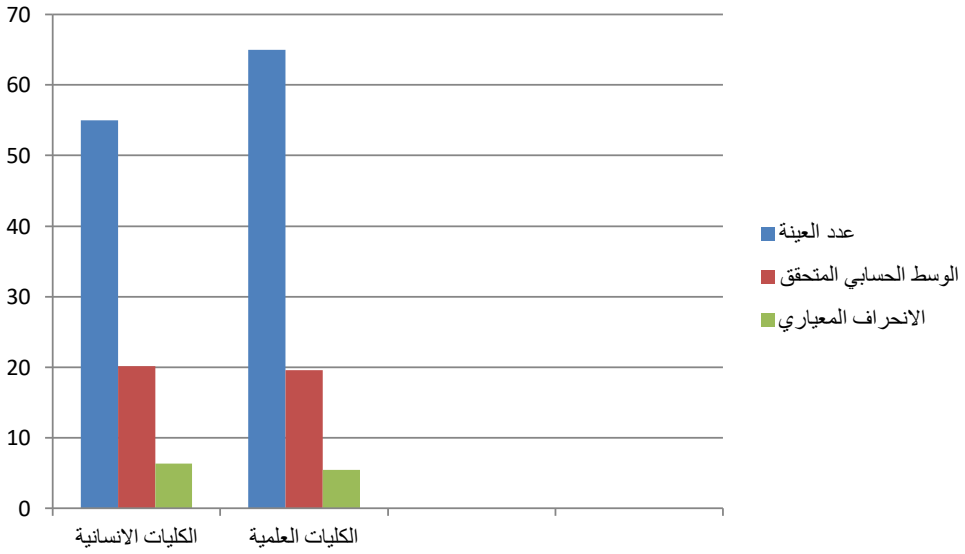

المؤشرات الإحصائية والرسم البياني لمتغير سنوات الخبرة التدريسية

سنوات الخبرة التدريسية	العدد	المتوسط الحسابي المتحقق	الانحراف المعياري
1–6	60	18.05	4.7
6–12	60	26.17	7.4

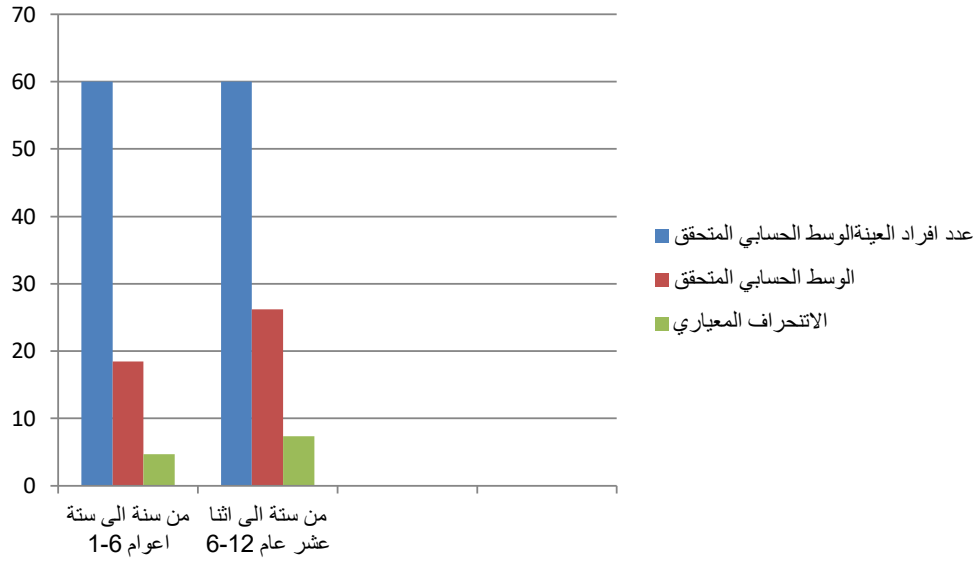
70
60
50
40
30
20
10
0
من سنة الى ستة اعوام 1-6
من ستة الى اثنا عشر عام 6-12
عدد افراد العينةالوسط الحسابي المتحقق
الوسط الحسابي المتحقق
الانتحراف المعياري

ستراتيجية مقترحة لتطوير المهارات والقدرات البحثية لدى طلبة الجامعة

أ.د. هدى كامل منصور
كلية التربية- ابن رشد- جامعة بغداد

د. منتظر كامل منصور
المركز الدولي للتدريب والبحث والتطوير - بغداد

المقدمة:

التغير سنة كونية طبيعية اوجدها الله في هذا الكون , ولايمكن لاي مفصل من مفاصل الحياة ان ينمو ويتطور بدون تغير , والانسان في كل مراحل حياته يسعى للتغير والتطور حيث سعى الشباب الجامعي الى التطور والتجدد في كل جوانب الحياة , وعلى طموحهم وامالهم تنعقد الآمال في وصول المجتمع لأرقى المستويات وما المناهج الجامعية والطرق التدريسية لتحقيق هذا الهدف .

ولان البحث العلمي هو الطريق لتحقيق هذا الهدف فقد وجد الباحثان ضعفا في المهارات البحثية ومهارات التفكير لدى طلبة الجامعة رغم التدريب الذي يتلقوه في سنوات الدراسة الجامعية والذي يتضمن دروسا في هذا المجال ويمكن تلخيص مشكلة البحث الحالي بالإجابة على السؤال الاتي: (ما اثر الاستراتيجية المقترحة على مهارات البحث والتفكير لدى طلبة الجامعة) اما اهمية البحث فتتلخص بالاتي -1 اهمية اعداد الباحث العلمي القادر على انجاز البحث العلمي حتى ان لاقته الصعاب -2 وضع حلول لمشكلات في كافة مجالات الحياة , كما استهدف البحث الحالي معرفة اثر ستراتيجية المقترحة على المهارات البحثية لدى طلبة الجامعة ومعرفة الفروق في هذه المهارات , كما حدد الباحثان المصطلحات المهمة في بحثهما واشارا الى الاطار النظري الذي تم تبنيه والذي تمثل بالتوجه المعرفي والى الدراسات القليلة جدا في نفس المجال . كما استعان الباحثان بعينة من طلبة الجامعة للمرحلة الثالثة في كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية والتي بلغت (100) طالب بواقع (50) طالب في المجموعة التجريبية و(50) طالب في المجموعة الضابطة وقد تبنى الباحثان مقياس المهارات البحثية وبناء مقياس مهارات التفكير كما بنى الباحثان ستراتيجية للتدريس على المهارات البحثية وقد تحققت مؤشرات الصدق والبناء للمقياسين والبرنامج واشارت النتائج لوجود فروق في المهارات البحثية بين المجموعة التجريبية والضابطة وقد خرج البحث بجملة من التوصيات والمقترحات.

مشكلة البحث: تعد المهارات البحثية الوسيلة التي يعتمد عليها الانسان في حل مشكلاته القائمة ومواجهته التحديات المتجددة. ولان بلدنا العراق يعاني من ازمات في كل مجالات الحياة العلمية والاجتماعية والصحية والسياسية والاقتصادية (ناصر ,2012 ,ص18) لذا فهو بحاجة الى نتائج البحوث التطبيقية التي تتمكن من تقديم حلول لمشكلات يعاني منها مجتمعنا ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا من خلال نتائج بحوث علمية رصينة وموضوعية تعالج مشكلات واقعية وقادرة

على تقديم علاج من خلال النتائج التي تتوصل اليها (الساعدي ,2015, ص32) والواقع ان معظم البحوث التي تقدمها المؤسسات العلمية هي بحوث نظرية وصفية يبتعد فيها الطالب عن البحوث التطبيقية والسبب ان الجهد في البحث التطبيقي اكبر , كما ان المهارات البحثية ومهارات التفكير التي يحتاجها الباحث اكثر من المهارات للقيام ببحث نظري , وهناك سبب اخر يعود الى ان طلبة البحث لا يمتلكون المهارات البحثية ومهارات التفكير اللازمة للقيام بالبحث المتكامل الذي يقدم حلولا عملية لمشكلات بلدنا وهناك دراسات اشارت الى وجود ضعف شديد ونقص في مهارات البحث والتفكير لدى طلبة الجامعة منها دراسة (Agricola , 2018) ودراسة (Foulstone & Kelly, 2019) ودراسة ((Brew & Mantai, 2017 ومن خلال عمل الباحثان في المجال الاكاديمي وجدا ان طلبة الجامعة في الدراسات الاولية والعليا بحاجة ماسة الى تطوير المهارات البحثية من خلال ملاحظات سلوكيات دالة على ذلك مثل عدم قدرة الطالب على تطبيق المعلومات البحثية التي درسها مسبقا للإجابة على اسئلة بحثه الحالي وعدم قدرة طالب البحث في تحديد مشكلة البحث وعدم قدرته للبحث عن مصادر موضوعية موثوقة وكذلك عدم تمكنه من استخدام الارقام والعمليات الاحصائية بما يخدم نتائج البحث وكذلك عدم قدرته على تفسير نتائج البحث التي يصل اليها والكثير من المهارات البحثية ومهارات التفكير التي يفقدها طلبتنا في الجامعة ولهذا يمكن تحديد مشكلة البث الحالي بالتساؤل التالي:

هل هناك أثر للاستراتيجية المقترحة على مهارات البحث والتفكير لدى طلبة الجامعة؟

اهداف البحث

يستهدف البحث الحالي الى:

1. بناء ستراتيجية تدريبية للمهارات البحثية والتفكير.
2. قياس المهارات البحثية والتفكير لدى طلبة الجامعة.
3. معرفة أثر الاستراتيجية على المهارات البحثية ومهارات التفكير لدى طلبة الجامعة.

ولتحقيق اهداف البحث وضعت الفرضيات التالية:

– لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعة التجريبية والضابطة في المهارات البحثية

– لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعة التجريبية والضابطة في مهارات التفكير

– لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعة التجريبية والضابطة في أثر البرنامج على مهارات البحث

– لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعة التجريبية والضابطة في أثر البرنامج على مهارات التفكير

المبحث الاول: الإطار النظري للبحث

ان التطور التكنولوجي الذي شمل كل جوانب الحياة والحاجة المعرفية المتزايدة لمعلومات صادقة وموضوعية , كل ذلك يحتاج الى الاهتمام في تنمية المهارات البحثية ومهارات التفكير مثل الملاحظة والقياس والاستنتاج والتنبؤ واستخدام الارقام والتفسير وبشكل خاص مهارات التفكير الابداعي لأنها هي المسؤولة عن تطوير المجتمع وتقدمه , وتؤكد معظم الدراسات على اهمية تنمية مهارات البحث والتفكير مثل دراسة (Goradia, 2019) ودراسة (Morrison, 2016) ودراسة .(Murtonen et al, 2008)ان اهمية مهارات البحث والتفكير تظهر من خلال قدرة الطلبة على تطبيق ما تعلموه وما فهموه من المؤسسة التعليمية في حياتهم وتظهر اهمية المهارات البحثية ومهارات التفكير لطلبة الدراسات الاولية والعليا في انها تساعدهم في صنع القرار وفي تحديد الاوليات واختيار البدائل المناسبة ,وتمكنهم من المشاركة في وجهات النظر عن طريق طرح الافكار والآراء اثناء الحوار والمناقشة . كما انها تجعل الفرد متكيفا مع المتغيرات الضرورية للانخراط في العمل والحياة داخل مجتمعه الخاص والمجتمع الانساني (الحسيني , 2017 ,ص27).

ان تطوير وتنمية المهارات البحثية ومهارات التفكير عامل مهم يسهم في توفير الجهد والمال والوقت للطالب وللمؤسسة التعليمية , ويساعد كذلك في كشف المواهب والقابليات العلمية لدى الباحثين وهي وسيلة الحصول على معارف جديدة وتطوير المهارات لدى الباحثين بما يمكنهم من اجراء دراسات في مجالات يصعب عليهم الخوض في دراستها نتيجة النقص في المهارة والتفكير (القواسمة وابو غزالة , 2013 , ص33) واضافة لما ذكر فان المهارات البحثية كمجال للدراسة يعد حديثا ولا توجد دراسات عربية عنه بحسب علم الباحثان وهذا مما يزيد من اهمية البحث والحاجة اليه.

تحديد المصطلحات

اولا: المهارات البحثية

قام الباحثان بعرض مصطلح المهارات البحثية بالاعتماد على تعاريف المهارة والبحث العلمي وثم اوردا تعريف كوين للمهارات البحثية وهو التعريف الوحيد الذي حصلا عليه وكما يلي

1. المهارة skill ويعرفها كل من

ا- اللقاني والجمل 2003 انها الاداء السهل الدقيق القائم على الفهم لما يتعلمه الانسان حركيا وعقليا مع توفير الوقت والجهد والتكاليف (عبد الرؤف ,2016, ص46).

ب- Gagne & Fleishman 1959 هي خبرات يتعلمها الفرد ويقوم بأدائها بسهولة ودقة وتتضمن الملاحظة والتنظيم والتذكر والتفسير والاستنتاج (Cheston, 2019).

2. البحث research ويعرفه كل من

ا- 1965 : Tuckmanبانه محاولة للوصول الى اجابات او حلول للأسئلة او المشكلات التي تواجه الافراد او الجماعات في موقع العمل او نواحي حياتهم الاحرى (Jones, 2019)

ب- Sakkthivel & Sharieh 2018: جهد انساني عقلي منظم وفق منهج محدد في البحث ويتضمن خطوات وطرائق محددة ويؤدي الى تحقيق معرفة عن الكون والنفس والمجتمع ويسهم في تطوير انماط التفكير وحل المشكلات التي تواجه الفرد والجماعة (Sakkthivel, & Sharieh, 2018)

3.المهارات البحثية research skill ويعرفها كل من

ا-(Quinney & Parker 2010)

جهد يقوم به الفرد بسرعة ودقة وسهولة لغرض الوصول الى حل لمشكلة معينة في مجالات الحياة ويتضمن مهارات سلوكية مثل جمع المعلومات والملاحظة والتنظيم والمعرفة بالإحصاء ومهارات

نظرية مثل تحديد المشكلة والتفسير والاستنتاج ومهارات علمية مثل البحث في مواقع الشبكة واستثمار مواقع التواصل العلمي واستخدام تقنية المؤتمر الصوتي (Quinney & Parker, 2010).

التعريف النظري: هو جهد يقوم به الفرد بسرعة وسهولة لغرض الوصول الى حل مشكلة معينة في مجالات الحياة ويتضمن مهارات نظرية وسلوكية وعلمية.

التعريف الاجرائي: هو الدرجة التي يحصل عليها الطالب على اداءه في اختبار المهارات البحثية.

ثانيا – مهارات التفكير thinking skills ويعرفها كل من

ا- De Bono (1985)

هي القدرة على الاداء بشكل فعال في ظروف معينة (De Bono, 1985)

ب- Utami واخرون (2018)

هي القدرة على استخدام المعرفة لحل المشكلات في الحياة اليومية والأداء بشكل أفضل (Utami et al, 2018)

ج- Mohamed & Lebar 2017

عمليات عقلية نقوم بها من اجل جمع المعلومات وحفظها او تخزينها وذلك من خلال اجراءات التحليل والتخطيط والتقييم والوصول الى استنتاجات وصنع القرارات (Mohamed & Lebar, 2017)

د- القواسمة 2012:

هي عمليات عقلية محددة نمارسها ونستخدمها عن قصد في معالجة المعلومات والبيانات لتحقيق اهداف تربوية متنوعة تتراوح بين تذكر المعلومات ووصف الاشياء والملاحظة ثم التنبؤ وتصنيف الاشياء وتقييم الدليل وحل المشكلات والوصول الى الاستنتاجات (القواسمة، وابوغزالة, 2013, ص44)

التعريف النظري

هي عمليات عقلية محددة نمارسها ونستخدمها عن قصد لمعالجة المعلومات ولتحقيق اهداف متنوعة.

التعريف الاجرائي

هو الدرجة التي يحصل عليها الطالب على اداءه في اختبار مهارات التفكير.

ثالثا – الاستراتيجية strategy ويعرفها كل من

1. العيسى 2004

هي خطة عمل وشكل مترابط وموحد ومشترك للقرارات المعينة على المفاضلة بين البدائل واستغلال الطاقات المتوفرة بهدف تحقيق التميز في عالم يمتاز بالمنافسة العالية (الطيب ,2006, ص64).

2.عبد العظيم 2016

مجموعة خطوات او سلوكيات يستخدمها المتعلم كي تعينه على اكتساب المعلومات الجديدة وتخزينها والاحتفاظ بها واسترجاعها (عبد العظيم ,2018 ,ص37).

3. Jarrah 2019

اجراءات التدريس التي يخططها القائم بالتدريس مسبقا بحيث تعينه على تنفيذ التدريس على ضوء الامكانات المتاحة لتحقيق الاهداف التدريسية لمنظومة التدريس التي يبنيها وبأقصى فاعلية ممكنة (Jarrah, 2019).

التعريف النظري

هي مجموعة خطوات او سلوكيات يستخدمها المتعلم كي تعينه على اكتساب المعلومات الجديدة وتخزينها والاحتفاظ بها واسترجاعها.

التعريف الاجرائي

هي الدرجة التي يحصل عليها الطالب عن ادائه في الجلسات التدريبية.

الإطار النظري

نال مفهوم ستراتيجيات التعلم ومفهوم مهارات البحث والتفكير اهتمام واسع لدى علماء النفس والباحثين في مختلف المجالات وهناك عدة نظريات تناولت هذين المفهومين ومن هذه النظريات:

اولا – ستراتيجيات التدريس

1.البنائية constructivism

يعد التدريس بحسب توجه اصحاب هذه النظرية بانه عملية شخصية وتأملية وتحويلية تتكامل فيها الافكار والخبرات ووجهات النظر وبهذا تنمو المعارف والخبرات الجديدة وتكمن الاهمية العملية للنظرية البنائية في ان المتعلم يقوم بنفسه ببناء المعرفة وامتلاك الحلول للمشكلات فتصبح ذه المعرفة جزء اصيلا تكون لديه. ومن المبادئ التي تؤمن بها هذه النظرية عدم تشابه المعرفة للمتعلمين لان كل منهم بصمة تميزه (Keter, 2015).

2. التعلم ذو المعنى

تؤكد هذه النظرية ان العامل الاكثر اهمية في التأثير على التعلم والتعليم هو وضوح وتنظيم البنية المعرفية للمتعلم. ويقسم اصحاب هذا التوجه التعليم الى أربع فئات هي التعليم التمثيلي وتعلم المفاهيم وتعلم القضايا والتعلم بالاكتشاف (عبد العظيم , 2016 , ص 60)

3. معالجة المعلومات

تعد نظرية معالجة المعلومات أحد التوجهات المعرفية الحديثة حيث تؤكد على وحدة الذاكرة واقتران فاعليتها بمستوى التنظيم والمعالجة، كما تؤكد على ان نظام المعالجة البشري هو نظام تفاعلي وليس مجرد تلقي للمعلومات، ووفقا لهذه النظرية فان النظرية فان عملية اكتساب المهارات ترتقي عندما يكون المتعلم قادرا على الانتباه والادراك والبحث عن المعلومات التي يحتاج اليها، وبحسب

هذه النظرية فان التدريب المستمر للمهارات يمكن المتعلمين من ابقاء أثر تلك المهارات في ذاكرتهم طويلة الامد. (Anderson, 2018)

ثانيا – مهارات التفكير والبحث

1- النظرية المعرفية اهتم اصحاب هذه النظرية بالعمليات التي تتوسط المثير والاستجابة حيث يبدو المتعلم اكثر قدرة على اكتساب المهارات عندما يختارون عناصر معينة ويتدربون عليا ويربطون المعرفة الجديدة بالمعرفة السابقة ويؤكدون على اهمية القدرات العقلية في اكتساب المهارات مثل الانتباه، الذاكرة، الادراك، حل المشكلات (صبري عبد العظيم , 2016 , ص56)

2- المنحى السلوكي

يؤكد أنصار هذا الاتجاه على اهمية العلاقات والارتباطات بين المثيرات والاستجابات لتطوير المهارات وترى أحد نظريات هذا الاتجاه ان تنمية المهارات البحثية والتفكير تبدأ في قدرة الفرد على صوغ الافكار القديمة بقالب جديد. كما يؤكد اصحاب هذا الاتجاه على اهمية المعززات (القواسمة وابو غزالة ,2013,ص2)

3- الاتجاه السيكومتري the psychometric approach

يهتم اصحاب هذا الاتجاه بأهمية توليد افكار ابداعية ومتنوعة ويؤكد اصحاب هذا الاتجاه على اساليب معينة لتطوير مهارات البحث والتفكير وهي الدقة والسرعة في العمل وتقبل الاراء والقدرة على تحفيز الذات والاحساس بالمشكلة والتفكير بإيجاد حلول مختلفة بها (الساعدي ,2015, ص22)

مناقشة النظريات

من خلال استعراض النظريات السابقة نلاحظ ان التفكير والقدرة على البحث عند المتعلم من خلال جهود يبذلها الفرد للحصول على المعلومة وهذا ما اكدت عليه النظرية البنائية. ويستطيع الفرد ان يتعلم بسهولة ويسر من خلال المفاهيم والتمثل والاكتشاف وهذا من وجهة نظر التعليم ذو المعنى، اما التعليم القائم على تنظيم مادة التعلم والتفاعل بين المعلم والمتعلم والبحث الذاتي عن الملومة هو ما اكدت عليه نظرية معالجة المعلومات وتفسر النظرية المعرفية تطوير مهارات البحث

والتفكير من خلال تدريب الانتباه والفهم والادراك والقدرة على حل المشكلات والتدريب على التفكير الابداعي لمواجهة المشكلات. ومن وجهة نظر السلوكية فان المهارات تحدث من خلال الارتباطات بين المثير والاستجابة. اما سمات السرعة والدقة وتقبل الافكار الجديدة هو ما يميز وجهة النظر السيكومترية في تفسير المهارات.

وتأسيسا على ما ذكر يجد الباحثان ان النظرية المعرفية ومعالجة المعلومات هما النظريتان اللتان تفسران متغيرات البحث الاستراتيجية المقترحة ومهارات البحث والتفكير وهما الإطار النظري الذي يمكن الركون اليه في تفسير نتائج البحث الحالي.

المبحث الثاني

حدود البحث

يقتصر البحث الحالي على ستراتيجية لتطوير المهارات البحثية والتفكير لدى طلبة جامعة بغداد / ابن رشد / الدراسة الصباحية / للعام الدراسي 2017 – 2018

اولا – منهج البحث

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والمنهج التجريبي في بناء الاستراتيجية المقترحة (على وفق الدمج بين ثلاث ستراتيجيات هي الخريطة الذهنية والقبعات الست وحل المشكلات) وفق الخطوات الاتية:

1- مرحلة التمثيل التحليل

ا- تحليل خصائص المتعلمين (العمر ,مستوى الذكاء , الدافعية ,الخبرات السابقة)

ب- تحليل المحتوى الدراسي

ج- تحليل البيئة المستهدفة من ناحية (عدد الطلبة ,حجم القاعة الدراسية ,الجو الفيزيائي ,توافر الامكانات المادية)

2 – مرحلة التخطيط وتشمل

ا- قراءة الادبيات السابقة التي تناولت النظريات المعرفية

ب- قراءة الدراسات السابقة التي تناولت بناء ستراتيجيات تدريسية مختلفة

ج- قراءة عدد من الكتب التي اهتمت بتعليم انواع المهارات

د- قراءة المبادئ والتطبيقات العلمية للنظريات

هـ- تحديد عناصر الاستراتيجية المقترحة على وفق الدمج بين الاستراتيجيات الثلاث

و- عرض خطة تدريسية على وفق الدمج المقترح والمتضمن خطوات الاستراتيجية على مجموعة من الخبراء والمحكمين للتحقق من صلاحيتها و- عرض خطة تدريسية على وفق الدمج المقترح والمتضمن خطوات الاستراتيجية على مجموعة من الخبراء والمحكمين للتحقق من صلاحيتها ملحق (2)

تنفيذ الاستراتيجية ويشمل

1. تحديد الاهداف التعليمية العامة
2. صياغة الاهداف السلوكية الخاصة
3. صياغة عناصر الاستراتيجية المقترحة بما يلي:

ا- نشاطات ما قبل التدريب (مثل الدافعية ,الاهداف , المعلومات المسبقة)

ب- تقديم المعلومات (التمهيد لموضوع المحاضرة , اعطاء امثلة عن الموضوع بشكل واضح)

ج- الطلب من الافراد اعطاء امثلة مشابهة

د- عرض الموضوع بطرق واساليب مختلفة

هـ- التدريب اليومي على المهارات المكتسبة اثناء المحاضرات

4. القياس والتقويم من خلال الاسئلة والاجوبة

5. نشاطات المتابعة (بعد انهاء الجلسات يجرى اختبار لأفراد المجموعتين التجريبية والضابطة لقياس مهارات البحث والتفكير
6. بدا البرنامج في تاريخ (2/1 /2019) وانتهى في (2/4/ 2019)

وفيما يلي خطوات الاستراتيجية المقترحة

1. التمهيد (التعرف على معومات الطلبة السابقة في الموضوع وثم التمهيد للموضوع)
2. عرض الموضوع بأحد الاستراتيجيات الثلاث
3. شرح الموضوع من قبل الباحثان
4. تقديم الخلاصة والاستنتاجات
5. اختبار الطلبة في المهارة المحددة في الجلسة
6. الواجب البيتي

ثانيا التصميم التجريبي

اعتمد الباحثان على تصميم شبه تجريبي وكما مبين في الشكل الاتي:

جدول (1)

المجموعة	الاختبار	المتغير المستقل	المتغير التابع	الاختبار
المجموعة التجريبية	قبلي	الاستراتيجية المقترحة	المهارات البحثية ومهارات التفكير	بعدي
المجموعة الضابطة	قبلي	الطريقة التقليدية	المهارات البحثية والتفكير	بعدي

– اشتملت الاستراتيجية المقترحة على وفق الدمج بين ثلاث برامج هي الخرائط الذهنية وحل المشكلات والقبعات الست وهذا ما تؤكد عليه الدراسات السابقة بان استخدام ستراتيجية

واحدة لا يؤدي الى التعلم الفعال والافضل استخدام أكثر من ستراتيجية في البرامج المقترحة.

ثالثا – مجتمع البحث وعينته

تم تحديد مجتمع البحث الحالي بطلبة المرحلة الرابعة في كلية التربية ابن رشد (قسم العلوم النفسية والتربوية , اللغة العربية , اللغة الانكليزية)في جامعة بغداد , وقد تم استعمال الاختيار العشوائي لعينة البحث التي تكونت من 100 طالب (50) تجريبية و(50) ضابطة وكما مبين في الجدول (2)

جدول (2)

مجتمع البحث

الاقسام	العدد	ذكور	اناث	النسبة المئوية
علم النفس	450	100	250	% 10
عربي	330	110	220	% 10
اللغة الانكليزية	700	300	400	% 40
تاريخ	380	250	200	% 10
جغرافية	390	190	200	% 10
اللغة الكردية	490	290	200	% 10
علوم القران والتربية الاسلامية	500	300	200	% 10
المجموع	4593	1598	2234	

جدول (3)

عينة البحث الاساسية وعينة التطبيق

الاقسام	العدد	المجموعات		النسبة المئوية
		التجريبية	الضابطة	
العلوم النفسية	40	20	20	% 40
اللغة الانكليزية	30	15	15	% 30
اللغة العربية	30	15	15	% 30
المجموع	100	50	50	

وقام الباحثان بتكافؤ المجموعتين في المتغيرات الاتية:

العمر الزمني , درجات افراد المجموعتين في مادة مناهج البحث ,ودرجات المجموعتين في الاختبار القبلي في المهارات البحثية ومهارات التفكير والجدول (4) يوضح ذلك

جدول (4)

المتوسطات الحسابية لدرجات التكافؤ بين المجموعة التجريبية والضابطة

المتغيرات	المجموعة التجريبية		المجموعة الضابطة		قيمة ت المحسوبة	الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
العمر الزمني	21,7	4,8	21,6	4,3	1,4	غير دال
درجات مناهج البحث	56,5	3,6	57,2	4,1	1,5	غير دال
درجات المهارات البحثية	23,8	4,8	22,3	4,6	1,3	غير دال
درجات مهارات التفكير	24,3	5,4	23,5	4,8	1,4	غير دال

رابعا- اداتا البحث

1. مقياس المهارات البحثية

تبنى الباحثان مقياس Quinney & Parker للمهارات البحثية وحسبت الخصائص السيكومترية من قبل الباحث وهي صدق المقياس وثباته وقد حصل المقياس على صدق عالي وثبات جيد كما قام الباحثان بإجراء صدق الترجمة من خلال عرض المقياس على خبير لترجمته الى اللغة العربية ثم اعيد بترجمته الى اللغة الانكليزية على يد خبير اخر وتم تطابق الترجمة في الحالتين بنسبة 90 %.

وصف المقياس وتصحيحه

يتألف مقياس المهارات البحثية من (33) فقرة موزعة على 3 مقاييس فرعية هي مهارات نظرية والمهارات السلوكية والمهارات التقنية وبواقع (11) فقرة لكل مقياس فرعي ويجيب المفحوص على وفق خمسة بدائل للإجابة وهي تنطبق علي بدرجة كبيرة جدا , تنطبق علي بدرجة كبيرة , تنطبق علي بدرجة متوسطة , تنطبق علي بدرجة قليلة , لا تنطبق علي ابدا , وجميع الفقرات ايجابية اي ان البديل ينطبق علي بدرجة كبيرة جدا يكون وزنه اعلى كل الفقرات واقل وزن للبديل لا تنطبق علي ابدا.

2. مقياس مهارات التفكير

قام الباحثان بناء مقياس مهارات التفكير اعتمادا على مجموعة من المصادر وهي على النحو الاتي

ا- قائمة مهارات التفكير التي حازت على موافقة المحكمين والمتخصصين التي اعدها الباحثان قبل بناء الإستراتيجية

ب- استقراء المصادر والكتب والمقاييس السابقة في مجال مهارات التفكير

ج- اختيار الفقرات الخاصة بالاختبار ثم صياغة الفقرات كما يلي

1. اعتماد فقرات الاختبار على اساس شمولها لقياس مهارات التفكير الابداعي ومهارات التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات

2. تم الاعتماد على نمط الاختيار من متعدد في صياغة فقرات الاختبار بسبب طبيعة المهارات التي يقيسها الاختبار

3. جاءت فقرات الاختيار من متعدد على شكل مواقف سلوكية يتعرض لها الطالب اثناء قيامه بالبحث وفي مواقف اخرى بحيث تكون اجابة تلك الفقرات محددة يتبعها اربعة بدائل واحدة من هذه البدائل صحيحة والباقية خطا .وتكون الاختبار من (24) فقرة اختبارية في صورته النهائية توزعت على ثلاثة مجالات كل منها قاس احد المهارات.

صدق الاختبار

1. صدق المحتوى

صاغ الباحثان لكل مهارة مجموعة فقرات بحيث تقيس الفقرة المهارة من طريق تحديد رقم السؤال امامه الفقرة التي تقيسها وتبين خلال اراء المحكمين ان اغلبها ممثلة لمهارات التفكير التي تضمنها الاختبار الا ان البعض منها تم تعديلها وتصحيحها على وفق ملحوظات المتخصصين من تخصصات مختلفة واصبح الاختبار جاهزا بصيغته النهائية وتتكون من (20) فقرة اختبارية

2. الصدق البنائي

وتم التحقق منه وفقا للمؤشرات الاتية

ا- القوة التمييزية للفقرات

وقد تحقق ذلك لاختبار مهارات التفكير عندما تم استخراج معاملات التمييز للفقرات بأسلوب المجموعتين المتطرفتين وباستخدام الاختبار التائي (t- test)وقد لجا الباحثان الى هذا الاسلوب باتباع الخطوات الاتية

1. ترتيب الدرجات الكلية التي حصل عليها افراد العينة والبالغ عددهم (400) طالب وطالبة تنازليا من اعلى درجة الى ادنى درجة

2. تم تحديد 27 % من الاستمارات الحاصلة على اعلى الدرجات و27 % من الاستمارات الحاصلة على ادنى الدرجات من فقرات المقياس وفي ضوء هذه النسبة بلغ

عدد الاستمارات لكل مجموعة (108) استمارة وبمجموع (216) استمارة لكلا المجموعتين وقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واستخراج القيمة التائية لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق بين متوسط درجات المجموعة العليا والمجموعة الدنيا على كل فقرة من فقرات المقياس , كما عدت الفقرة مميزة من خلال مقارنتها بالقيمة الجدولية البالغة (1,96) عند مستوى دلالة (0,05)وبدرجة حرية 106 وبعد اجراء التحليل الاحصائي تبين ان جميع الفقرات كانت مميزة والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5) القوة التمييزية لفقرات مقياس مهارات التفكير بأسلوب العينتين المتطرفتين

الفقرة	المجموعات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	مستوى الدلالة
1	المجموعة الدنيا	3,35	0,41	3,4	دال
	المجموعة العليا	4,24	0,12	2,22	دال
2	المجموعة الدنيا	3,61	0,14	3,54	دال
	المجموعة العليا	4,15	017	4,221	دال
3	المجموعة الدنيا	3,71	0,25	4,64	دال
	المجموعة العليا	4,78	0,42	2,42	دال
4	المجموعة الدنيا	3,22	0,23	5,14	دال
	المجموعة العليا	4,62	0.31	5,32	دال
5	المجموعة الدنيا	4,34	0,14	6,21	دال
	المجموعة العليا	5,25	0,51	4,23	دال
6	المجموعة الدنيا	3,71	0,64	5,34	دال
	المجموعة العليا	4,55	0,34	6,23	دال
7	المجموعة الدنيا	3,12	0,43	2,37	دال
	المجموعة العليا	4,63	0,54	4,27	دال

8	المجموعة الدنيا	3,52	0,42	6,36	دال
	المجموعة العليا	4,34	0,25	4,38	دال
9	المجموعة الدنيا	4,21	0,33	6,23	دال
	المجموعة العليا	5,53	0,62	6,22	دلب
10	المجموعة الدنيا	4,22	0,44	3,45	دال
	المجموعة العليا	5,36	0,43	5,17	دال
11	المجموعة الدنيا	4,61	0,45	6,38	دال
	المجموعة العليا	5,67	0,55	7,11	دال
12	المجموعة الدنيا	3,54	0,33	3,32	دال
	المجموعة العليا	4,23	0ظو47	4,22	دال
13	المجموعة الدنيا	4,22	0,44	4,13	دال
	المجموعة العليا	5,61	0,56	5,35	دال
14	المجموعة الدنيا	444	0,34	3,27	دال
	المجموعة العليا	5,24	0,62	412	دال
15	المجموعة الدنيا	3,16	0,43	5,15	دال
	المجموعة العليا	4,25	0,54	6,31	دال
16	المجموعة الدنيا	3,35	0,33	4,27	دال
	المجموعة العليا	4,42	0,47	5,54	دال
17	المجموعة الدنيا	3,56	0,34	2,11	دال
	المجموعة العليا	4,45	0,46	3,43	دال
18	المجموعة الدنيا	3,43	0,45	4,22	دال
	المجموعة العليا	4,23	0,53	5,14	دال

19	المجموعة الدنيا	4,21	0,44	5,33	دال
	المجموعة العليا	5,52	0,52	4,26	دال
20	المجموعة الدنيا	5,22	0,32	7,34	دال
	المجموعة العليا	6,35	0,41	7,27	دال

علاقة الفقرة بالدرجة الكلية لمقياس مهارات التفكير

وتعد دال هذه العلاقة مؤشرا على الصدق البنائي ,ولذلك قام الباحثان باحتساب معامل الارتباط بين درجات الافراد على كل فقرة من فقرات اختبار مهارات التفكير وقد دلت معاملات الارتباط جميعها على كونها احصائية عند مستوى دلالة 0,05 وذلك عند مقارنتها مع القيمة الجدولية وتحت درجة حرية (298)وقد كان هذا المؤشر دلالة على ان الاختبار صادق بنائيا والجدول (6) يوضح ذلك

جدول (6) معاملات ارتباط درجة كل فقرة من فقرات اختبار مهارات التفكير بالمجموع الكلي

رقم الفقرة	معاملات الارتباط	الدلالة
1	0,345	دالة
2	0,456	دالة
3	0,346	دالة
4	0,564	دالة
5	0,456	دالة
6	0,346	دالة
7	0,432	دالة
8	0,457	دالة
9	0,733	دالة

10	0,314	دالة
11	0,564	دالة
12	0,543	دالة
13	0,764	دالة
14	0,443	دالة
15	0,324	دالة
16	0,543	دالة
17	0,356	دالة
18	0,451	دالة
19	0,547	دالة
20	0,322	دالة

مؤشرات الثبات

اعتمد الباحثان في استخراج الثبات بعدة طرق وكما يلي

1. طريقة الاتساق الداخلي : باستحدام تحليل التباين على وفق معادلة الفا كرونباخ فقد طبق الباحثان مقياس مهارات التفكير على عينة مكونة من 100 طالب وطالبة وبعد ذلك تم تطبيق معادلة الفا كرونباخ بعد تفريغ بياناتها وقد بلغ الثبات وفق هذ الطريقة (87,6) وهو معامل مقبول مقارنة بالدراسات السابقة
2. طريقة الاختبار واعادة الاختبار

قام الباحثان بتطبيق مقياسهما على عينة بلغت (100) طالب وبعد وضع علامات خاصة على كل استمارة لمعرفة المستجيبين كان التطبيق الاول بتاريخ 3/3 /2018 وبعد مرور اسبوعين تم اعادة الاختبار على العينة نفسها وذلك بعد اجراء مقارنة بين الاختبارين بعد تطبيق معامل سبيرمان لإيجاد معامل الارتباط وعند حساب معامل الثبات وفق هذه الطريقة تبين ان معامل ثبات

مقياس مهارات التفكير بلغ (86,44)

التطبيق النهائي للاختبار

بعد ان تأكد الباحثان من مؤشرات الصدق والثبات لاختبار مهارات التفكير، طبقا مقياس المهارات البحثية واختبار مهارات التفكير على عينة البحث البالغة (400) طالب موزعين على الكليات كما في الجدول (3)

الوسائل الاحصائية

تم الاستعانة بالحقيبة الاحصائية للعلوم النفسية والاجتماعية من خلال الوسائل الاتية

1. الوسط الحسابي
2. الانحراف المعياري
3. اختبار t- test لعينتين مستقلتين
4. معامل ارتباط بيرسون
5. تحليل التباين الثلاثي

المبحث الثالث

مناقشة وتحليل النتائج

سوف يتم عرض هذا الفصل وفق فرضيات البحث وكما يلي:

الفرضية الاولى

لاختبار الفرضية الصفرية التي تنص انه ليس هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05) بين متوسط درجات افراد المجموعة التجريبية الذين يدرسون مناهج البحث بالاستراتيجية المقترحة ومتوسط افراد المجموعة الضابطة الذين يدرسون المادة نفسها بالطريقة التقليدية في اختبار المهارات البحثية . طبق الباحثان مقياس المهارات البحثية للمجموعتين واستخرجت المتوسطات والانحرافات المعيارية فكان متوسط درجات افراد المجموعة التجريبية (42,17) درجة وانحراف

معياري (6,89)في حين كان متوسط درجات المجموعة الضابطة (18,32)وانحراف معياري (4,53). وعند استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين ظهر ان القيمة التائية المحسوبة (7,43) وهي اكبر من القيمة التائية الجدولية 1,98) عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية (98) والجدول (7) يوضح ذلك:

جدول (7) نتائج الاختبار التائي لأفراد مجموعتي البحث في مقياس المهارات البحثية

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	التباين	درجة الحرية	القيمة التائية		مستوى الدلالة
					المحسوبة	الجدولية	
التجريبية	50	42,17	16,41	98	7,24	1,98	الفرق دال
الضابطة	50	28,34	8,22				

الفرضية الثانية

ولمعرفة الفروق في المهارات النظرية تبعا للجنس والتخصص والمجموعات , اجرى الباحثان مايلي:

ا- تم استخدام تحليل التباين الثلاثي ,ولمعرفة الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة وبعد المعالجة الاحصائية ظهر ان القيمة الفائية المحسوبة (72,423) وهي اكبر من القيمة الجدولية البالغة (3,84) عند مستوى دلالة (0,05) وهذا يشير الى اثر الاستراتيجية لصالح المجموعة التجريبية والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول (8) قيم تحليل التباين لعينة واحدة لاختبار دلالة الفروق تبعا للتخصص والجنس والمجموعات في مقياس المهارات النظرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	الدلالة
التخصص	12244,443	2	1224,443	4,12	دال
المجموعات	2215,2120	1	2215,212	5,43	دال
التخصص+المجموعات	4532,1126	3	4533,1156		
الخطأ	432,43	96			
الكلي	2247,558	98			

- المهارات السلوكية

بينت نتائج تحليل التباين ان المهارات السلوكية لدى المجموعة التجريبية تفوق المهارات لدى المجموعة الضابطة وكما يظهر في الجدول (9)

جدول (9)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	الدلالة
التخصص	1365,534	2	1365,534	4,54	دال
المجموعة	2113,451	1	2113,451	5,34	
ا+ب	114,5	3	114,5		
الخطأ	334,22	96			
الكلي	24711,086	98			

-المهارات التقنية

بينت نتائج تحليل التباين ان المهارات التقنية لدى المجموعة التجريبية تفوق المهارات لدى المجموعة الضابطة والجدول (10) يوضح ذلك

جدول (10) نتائج تحليل التباين لقياس المهارات التقنية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجةالحرية	متوسط امربعات	القيمة الفائية	الدلالة
التخصص	1231,017		1231,017		
المجموعة	125,368		125,368		
ا+ب	1265,448				
الخطا	236,478				
الكلي	4366,2267				

الفرضية الثالثة

ولاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين متوسط درجات افراد المجموعة التجريبية الذين يدرسون مادة مناهج البحث بالاستراتيجية المقترحة ومتوسط افراد المجموعة الضابطة الذين يدرسون بالطريقة التقليدية في اختبار مهارات التفكير طبق الباحثان اختبار مهارات التفكير فكان متوسط درجات افراد المجموعة التجريبية (54,13) درجة بانحراف معياري (7,22) في حين كان متوسط درجات المجموعة الضابطة (34,14) وانحراف معياري (24, 5) وعند استعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين ظهر ان القيمة التائية المحسوبة (12,26)وهي اكبر من القيمة التائية الجدولية وهذا يشير الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح المجموعة التجريبية في مهارات التفكير والجدول 11 يوضح ذلك

جدول (11) نتائج الاختبار التائي للتعرف على الفروق في مهارات التفكير بين المجموعتين التجريبية والضابطة

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	التباين	درجة الحرية	القيمة التائية		مستوى الدلالة
					المحسوبة	الجدولية	
التجريبية	50	52,12	33,11	98	12,26		
الضابطة	50	33,35	20,41				

الفرضية الرابعة

ولمعرفة الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في مهارات التفكير الابداعي اظهرت نتائج استعمال تحليل التباين الثلاثي تفوق المجموعة التجريبية والجدول 12 يوضح ذلك

جدول (12) نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة الفروق بين المجموعة التجريبية والضابطة لاختبار المهارات الابداعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
التخصص	11310,571		11310,571	15,6	
المجموعات	1421,176		1421,176	16,4	
ا+ب	1235,453		1235,453		
الخطأ	345,22				
الكلي	45112,564				

– وللتعرف على الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في اختبار التفكير النقدي اظهرت نتائج تحليل التباين تفوق المجموعة التجريبية وكما يظر في الجدول 13

جدول (13) نتائج تحليل التباين في اختبار مهارات التفكير النقدي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
التخصص	11310,571	2	11310,571	15,6	دال
المجموعات	1421,176	1	1421,176	16,4	دال
ا+ب	1235,453	2	1235,453		
الخطأ	345,22	93			
الكلي	45112,564	98			

وللتعرف على الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في اختبار مهارات حل المشكلات تظهر النتائج كما في الجدول (14)

جدول (14)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
التخصص	2142,0451	2	2142,0451	43,4	دال
المجموعات	1461,421	1	1461,421	54,22	دال
ا+ب	12533,34	2	1232,32		
الخطأ	262,31	93			
الكلي	14563,433	98			

تفسير النتائج

تبين من عرض النتائج تفوق افراد المجموعة التجريبية الذين درسوا من خلال الاستراتيجية المقترحة على طلبة المجموعة الضابطة الذين درسوا بالطريقة التقليدية في (التفكير الابداعي, والتنظيم, التواصل, التقويم) ولم تظهر الفروق بين المجموعة التجريبية والضابطة في (اتخاذ القرار, التصنيف والملاحظة) ويرجع الباحثان هذه الفروق في المهارات البحثية ومهارات التفكير الى الاسباب الاتية:

1. ترجع الفروق في التفكير الابداعي الى وجود هذه المهارة لدى كل انسان , وقد ظهرت بمستوى اعلى لدى افراد المجموعة التجريبية نتيجة لاستخدام تقنيات وإستراتيجيات اهتمت بتنمية التفكير الابداعي بشكل مباشر , ووفقا لنظرية دي بونو De Bono فان التفكير الابداعي يظهر لدى الفرد عندما يتمكن من تغيير اتجاه تفكيره من زاوية لأخرى ,وهو يختلف عن الفرد الذي يحتفظ بأفكاره في اتجاه واحد (Hightower, 2019). اما الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في التنظيم فتعود بحسب نظرية اوزبل Ausubel الى ان تنظيم مادة التعلم وترتيبا من الاقل شمولية الى الاكثر دقة وتفصيل تنعكس في خطوط مماثلة في عقل المتعلم حيث يستقبل المعلومات ويربطها بالخبرات السابقة وتتكون لدي سلسلة من المفاهيم المنظمة التي لا يمكن ان تزول وبهذا يصبح لديه مهارة التنظيم اكثر اما الفروق في التواصل والتقويم فترجع الى

ان افراد المجموعة التجريبية انجزوا مهمات مع تدريب متواصل على هذه المهارات.

2. ولم تظهر الفروق بين المجموعتين في اتخاذ القرار والتصنيف والملاحظة لان مهارة اتخاذ القرار تتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والشخصية اضافة للعوامل التربوية ,وعلى الرغم من ان التصنيف والملاحظة من المهارات العلمية الاساسية للباحث الا ان هذه النتيجة ترجع الى طبيعة النشاطات ومدتها وعددها في المجموعة التجريبية فقد ركزت الجلسات على مهارات معينة دون اخرى.

3. ان الاستراتيجية المقترحة قد اسهمت قد تفي اكتساب المعلومات الجديدة والمرتبطة بمهارات البحث والتفكير من خلال التنوع والدمج بين ثلاث ستراتيجيات مناسبة لتطوير متغيرات الدراسة الحالية.

4. ساعدت تقنية الخرائط الذهنية على تطوير وتحسين مهارة الفهم والتقييم وشجعت المجموعة التجريبية على الابداع.

5. ان التدريب على التفكير الناقد من خلال استخدام برنامج القبعات الست لدى المجموعة التجريبية جعلهم قادرين على حل المشكلات وأكثر قدرة على الاستنتاج والتفسير في اعدادهم للبحوث.

6. مكنت تقنية حل المشكلات طلبة المجموعة التجريبية من التدريب على استثمار الوقت لمواجهة العقبات التي واجهتهم في اعداد البحث وتنفيذه.

7. تميزت المجموعة التجريبية بوجود حافز كبير لإنجاز الواجبات التي كلفوا بها.

8. ممارسة عملية التقويم والتغذية الراجعة يؤدي الى تقويم العملية التعليمية والتعرف على جوانب القوة والضعف فيها مما يؤدي الى تحسينها ويؤدي الى تحسين مهارات التفكير والبحث.

9. ان تنوع الاساليب والانشطة والاسئلة والمناقشات لدى المجموعة التجريبية اعطى حافز كبير لأفرادها ان يبحثوا عن المعلومات بأنفسهم مما جعلهم يبذلون جهودا اضافية في جمع البيات وتنظيمها.

10. اظهرت النتائج فروقا بين المجموعتين في ادارة الوقت حيث ظهر ذلك من خلال الفقرات

4,6,7 في مقياس المهارات السلوكية ويرجع ذلك الا ان افراد المجموعة التجريبية قد حصلوا على مستوى اعلى في التفكير الابداعي، حيث يعد تنظيم الوقت وادارته من سمات المبدعين.

التوصيات

1. دمج تعليم المهارات البحثية ومهارات التفكير في المناهج الدراسية الاولية والعليا للجامعات.
2. استثمار العطلة الصيفية في تدريب طلبة الجامعة على مهارات البحث والتفكير.
3. إلزام الطلبة المتقدمين للدراسات العليا بعبور اختبار كفاءة خاص بمهارات البحث يمنح من قبل مراكز متخصصة بذلك.
4. حث وسائل الاعلام لبث برامج خاصة بتطوير المهارات.
5. الاخذ بنظر الاعتبار عند بناء المنهج في كل المراحل العمرية تطوير المهارات العقلية والعلمية بحسب المستوى العمري.

المقترحات

1. بناء ستراتيجية مماثلة للدراسة الحالية تقارن بين الجنسين.
2. اجراء دراسة مقارنة في مهارات التفكير بين طلبة الدراسة الاولية والعليا.
3. اجراء دراسة عن المهارات البحثية وعلاقتها بالذكاء الاجتماعي.

المصادر:

1. حبيب، مجدي (1996): التفكير: الاسس النظرية والاستراتيجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
2. الزغبي ,ابراهيم احمد سلامة (2007)اثر استعمال استراتيجية التفكير المزدوج في لتحصيل المباشر والمؤجل في تدريس وحدة الفقه لدى طلبة الثانوية ,الاردن ,مجلة العلوم التربوية .
3. الساعدي جودت حسن خلف (2015) : مناهج البحث العلمي في العلوم العلمية والانسانية ,العراق ,بغداد ,زاكي للطباعة .
4. صبري عبد العظيم , عبد العظيم (2016)ستراتيجيات وطرق التدريس العامة , المجموعة العربية للنشر , القاهرة , مصر .
5. الطيب ,عصام علي (2006)اساليب التفكير , نظريات ودراسات وبحوث معاصرة
6. عبد الرؤوف ,طارق (2016): الخرائط الذهنية ومهارات التعلم , المجموعة العربية للدراسات والنشر , القاهرة ,مصر .
7. القواسمة ,احمد حسن وابو غزالة ,محمد احمد (2013)تنمية مهارات التعلم والتفكير والبحث ,دار صفاء للنشر والتوزيع ,عمان .
8. محمود ,ضحى عادل (2018) : اثر الخرائط الذهنية في تنمية بعض المفاهيم العلمية لاطفال الرياض ,مجلة دراسات عربية في التربية ,العدد (94).
9. ناصر , صلاح عدنان (2012)التفكير المزدوج وعلاقته بحل المشكلات , رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة بغداد ,كلية الآداب.
10. نوفل ,محمد بكر وابو عواد ,فريال(2010): التفكير والبحث العلمي , دار المسيرة للنشر والتوزيع , الاردن.

11. Agricola, B. T., Prins, F. J., van der Schaaf, M. F., & van Tartwijk, J. (2018). Teachers' diagnosis of students' research skills during the mentoring of the undergraduate thesis. Mentoring & Tutoring: Partnership in Learning, 26 (5), 542-562.

12. Anderson, L. (2018). Time and School Learning (1984): Theory, Research and Practice. Routledge.

13. Bage, G. (2019). Lessons and lacunae? Practitioners' suggestions for developing research-rich teaching and learning: Angles on innovation and change. Innovations in Education and Teaching International, 56(2), 150-161.

14. Barroga, E., & Mitoma, H. (2019). Improving Scientific Writing Skills and Publishing Capacity by Developing University-Based Editing System and Writing Programs. Journal of Korean medical science, 34(1).

15. Bates, B. (2019). Learning Theories Simplified:... and how to apply them to teaching. SAGE Publications Limited.

16. Brew, A., & Mantai, L. (2017). Academics' perceptions of the challenges and barriers to implementing research-

based experiences for undergraduates. Teaching in Higher Education, 22(5), 551-568.

17. Cheston, T. S. (Ed.). (2019). Human factors of outer space production. Routledge.

18. De Bono, E. (1985). The CoRT thinking program. Thinking and learning skills, 1, 363-378.

19. Foulstone, A. R., & Kelly, A. (2019). Enhancing academic self-efficacy and performance among fourth year psychology students: Findings from a short educational intervention. International Journal for the Scholarship of Teaching and Learning, 13(2), 9.

20. Garg, A., & Passey, D. (2018). Research Skills Future in Education: Building Workforce Competence: Research Report 1: Do We Cultivate Research Skills? Veracity versus Falsity.

21. Goradia, T. (2019). Next Generation, Higher Education: Online and blended learning. The Educational Review, USA, 3(7), 75-86.

22. Hightower, A. (2019). Implementing Edward de Bono's Six Thinking Hats Intervention for Improving Reading Comprehension Skills for Students With

Learning Disabilities (SLD) (Doctoral dissertation, Nova Southeastern University).

23. Jarrah, H. Y. (2019). The practice of primary school teachers in the city of Abu Dhabi for some educational-learning strategies. Education 3-13, 1-9.

24. Jones, A. (2019). The Tuckman's Model Implementation, Effect, And Analysis & The New Development of Jones Lsi Model on A Small Group. Journal of Management (JOM), 6(4).

25. Keter, L. J. (2015). Effects of constructivist teaching strategy on students' achievement and motivation to learn chemistry in secondary schools in Nandi North District, Kenya (Doctoral dissertation, Egerton University).

26. Kumar, R. (2019). Research methodology: A step-by-step guide for beginners. Sage Publications Limited.

27. Mohamed, R., & Lebar, O. (2017). Authentic assessment in assessing higher order thinking skills. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 7(2), 466-476.

28. Morrison, L. M. (2016). Faculty motivations: an

exploratory study of motivational factors of faculty to assist with students' research skills development. Library and Information Science: Parameters and Perspectives, 240.

29. Murtonen, M., Olkinuora, E., Tynjälä, P., & Lehtinen, E. (2008). "Do I need research skills in working life?": University students' motivation and difficulties in quantitative methods courses. Higher Education, 56(5), 599-612.

30. Quinney, A., & Parker, J. (2010). Developing self-efficacy in research skills: becoming research-minded.

31. Rodríguez, G., Pérez, N., Núñez, G., Baños, J. E., & Carrió, M. (2019). Developing creative and research skills through an open and interprofessional inquiry-based learning course. BMC medical education, 19(1), 134.

32. Sakkthivel, A. M., & Sharieh, A. (2018). Promotion of research culture in sur university: a case approach. In Teacher Training and Professional Development:

Concepts, Methodologies, Tools, and Applications (pp. 1320-1345). IGI Global.

33. Torres, L., & McCann, L. (2014). Transforming The Library's Impact In The Curriculum: Reconceptualizing The Library's Contribution To Students 'research Skill Development.

34. Utami, S. N., Siahaan, P., & Setiawan, A. (2018, December). Development of instrument critical and creative thinking skills on fluids motion. In International Conference on Mathematics and Science Education of Universitas Pendidikan Indonesia (Vol. 3, pp. 209-212).

35. Wisker, G. (2019). Developing Scientific Thinking and Research Skills through the Research Thesis or Dissertation. In Development of Scientific Thinking in Higher Education: The Role of Research Skills and Evidence-Based Thinking.

ملحق (1)

الجلسات	التاريخ	التقنيات	المهارة التي يتم التدريب عليها	موضوع الجلسة
الاولى	2019 / 1 /2	الخرائط الذهنية	الملاحظة	انواع البحوث (البحث التجريبي)
الثانية	2019 /5/1	الخرائط الذهنية	التقويم	البحث الارتباطي
الثالثة	2019/ 7/1	الخرائط الذهنية	التصنيف	انواع الاختبارات
الرابعة	9/1	حل المشكلات	التنظيم	انواع الصاميم التجريبية
الخامسة	1/ 12	القبعات الست	التقويم	وسائل جمع المعلومات
السادسة	1/ 14	القبات الست	التنظيم	كتابة البحث العلمي
السابعة	1/ 16	الخرائط الذهنية	حل المشكلات	الاطار النظري
الثامنة	1 / 19	حل المشكلات	اتخاذ القرار	نتائج البحث
التاسعة	1/ 21	الخرائط الذهنية	التفكير الابداعي	فرضيات البحث

العاشرة	23/1	القبعات الست	التواصل والتذكر	استخدام الحاسوب في القياس
الحادية عشر	26/1	حل المشكلات	التنظيم التفكير الابداعي	صدق الاختبار وثباته
الثانية عشر	28/1	الخرائط الذهنية	تنظيم الوقت	البحث في الشبكة
الثالثة عشر	30/1	القبعات الست	التفكير الابداعي	المهارات البحثية ومهارات التفكير
الرابعة عشر	2/2	حل المشكلات	حل المشكلات	كيفية انجاز بحث علمي
الخامسة عشر	4/2	حل المشكلات		تقييم انجازات الطلبة وتقييم الجلسات واجراء الاختبار البعدي